رؤية مستقبلية لدور التربية في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري

أ.د/ مديحة فخري محمود محمد

أستاذ بقسم أصول التربية –كلية التربية – جامعة حلوان

٢٠٢٥م

ملخص البحث باللغة العربية

الأمن هو أحد الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي يسعى الأفراد وكذلك الدول إلى تحقيقها، حيث يُعد أساس التقدم وبناء المجتمعات. ومن هنا أصبح الأمن القومي أحد المفاهيم الشائعة الاستخدام في الخطابات الرسمية على كافة المستويات، وتواجه مصر العديد من التحديات فيما يتعلق بالأمن القومي، وقد حاول الباحث، من خلال استقراء عدة أدبيات، تحديد أهم هذه التحديات، وهي: التحديات التعليمية، السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، والبيئية. ولذلك هدفت الورقة البحثية الحالية إلى تقديم رؤية مستقبلية مقترحة لمواجهة تحديات الأمن القومي المصري، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام بالإضافة إلى القسم التمهيدي، على النحو التالي: القسم الأول: مفهوم الأمن القومي ونشأته، و القسم الثاني: تحديات الأمن القومي المصري، و القسم الثالث: رؤية مستقبلية لدور التعليم في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري، وقد تتضمن فلسفة الرؤية، أهدافها، منطلقاتها، المحاور والآليات لتنفيذها، العقبات التي تواجه تحقيق الرؤية، وكيفية التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: الامن القومي – دور التربية – تحديات الجيل الرابع

Abstract:

Security is one of the important humans needs that individual, as well as countries, seek to achieve, as it is the basis for progress and building societies. Hence, national security was one of the concepts commonly used in official speeches at all levels.

Egypt faces many challenges with regard to national security, and the researcher has tried, through extrapolating several literatures, to identify the most important of these challenges, namely: educational, political, military, economic, cultural, Environmental challenges.

The current research paper aimed to present a proposed future vision to face the challenges of Egyptian national security, and it was divided into three sections in addition to the introductory section, which was as follows

The first section: The concept of national security and its origins.

The second section: Egyptian National Security Challenges.

The third section: A futuristic vision for the role of education in facing the challenges of the Egyptian national security: It may include the vision philosophy, goals, premises, the axes and mechanisms for implementing it, and the obstacles to achieving the vision, and how to overcome them.

Keywords: National Security – Role of Education – Fourth Generation Challenges

مقدمة

الأمن حاجة إنسانية فطرية وهو يمثل أحد الركائز الأساسية لقيام الدول والمجتمعات واستمراراها؛ لذا يحتل مكانة بارزة لدى الافراد في المجتمعات المعاصرة نظرًا لاتصاله المباشر بالحياة اليومية، وبما يوفره من طمأنينة في النفس وسلامة في التصرف والتعامل. لذلك عاشت الأمم عبر العصور ساعية للبحث عن أمنها وطمأنينتها، وكان الأمن ملازمًا لحياتها وهدفا تسعى دائما لتحقيقه.

والأمن القومي من المصطلحات التي راج استعمالها في الخطاب السياسي والفكري والإعلامي المتداول على كافة المستويات، فلا تخلو الصحافة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية يومياً من الإشارة إليه. ورغم ترابطه مع غيره من المصطلحات الشائعة يبقى مصطلح الأمن محتلاً صدارة وأهمية خاصة؛ كونه يرتبط بالعديد من القضايا الحيوية الأخرى مثل التخطيط والإرهاب وغيرها من المصطلحات الهامة.

ويرى ديورانت أن الأمن هو أحد أسباب الحضارة الإنسانية؛ فالحضارة تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق لأنه إذا ما أمن الإنسان من الخوف تحررت في نفسه دوافع التطلع وعوامل الإبداع والإنشاء وبعدئذ لا تنفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها. (ديورانت ، ١٩٩٨، ص ٣)

ولذلك تحاول كل دولة صياغة مفهومها واستراتيجيتها للأمن القومي وفق ما تعتبره مجالها أو حقلها الحيوي . الأمني في الدائرة المحيطة التي تملك قدرات التأثير فيها، أو التي يمكن أن يصدر عنها تهديداً لمصالحها أو لوجودها. وقد ارتبط الأمن القومي بخصائص النظام الدولي ومقوماته، كما زاد الاهتمام به نتيجة تزايد ظاهرة العنف سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

ولما كانت التربية قوة ضابطة لسلوكيات الأفراد وأداة هامة لضمان وجود المجتمع واستمراراه والحفاظ على مقوماته الثقافية وتحقيق تكيف الفرد مع البيئة التي يعيش فيها، كما أنها من أهم أدوات الضبط الاجتماعي ووسيلة هامة لمساعدة الأفراد في عدم الخروج عن المعايير والقيم السائدة التي وضعها المجتمع. وهي لا تقوم بوظيفة تعليمية فقط وإنما بوظيفة اجتماعية واقتصادية وفكرية وثقافية، وهي المحضن الرئيس الذي تتشكل من خلاله هوية أفراد المجتمع ومهاراتهم وخبراتهم، من هنا يأتي الاهتمام بتطوير العلاقة بين التربية وباقي مؤسسات المجتمع ومن بينها المؤسسات الأمنية.

ويعد اهتمام التربية بقضايا الأمن القومي الشامل مسألة حتمية وضرورية؛ ذلك لأن التعليم باعتباره أداة هامة من أدوات الاستثمار والإنتاج تسهم في تحقيق حاجات المتعلم ومنها الأمن بكافة مستوياته كالمستوى السياسي والاقتصادي والديني والصحي والبيئي والقانوني وغيرها. وبالتالي يكون التعليم في حد ذاته إحدى قضايا الأمن؛ ذلك لأنه يرتبط

بإعداد المتعلم عقليا وجسميا ووجدانيا، كما أن المتعلم ذاته هو محور المنهج ووسيلة تحقيقه بكافة أبعاده وأشكاله، فضلا عن أنه الهدف الأساسي من الأمن. من هنا يمكن القول إن الاهتمام بالأمن توجه حديث للتربية الهدف منه توعية المتعلمين بالقضايا المرتبطة به؛ خاصة في ظل المخاطر الأمنية المحيطة؛ حيث إن التصدي لتلك المخاطر يتوجب تنمية الوعي الذي يؤدي لتكوين اتجاه إيجابي يترجم إلى سلوك يكتسب من خلال القدرة على التعامل مع هذه المخاطر بأنواعها المختلفة.

وترى الباحثة أن المنظومة الأمنية تمس كافة أفراد المجتمع وراحتهم واستقرارهم ويستلزم ذلك بالضرورة تطور مفهوم المسؤولية الأمنية، فلم تعد الأجهزة الأمنية قادرة وحدها على الحفاظ على المجتمع وأمنه ومكتسباته – وإن كان يقع عليها بالطبع الجزء الأكبر من تلك المسؤولية – لكنها أصبحت مسؤولية كل فرد في المجتمع.

من هنا تحاول الورقة البحثية الحالية الوقوف على التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، وتقديم رؤية مقترحة للدور الذي يمكن أن تقوم به التربية في مواجهة تلك التحديات.

أهداف الورقة البحثية وأقسامها

تهدف الورقة البحثية الحالية تقديم رؤية مقترحة للدور الذي يمكن أن تقوم به التربية في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري. ولتحقيق ذلك قسمت لثلاثة أقسام يسبقها القسم التمهيدي وهي:

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي ويشمل النشأة والمفهوم والتصنيفات.

القسم الثاني: تحديات الأمن القومي المصري.

القسم الثالث: رؤية مستقبلية مقترحة لدور التربية في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري.

المصطلحات

- **الأمن القومي**

يعرفه كيسنجر بأنه: أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.(Kissinger , 1996, p.46) . ويعرفه أمين هويدي بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود إمكانياتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية. (هويدي، ١٩٧٥، ص ٥). كما عرفه على الدين هلال بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها

وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع. (هلال، ١٩٨٤، ص١٢)

ومن خلال استقراء بعض الأدبيات فإن الباحثة **تعرف الأمن القومي إجرائيا بأنه:** جميع الإجراءات والسياسيات التي تتخذها الدولة لتأمين حدودها وسلامة أراضيها، وتحقيق مطالب مواطنيها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتربوية والفكرية والبيئية، واستثمار الفرص وتعزيز الموارد من أجل تحسين نوعية الحياة وجودتها لكافة المواطنين، مع مراعاة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. ويوضح الشكل التالي أبعاد التعريف الإجرائي للأمن القومي:

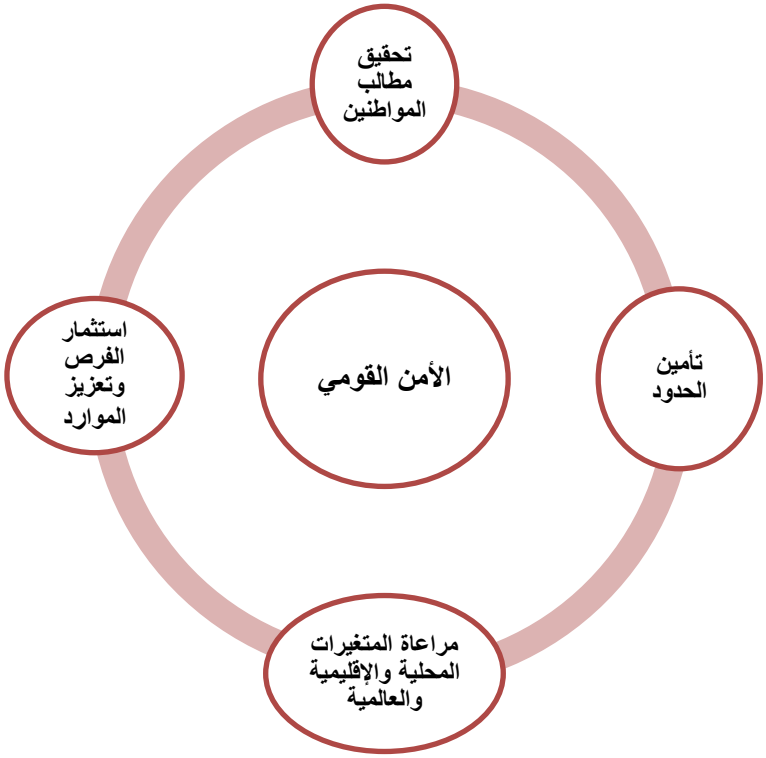

شكل رقم "١": التعريف الإجرائي للأمن القومي

المصدر: من إعداد الباحثة

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي

النشأة والمفهوم

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة وفرض رؤية جديدة للأمن وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول. وقد تضمن هذا المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية أهدافا سياسية؛ حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي. وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي، كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

(بلقزيز، ١٩٨٩، ص ٦)

ومع نهاية القرن الثامن عشر أسند الأمن للدولة كمؤسسة إنسانية تستلزم استعمال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وساهمت الثوة الفرنسية في التأكيد على أن أمن الأفراد متضمن ومحتوى في الأمن القومي، وأصبح شرطا للدولة بمقتضى التقاليد الليبرالية؛ حيث لا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين إلا إذا كانت الدولة آمنة. ومع التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية حصلت مراجعات مهمة لمفهوم الأمن القومي، وأول ما طرح للنقاش هو الوحدة المرجعية للأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهه بعدما اختفى العدو الواضح كما في فترة الحرب الباردة، وظهور موجة تهديدات متعددة اقتصادية وثقافية وبيئية عابرة للحدود والقارات التي لا يقتصر تهديدها على الدولة فقط بل يتعداها إلى مرجعيات أخرى "أفراد ومجتمعات إنسانية ". وأثبت المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن عدم جدواه وعجز فرضياته عن مواكبة هذه الظروف. (حمزاوي، ٢٠٢٠، ص ٩). وبناء على ذلك تطور مفهوم الأمن القومي كما سيتضح لاحقا.

أما من حيث المفهوم فالأمن القومي كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يوجد إجماع واضح حوله لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين منه، ولا من حيث مصدره وتهديداته أو سبله وأدواته واستراتيجيات تحقيقه. وستحاول الباحثة فيما يلي عرض لأهم هذه التعريفات.

فمن الناحية اللغوية عبر القرآن الكريم عن معنى الأمن بكل دقة وإيجاز؛ فقد ورد في قوله تعالى: "فليعبدوا ربّ هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش: الآية ٣-٤. وفي قوله تعالى تأكيد أن الأمن هو نقيض الخوف. وهو نفس المعنى الذي ورد في لسان العرب؛ حيث عرف الأمن في اللغة بأنه نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف. (ابن منظور، ١٩٨٠، ص ١٤٠)

أما اصطلاحا فقد مر مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية؛ ففي **المرحلة الأولي** كان ينظر إليه بالنظرة الاستراتيجية الضيقة وهي صد هجوم عسكري معادٍ وحماية الحدود من الهجوم الخارجي والمحافظة على الاستقلال الوطني، وفي **المرحلة الثانية** صار على الدولة أن تؤمن مواطنيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ضد أخطار متعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع في العصر الحديث.

وقد جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى باعتباره مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة؛ إذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة. ووفقا لهذه الرؤية جاء تعريف ليبمان Walter lippmann للأمن القومي: بأن الدولة تكون آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي في المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب. (Lippmann,Walter,1943,p.51)

والتعريف السابق يلاحظ من خلاله أن ليبمان يعتبر الأمن قيمة تزيد أو تقل حسب قدرة الدولة على صد الهجوم وهذا لا يتحدد إلا في حالة حدوث حرب أو التهديد بحدوثها. كما أن التعريف لم يحدد ماهية وطبيعة القيم التي يمكن أن تتعرض للخطر.

وفي نفس السياق يرى وولفرز Arnold Wolfes أن الأمن بمعناه الموضوعي يقيس مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم. ولذلك اعتبر أن الأمن قيمة سلبية وهو بعد كل شيء ليس إلا غياب شر انعدام الأمن.(Wolfers, 1962, p.150)

وهنا يلاحظ أن تعريف وولفرز جاء أكثر تحديدا من تعريف ليبمان من حيث تحديد القيمة؛ حيث إنه لم يترك هذه القيمة دون تحديد فأشار إلى الأبعاد الذاتية والموضوعية لها، على عكس ليبمان الذي لم يوضح ماهية هذه القيمة بشكلٍ كافٍ.

و يتفق تريجر وكرننبرج Trager and Kornenberg مع وولفرز في تعريف الأمن القومي من حيث أنه وسيلة للحفاظ على القيم ؛ فالأمن القومي هو ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين . (Trager,,Konenberg ,1973,p35)

وقد ظلت تعريفات الأمن القومي لفترة طويلة تقتصر على الجانب الأمني والعسكري، ثم عبر بعد ذلك العديد من الكتاب والباحثين عن نظرة مغايرة لهذا المفهوم الضيق المختزل للأمن، ومن هنا ظهرت النظرة التوسعية له والتي شملت بالإضافة إلى الناحية الأمنية والعسكرية أبعادا أخرى متعددة؛ فقد عرف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا الأمن القومي بأنه ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله. إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم تحدث تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها لن يوجد أمن.(مكنمارا، ١٩٧٠،ص ١٢٢)

ويعد هذا التعريف من أهم تعريفات الأمن القومي من وجهة نظر الباحثة؛ حيث إنه أكد على أن مفهوم الأمن من المنظور الجديد لا يعني الأمن العسكري فقط، وإن كان بالطبع بعدا مهما من أبعاد أمن الدول، وإنما الأمن هو كل ما يتعلق بتحقيق التنمية، وعلى ذلك يدخل في إطار هذه المضمون العديد من الأبعاد الأخرى مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والبيئي.. ألخ.

والمعنى السابق للأمن بهذا المنظور الشامل هو ما أشار إليه أيضا مراد الذي جاء تعريفه شاملا ومعبرا عن أهدافه؛ إذ عرف الأمن القومي بأنه جملة المبادئ والقيم والنظريات والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها ومقومات استمراراها واستقراراها، وتلبية احتياجاتها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا، مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية. (مراد، ٢٠١٧، ص ٧)

تصنيفات الأمن القومي

نظرا للتوسع في مفهوم الأمن القومي كما سبق التطرق إلى ذلك آنفا فقد تعددت الكتابات التي تناولت تصنيفاته، فمنهم من صنفه وفقا للمجال، أو المستوى، أو مصادر التهديد، أو النطاق الجغرافي..ألخ. وفيما يلي أهم هذه التصنيفات:

تصنيف الأمن القومي وفقا للمجال:

الأمن السياسي: ويتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى، كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من قبل التدخلات الداخلية. وعليه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيس الذي يتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة.

الأمن الاقتصادي: عادة ما يدرك الأمن الاقتصادي على جهتين؛ فحسب التقليديين يعني الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهلها لخوض غمار السباق نحو التسلح، أما وجهة نظر التوسعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول، خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى.

الأمن البيئي: تشهد الدراسات البيئية نموا ملموسا في الأدبيات السياسية خاصة في السنوات الأخيرة؛ نظرا للإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي والمجتمعي والبشري. وأهم ما يثير الأمن البيئي تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة، وارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في موارد الطاقة الطبيعية التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، مثل مؤشر الماء الذي يلعب دور المحرك الرئيس في كثير من النزاعات العالمية المعاصرة.

الأمن العسكري: وهو الذي يتعلق بالمتفاعلين والمتقاتلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضها البعض، فهو متعلق بالقوة والعدة والإمكانات العسكرية. (شلبي ،٢٠٠٣، ص١٦٣)

الأمن الاجتماعي: ويهدف إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية، وبذلك يمثل الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا وخاليا من كل مظاهر التردي ابتداء من السلبية وانتهاء بالجريمة، مرورا بانحطاط القيم الروحية وانهيار القيم الأخلاقية والبعد عن العادات والتقاليد الأصيلة وقتل الهمم وانهيار العزيمة، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم وانتشار التناقضات وفقدان الهوية المميزة للأمة.

الأمن الثقافي الأيديولوجي: أي القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية وتأمين الفكر والعادات والتقاليد والقيم من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة. وعليه فإن هذا البعد يعبر عن قدرة الدولة علي الحفاظ على ثقافتها وتراثها، ويشمل أيضا أنماط السلوك والاستهلاك واللغة والاعتزاز بالتاريخ إلى غير ذلك. (ثجيل،٢٠١٦، ص ٣٤٤)

الأمن الصحي: ويتمثل في حماية صحة الفرد وسلامته تجاه الأوبئة والقدرة على علاج الأمراض ومنع انتشارها.

الأمن الإنساني: يرتكز الأمن الإنساني على فكرة الأمن المستدام الذي يعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأولية للأفراد وأولوية حرصهم في الدفاع عن مصالح الدولة، إنه انتقال من التأكيد على الأمن القومي إلى التركيز على أمن الأفراد، من الأمن عبر التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية ومن الوحدة الترابية إلى الغذاء. (حمزاوي ،٢٠٢٠، ص١٨)

الأمن التربوي: وهو يعني أن لكل أمة أفكارها التربوية النابعة من قيمها وثوابتها العقدية والفلسفية التي تصوغ هويتها وتشكل شخصيتها؛ حيث تستطيع الأمة أن تحصن وتقي نفسها من خلال ثوابتها التربوية من مخاطر الأفكار الهدامة والنظريات الوافدة.

الأمن الغذائي: ويعني قدرة الدولة على توفير الموارد الأساسية من الغذاء للمواطنين بما يكفل الاستمرار في الحياة، إلى حد توفير الغذاء الصحي لبناء إنساني صحي. ويتضمن محورين؛ المحور الأول: كمية ونوع الغذاء المطلوب توفيره لتحقيق الأمن الغذائي، المحور الثاني وهو كيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية.

الأمن الفكري وهو سلامة الفكر من الانحراف أو الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يشكل خطرا على نظم الدولة وأمنها، وبما يهدف لحفظ النظام العام وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني.

الأمن الوقائي: ويعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة على مستوى الأفراد والمؤسسات داخل مجتمعها لمنع وقوع الجريمة الداخلة في نطاق الأمن المادي والمعنوي. ومعنى الوقاية اتخاذ الوسائل والإجراءات التي تحول دون قيام كل ما من شأنه الإضرار بالأمن العام. (إسماعيل، ٢٠١٩، ص٩٠)

وترى الباحثة أن هذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة وتدرك على أساس الكل الواحد التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بحيث تشكل نسيجا واحدا مترابطا، فالبعد السياسي مثلا له انعكاساته العسكرية، والبعد الاقتصادي يؤثر في البعد السياسي أيضا وبالتالي اجتماعيا وثقافيا وبيئيا والعكس أيضا صحيح في هذه الدورة الأمنية.

تصنيف الأمن القومي وفقا للعمومية والخصوصية:

وفي هذا التصنيف يقسم الأمن إلى نوعين أو شكلين، هما:

الأمن العام: ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري.

الأمن الخاص: وهو المعني بعلوم الأمن، ويشمل أمن الأفراد وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات ...ألخ. (طشطوش ،٢٠١٢،ص١٣)

تصنيف الأمن القومي وفقا للنطاق الجغرافي:

الأمن الإقليمي

ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة في هذا الإقليم.

الأمن الجماعي

ارتبط هذا المفهوم بظهور القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ؛ حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر فكرته عن الأمن الجماعي والتي كان يعني بها مسؤولية جميع دول منطقة معينة عن حماية أمن تلك المنطقة، والتزامها بالتصدي لأي عدوان تتعرض لها دولها. ويبدو هذا المفهوم للوهلة الأولى أقرب ما يكون للأمن الإقليمي لكنه لا يصل إلى هذا الحد ،لأن الإدارة الأمريكية لم تكن راغبة في توسيع نطاقه نظريا ولا تطبيقيا وإنما هدفها كان خاصا بالمناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي؛ حيث استخدمت فكرة الأمن الجماعي لتطويقها بدول ترتبط ببعضها باتفاقيات أمن جماعية مكتملة ومترابطة ؛ بحيث ذا تعرضت إحدى الدول المشاركة في سلسلة الاتفاقيات الدفاعية هذه لأي اعتداء ، كان ذلك سببا لاشتراك الدول الأخرى الأعضاء في باقي الاتفاقيات في تحمل مسؤولية رد ذلك الاعتداء والتصدي له .

الأمن الدولي

وينطوي هذا المفهوم على مضمون ذو دلالتين سياسيتين في آن واحد؛ **الدلالة الأولى** وتشير إلى أمة الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي أي الدول فقط وتحديدا ،ولأن المقصود هنا ليس دولة بعينها ولا دول إقليم بذاته بل المقصود الدول كلها دون استثناء فيكون الأمن الدولي المفهوم المناسب للتعبير عن ذلك .**والدلالة الثانية** : تشير إلى متغيرين قديم وجديد ، فالمتغير القديم هو الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الشاملة

كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة منتشرة في أنحاء متعددة من العالم بما يجعل أمنها مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها تلك الأنظمة وتسيطر عليها وهذا ما يعني أنه أمن دولي ، أما المتغير الجديد فيظهر في صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية وكذلك في صورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانيا.

الأمن العالمي

وهو أحدث مفاهيم الأمن الدولي واختلاطا به ولكن الفارق الجوهري بينهما يكمن في اقتصار مفهوم الأمن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية الاجتماعية" الدول". بينما يتسع نطاق مفهوم الأمن العالمي ليشمل بالإضافة إلى ذلك الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول والتي بدأت في الظهور منذ بدايات القرن العشرين مثل المنظمات الإقليمية والدولية العامة والمتخصصة والمجتمعية والحكومية ، ثم أضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات؛ حيث غير ظهور هذا النوع الجديد من الوحدات طبيعة النظام الدولي الذي فقد معها طابعه الجغرافي– السياسي المقترن كلية بالدولة ، وبذلك لم يعد الإطار الأمني الذي يعبر عنه مفهوم الأمن الدولي كافيا للدلالة على الوحدات الدولية الجديدة مما اقتضي ظهور مفهوم الأمن العالمي . (مراد ، ٢٠١٧، ص ٥٨–٦٠)

تصنيف الأمن القومي وفقا لمصادر التهديدات:

الأمن الداخلي: ويعني درجة الحماية للمصالح الحيوية المهمة للبلاد من التهديدات والأخطار التي تأتي من الظواهر والأفعال الداخلية، والتي يمكن أن تكون مقترنة مع عدم استقرار السياسة الداخلية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والديني أو العرقي.

الأمن الخارجي: ويعني درجة الحماية للمصالح الحيوية للبلاد من المؤثرات المتعلقة بالوسط الخارجي. (إسماعيل، ٢٠١٩، ص٤٧). وترى الباحثة أن العلاقة بين النوعين علاقة طردية، فكلما كان الأمن الداخلي للدولة قويا كلما كان أمنها الخارجي قويا أيضا والعكس صحيح؛ فانهيار الدولة من الداخل يزيد من الأطماع الخارجية ضدها وبالتالي تفقد السيطرة على حماية أمنها الداخلي.

ويوضح الشكل التالي تلخيصا لأهم تصنيفات الأمن القومي

شكل رقم (٢) يوضح أهم تصنيفات الأمن القومي

المصدر: إعداد الباحثة

القسم الثاني: تحديات الأمن القومي المصري

يواجه الأمن القومي المصري العديد من التحديات في مجالات عدة، وقد قامت الباحثة بتحديد أهمها وتقسيمها وفقا للتصنيف الأول للأمن القومي – أي وفقا للمجال – والذي سبق عرضه، ويوضح الشكل التالي أهم هذه التحديات:

شكل رقم (٣) تحديات الأمن القومي المصري

المصدر: إعداد الباحثة

وفيما يلي عرض مفصل لكل منها.

١ – التحديات التعليمية

يعد التعليم أحد مفاتيح التنمية الرئيسة؛ حيث إنه من أساسيات التغيير الاجتماعي والتطور الاقتصادي والسياسي الفكري والحضاري، كما أنه المدخل الصحيح للتنمية الشاملة القائمة على مهارات الفرد وخبراته العملية والتطبيقية، وهو أداة فعالة ورئيسة في بناء المجتمعات وتحقيق الأمن القومي بأبعاده المتعددة. فالتعليم يحقق البعد السياسي للأمن القومي؛ فمفاهيم الديمقراطية والسلام الاجتماعي هما نتاج طبيعي لتعليم جيد يقوم على إعمال الفهم والتفكير والتعامل الحر وتقبل الرأي الأخر وتحمل المسئولية. أما البعد الاقتصادي وعلاقته بالتعليم فهذا يرجع إلى أن التعليم يصقل قدرات الإنسان ويمده بالمهارات والخبرات التي تحدد قدرته على الإنتاج، وبذلك فإن إنتاجية الفرد تتأثر بنوع التعليم وجودته وهكذا يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة تحدد موقع دولته اقتصاديا على الخريطة العالمية، أما البعد العسكري فيتمثل في الإيمان بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل وذلك بعد أن تغير المفهوم التقليدي للحروب نتيجة ثورة المعلومات لتصبح حروبا في الرياضيات والإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم أصبح التفوق العسكري نتاجا تعليميا أيضا .ولهذه الأبعاد جميعها فإن كافة مقومات الأمن القومي مرهونة بالتعليم، ومن ثم يجب أن ينتقل التعليم من كونه قضية يختص بها التربويون فقط إلى قضية قومية تتعلق بالأمن القومي ومسؤولية الدولة والمجتمع ككل.

وعلى الرغم من أهمية التعليم في بناء المجتمع وتقدمه واعتباره ركنا أساسيا للأمن القومي فإن التعليم المصري يعاني العديد من المشكلات التي طالت جميع عناصر النظام التعليمي، وهذا ما أوضحته نتائج العديد من الدراسات وهو ما ستعرضه الورقة البحثية فيما يلي:

أوضح حجي في دراسته انخفاض كفاءة التعليم المصري انخفاضاً حاداً؛ وأن المعلم تم إهماله طويلا، وأن المجتمع قد تعايش طويلا أيضا مع الأوضاع السيئة التي يعيشها المعلم. وتظاهر بأنه يوفى المعلمين حقهم، وتظاهر المعلمون بأنهم يؤدون عملهم، وحقق هذا التظاهر المتبادل كارثة ظهرت أثرها في تدهور أحوال التعليم والتدني الخطير للأداء على كافة المستويات، وتفشى ظاهرة مرضية تفسد القيم والأخلاق وتهدد السلام الاجتماعي، هي ظاهرة الدروس الخصوصية التي لا تقف عند حدود التعليم، لكنها تتعداها إلى تهديد التنمية البشرية المستدامة وتهديد الأمن القومي المصري. (حجي، ٢٠٠٤، ص ١٥٨)

كما أوضحت دراسة أخرى أن المدارس المصرية تعاني انخفاضا في جودة التعليم ومن بين أسباب ذلك سوء توزيع الإنفاق العام على مرحلة التعليم الأساسي، وضعف تكافؤ فرص الالتحاق برياض الأطفال الحكومية، وتضارب بيانات رصيد القيد الإجمالي والصافي ونسب الالتحاق والتسرب ، وسوء توزيع المعلمين في التخصصات المختلفة بين الريف والحضر ، والعجز في أعداد المعلمين ، وعدم وجود معايير قياسية وآليات اختيار المعلمين الجدد ، وغياب ثقافة التنمية المهنية، وتوقف البعثات التدريبية للمعلمين ، والخلل في مصفوفة تدريب المعلمين الذي يؤثر سلبا على مهارات المعلمين ونواتج تعلم التلاميذ ، وكذلك ضعف الارتباط بين التعليم الثانوي وحاجات سوق العمل ، وانخفاض الجودة النوعية لخريجي التعليم الثانوي العام ؛حيث يعتمد على الاختبارات اللفظية ويقوم على تكريس الحفظ والاستظهار لاجتياز هذه الاختبارات دون إتقان المهارات الحياتية أو مهارات العمل ، فهو تعلم لفظي لا يرتبط بأي نوع من التأهيل للعمل والإنتاج ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجيه. (حسب النبي ،٢٠١٧، ص ص١١١-١١٢)

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن التعليم العام المصري يعاني مشكلات عدة منها:

- عدم وجود فلسفة واضحة المعالم للتعليم مع وجود نقص حاد في معظم جوانب مدخلات النظام التعليمي.
- تردي أوضاع المباني المدرسية والمتمثلة في وجود عدد من المباني غير الصالحة التي تحتاج إلى إصلاحات كما أنها غير مجهزة بشكلٍ كافٍ.
- ازدياد كثافة الفصول الدراسية في مراحل التعليم العام مما ينعكس بالسلب على العملية التعليمية وعلى مستوى الخريجين، وعدم قدرة بعضهم على مواصلة التعليم الجامعي بنجاح على الرغم من تفوقهم في الثانوية العامة.

- عدم مسايرة التعليم العام بجميع مراحله لمستويات الجودة التعليمية.
- قصور أداء المعلم وضعف مستواه وخاصة في المرحلة الابتدائية، وقلة استخدام المدارس للوسائل العلمية والتكنولوجية اللازمة لإعداد أجيال تواكب التطور المعلوماتي والتكنولوجي. (مجاهد، ٢٠١٩، ص ١٢٣)

وبالنسبة **للتعليم الفني** تشير إحدى الدراسات إلى أنه يعاني أيضا العديد من السلبيات من أهمها:

- غياب الرؤية الشاملة لمنظومة التعليم الفني وأهدافها ومتطلباتها وربطها بخطط التنمية بصورة مباشرة.
- غياب التخطيط بمستوياته البعيدة المدى والمتوسطة للإصلاح والتطوير.
- غياب التنسيق بين وزارة التربية وباقي الوزارات ومؤسسات المجتمع لتغيير النظرة المتدنية للتعليم الفني.
- عدم كفاية برامج التدريب والتنمية المهنية الموجهة لمديري ومعلمي التعليم الفني.
- ضعف مستوى الكتب الدراسية وتركيزها على الجوانب المعرفية في أدنى مستوياتها وهي الحفظ والتذكر وإهمال باقي المستويات.
- العجز في المباني وعدم كفايتها ونقص التجهيزات وعدم توافر المرافق التعليمية، من ورش ومعامل وخامات ومزارع ومكتبات وأماكن لممارسة الأنشطة التربوية والتدريبية بعدد كبير من المدارس.
- غياب التنسيق بين وزارة التربية من جهة وقطاعات ومؤسسات الإنتاج من جهة أخرى. (محمود، ٢٠١٨، ص ٤٣)

أما **التعليم الجامعي** فحاله لا يختلف كثيرا عن التعليم العام فهو يعاني أيضا من مشكلات عدة أوضحتها بعض الدراسات؛ فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن من هذه المشكلات التخطيط ومحاولات التغيير والتحديث المستمر للعملية التعليمية والتي لا تحقق مستوى النجاح المطلوب للحاق بالدول المتقدمة، وكذلك تدهور مستوى الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الطالب، وزيادة عدد الخريجين ضعيفي المهارات الفكرية والثقافية والحياتية، وتقادم البرامج والمناهج التعليمية؛ حيث إنها لا تشجع الطلاب على القيام بالأبحاث وخدمة المجتمع، والانعزالية عن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع واحتياجات سوق العمل، وكذلك غياب الربط بين الدراسة الأكاديمية والواقع الميداني التطبيقي، وتجاهل دور البحث العلمي، وعدم وجود حوافز أو وسيلة تشجع

لاختيار أفضل البحوث كما في الدول المتقدمة، والاعتماد بصفة أساسية على الدولة في التمويل الذي ينتج عنه ضعف في الارتباط بين الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات وبين المتطلبات اللازمة للوفاء بوظيفتها، بالإضافة إلى عدم قدرة الجامعات على تعويض النقص في الميزانية عن طريق مصادر أخرى . كما أشارت الدراسة إلى أن التوسع الكمي الذي شهده التعليم الجامعي لم يواكبه تحسن في نوعية هذا التعليم وجودته. (رمان، ٢٠١٨، ص ١٥٨)

لذا يرى متولي أن **الجامعات المصرية** لا تزال في طريق تحقيق القدرة التنافسية تعاني الكثير من الصعوبات أخطرها التمويل والجودة بكل ما تعنيه؛ خاصة فيما يتعلق بالفلسفة والبرامج والسياسات والمدخلات والمخرجات ، كذلك فإن تبني صيغ للتعليم الجامعي المصري مع تعارضها في الأهداف يؤدي لغياب القدرة التنافسية للجامعات المصرية ، كما أوضحت الدراسة أن هناك توزيعا غير عادل لأعضاء هيئة التدريس بين الكليات العملية والنظرية، وأن متطلبات تحقيق الجودة والاعتماد باعتبارهما من آليات القدرة التنافسية ما تزال غائبة .(متولي ، ٢٠١٨، ص ٣٤٣)

وفيما يتعلق **بالبحث العلمي** في مصر فيشهد مشكلات عدة؛ فقد أشار التقرير الصادر عن وزارة التعليم العالي المصري إلى بعض المشكلات منها :الافتقار لثقافة العمل الجماعي ، وقلة العلماء في مجال الفيزياء والرياضيات ، وعدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالصناعة ، وسيادة البيروقراطية الحكومية التي تحد من الاستفادة من التمويل المتاح ، والاستمرار في إنشاء جامعات غير مكتملة الموارد ، وتدني ترتيب مصر في مؤشر الابتكار العالمي ، وضعف المردود الاقتصادي للبحث العلمي، وقلة عدد براءات الاختراع المسجلة سنويا ، وتدني ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكية الفكرية، وعدم الاهتمام بالتخصصات البينية، ونزيف العقول المتميزة وهجرتها للخارج .(مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم و التكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ ، ٢٠١٥،ص ص ٢٧-٢٨)

ويشهد النظام التعليمي في مصر انتقادا شديدا بسبب تراجع جودة التعليم في التصنيفات العالمية، فمن خلال مراجعة تقارير التنافسية العالمية التي تصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال السنوات الماضية (٢٠٠٩-٢٠١٩) وجد أن جودة التعليم المصري احتلت مراكز متأخرة في تلك التقارير، بل إنها احتلت المركز الأخير عام ٢٠١٤، والمركز قبل الأخير عام ٢٠١٦، وحصلت على المركز ١٣٦ من ١٤٠ عام ٢٠١٨ وجاءت في المرتبة (٩٩) من أصل ١٤١ دولة وفقا لتقرير عام ٢٠١٩. (World economic forum ,The Global Competitiveness Report,2009-2019)

وعلى الرغم من ان مصر قد حققت تقدما ملحوظا وفقا لآخر تقرير، فإنها ما زال أمامها الكثير فيما يتعلق بهذا الجانب. لذلك كله يجب أن تكون هناك مراجعة شاملة لكافة عناصر النظام التعليمي المصري.

يضاف إلى ما سبق مشكلة الأمية؛ حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة لتعليم الكبار إلى ارتفاع نسبة الأمية حيث بلغت ٢٤.٦ (المؤشرات التقديرية لأعداد السكان والأميين ونسبهم ،٢٠١٩).وهو ما تعتبره الباحثة نسبة كبيرة خصوصا والنسبة تعبر عن مستوى القراءة والكتابة فقط، في حين أن دولا عديدة قد تجاوزت تلك الأمية الأبجدية.

ويرى الهلالي أننا نعيش اليوم في عالم متغير تسوده ثورات علمية وتكنولوجية ومعلوماتية غير مسبوقة، تركت وما زالت تترك انعكاسات وتفرض تحديات جد خطيرة على كل مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والبيئية، والتعليمية وغيرها. ولكي تتبوأ أي دولة مكانتها في مصاف الدول الناجحة في ظل هذه التحديات، يظل التعليم هو السبيل لبناء شخصية المواطن القادر على تحقيق نقلة نوعية في الإنتاج والاقتصاد والتحول السياسي والاجتماعي المتوازن، مع الحفاظ على قيم المجتمع وثوابته الوطنية والقومية، هذا بالإضافة إلى أن العلم قيمة تمتاز بسمو الغاية، وشريف المقاصد، وعلو المرامي. (الهلالي ،٢٠٢٠). وهو ما يوضح أهمية التعليم في بناء المجتمعات وتنميتها وحمايتها بما يحقق أمنها القومي.

ويتفق دهشان في ذلك حيث يرى أن المؤسسات التربوية والتعليمية من أولى الجهات المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمعات، وإن استثمار عقول الشباب واجب يشترك فيه جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات في المجتمع. وأن مهمة المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليم الناس ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية وترجمة هذه العلوم إلى سلوك وواقع ملموس، وأهم شيء يحتاجونه ولا حياة لهم بدونه هو الأمن في الأوطان. وإذا كان الأمن مسؤولية الجميع فإنه في حق المؤسسات التعليمية أهم؛ لأن هذه المؤسسات تجمع كل فئات المجتمع على اختلاف أعمارهم، وفيها يستطيع المعلم والمربي أن يشكل الطالب بالكيفية التي يريدها، فإذا لقي الطالب مَن يوجهه التوجيه السليم نشأ نشأة طيبة يجني ثمارها المجتمع الذي يعيش فيه، وإن كان الحاصل غير ذلك فالعكس هو النتيجة الحتمية. لذا أكد دهشان أن مؤسسات التعليم ليست مجرد مؤسسات لنقل المعارف إلى أبنائنا، بل مؤسسات وطنية نهضوية يقع العبء الأكبر عليها في بناء شخصية المواطن باعتباره جوهر الدولة وأساس الأمن القومي، لا باعتباره إرهابيا يكفر كل من حوله ويستحل دمه. (دهشان ،٢٠١٨)

من كل ما سبق ترى الباحثة أنه لا مناص من تحقيق الأمن القومي المصري دون الارتقاء بمستوى التعليم والاهتمام بالعلم والعلماء؛ فمنظومة التربية والتعليم أحد أهم ركائز الأمن القومي. وهو ما يستوجب معه حل مشكلات التعليم والعمل على إعداد وبناء جيل قادر على الدفاع عن الوطن والإسهام في تنمية البلاد والحفاظ على أمنها القومي، والمعني هنا بالدفاع عن الأمن القومي ليس الحفاظ على حدود وأمن البلاد من الجوانب العسكرية والأمنية فقط، إنما المعني إعداد جيل مؤمن بالعيش المشترك وثقافة التسامح وتقبل الآخر، وبناء عقول نيرة بمقدورها قيادة مسيرة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي كافة المجالات بالشكل الذي يتناغم مع عصر العلم والمعرفة ؛لأن التعليم هو الطريق والمسلك الوحيد الذي يؤدي إلى التقدم والازدهار والنهوض بكافة قطاعات الدولة وهو ما يصب نتائجه في حماية الامن القومي.

٢-التحديات العسكرية والسياسية

تعتبر التحديات العسكرية والسياسية من أهم ما يواجه الأمن القومي المصري، ومما يزيد الأمر تعقيدا التقدم في نظم المعلومات والاتصالات الذي جعل انتقال المعلومة يتم بمنتهى اليسر والسرعة. فالمعلوماتية لا تقتصر على تبويب وجمع البيانات والمعلومات ونشرها، وإنما هي ثورة معرفية تعتمد على الوسائل التكنولوجية في تنظيم البيانات والمعلومات.

فواقع الانفجار المعرفي الذي تواكب مع تعدد السبل لبلوغ المعلومات والنفاذ إلى قواعد تخزينها والقدرة المتوفرة على تداولها بين الفضاءات بات يمثل أبرز النقاط المفصلية لتوظيف هذا المعطى في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية ، والمحور الأساسي للعقائد العسكرية والأمنية الذي مكنها من التوغل والهيمنة وتنامي قدرتها على التكيف مع ما تحمله المعلوماتية من تحديات ومن أبرز ما يواجه استراتيجيتها الأمنية ، فهي سلاح ذو حدين أسهم في تغيير العقائد العسكرية ونظريات الأمن القومي لدولها، وفي ذات الوقت لا زالت معظم الدول العربية تفتقر إلى الوسيلة والكيفية المناسبة في توظيف هذا العنصر الهام في الاستراتيجيات العربية و أصبح مجرد معطي شكلي، و لم يجد التطبيق العملي دورا واضحا على أرض الواقع ، مما أسهم في ضعف قدرة الاستراتيجيات العربية على توظيف المعلوماتية، وبدلا من أن تكون المعلوماتية عامل قوة ازدادت حجم التحديات التي تجابه الأمن القومي العربي ؛ حتى أصبحت فيه المعلوماتية واحدة إن لم تكن أهم التحديات التي تجابه الأمن القومي .(خليل ،٢٠١٩،ص ٣٥)

وقد نتج عن هذا التقدم التقني في نظم المعلومات والاتصالات بزوغ نوع جديد من الحروب هو ما سمي بحروب الجيل الرابع وما بعدها. ويرى الهلالي أن هذا النوع من الحروب يتم التركيز فيه على توظيف تكنولوجيا المعلومات في نقل الحرب إلى منطقة ضبابية تقع ما بين العمل العسكري والسياسي ويقوم بالحرب فيها مقاتلون أو سياسيون أو كلاهما معًا، وتستخدم فيها وسائل الإعلام والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية، وغالبًا ما تدار بواسطة المعارضين في دولهم، وتستخدم فيها تكتيكات مختلفة استنادًا على قاعدة غير وطنية أو عبر الأوطان. وتتميز هذه الحروب بعدم وجود تسلسل هرمي مُقنن لمن يقومون بتنفيذها، فهي تدار بشكل لامركزي، وتطبق فيها أحدث نظريات علم النفس بهدف التلاعب بنظم ووسائل التعليم والإعلام، كما تُستخدم فيها جميع الضغوط المتاحة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا، وتعتمد على أساليب التمرد وحروب العصابات، ويتميز من يقومون بتنفيذها بالمثابرة والمرونة والعمل بعيدًا عن الأضواء عند الحاجة، وصغر حجم عناصرهم، وقد يلجؤون لتكتيكات مسلحة أو أعمال إرهابية ضد البنية التحتية للدولة المستهدفة (الهلالي، ٢٠٢٠).

ولخطورة هذا النوع من الحروب وتأثيرها على الأمن القومي المصري ستعرض الباحثة لها فيما يلي.

فيما يتعلق **بحروب الجيل الرابع** كان ليند أول من وضع هذا المصطلح ومعه فريق من قوات مشاة البحرية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال مقال شارك فيه في جريدة Marine Corps عام ١٩٨٩، وكان بعنوان الوجه المتغير للحرب:في الجيل الرابع، وذلك عندما كان يشارك في إحدى مناورات البحرية الأمريكية. وأوضح أن حروب الجيل الرابع بدأت مع معاهدة ويستفاليا للسلام عام ١٦٤٨والتي أنهت حرب الثلاثين عاما. ويرى ليند أن هناك بعض الخصائص من حروب الجيل الثالث استمرت للجيل الرابع مثل اللامركزية والمبادرة. وفي الجيل الرابع فقدت الدولة السيطرة على الحرب، وفيها وجد جيش الدولة أنه يقاتل كيانات أو أعداء ليسوا من الدول.(Lind,,2004,pp12-13). ويرى أن حروب الجيل الرابع تشمل جميع أركان العدو الاقتصادية والثقافية والعسكرية ويصفها بأنها مكانة ما بين الحرب والسلام.(Lind, 1989, p.17)

وتعتمد حروب الجيل الرابع على إحداث نوع من التمرد الذي يتضمن ثلاث مراحل، والتي تتمثل أولاها في تركيز حركة التمرد على بناء الدعم السياسي لها، وتقتصر العمليات العسكرية في هذه المرحلة على الاغتيالات السياسية التي تصاحبها حملات دعائية من أجل حشد دعم الشعب لحركة التمرد. وتبدأ المرحلة الثانية مع زيادة قوة حركة التمرد حيث تسعى خلالها للسيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها وحكمها، وتتمثل المرحلة الثالثة في التحول إلى جيش نظامي والسعي لإسقاط الحكومة المعادية. ويعتبر الحصول على القوة السياسية شيء ضروري من أجل نجاح حركة التمرد. كما تعتمد حروب الجيل الرابع على

توظيف أسلوب حرب العصابات، لإقناع متخذ القرار السياسي للخصم بأن الأهداف الاستراتيجية التي يسعى لتحقيقها إما أنه لا يمكن تحقيقها أو أنها مكلفة للغاية مقارنة بالعوائد المتوقعة من ورائها، ويرتبط ذلك بتنظيم حملات إعلامية كثيفة للتأثير على صنع واتخاذ القرار في الدولة المعادية.(عبد الوهاب، ٢٠١٧، ص ١١)

أما محمود على فيري أن حروب الجيل الرابع تمر بثلاث مراحل: الأولى زعزعة استقرار الدولة المستهدفة، والثانية إفشالها، والثالثة تفكيكها وتقسيمها وخلق واقع جديد على الأرض.(على، محمود ،٢٠١٩، ص ٣).

وقد سميت حروب الجيل الرابع باسم الحروب بالوكالة، والحروب اللامتكافئة أو اللامتناظرة، وحروب ما بعد الحداثة وحروب اللاعنف ،وهي حروب تتميز بتعدد الجبهات وسيولتها وهلاميتها ، كما تتميز بتعدد أطرافها وبأن أطرافا أساسية فيها ليست حتى من الدول، وبأن أدواتها ليست عسكرية من الأساس؛إذ يتداخل الحيز العسكري مع الأمني، والاستخباراتي مع الجماهيري ، والسياسي مع الإعلامي، والافتراضي مع الحقيقي، والإقليمي مع الدولي،لتتمخض كل هذه التداخلات عن لوحة سريالية من الفوضى والتوحش والدمار المنظم، كأنها شكلت بيد فنان عبقري مجنون سرقت أصابعه على غفلة من الزمن .(علوش،٢٠١٧،ص ٨)

وحروب الجيل الرابع هي حروب أدواتها نفسية أكثر منها عسكرية؛ حيث تسعى إلى تغيير العقول والقلوب للشعوب في سبيل الوصول إلى الاحتلال المدني بعيدا عن التدخل العسكري في الدول المستهدفة، كما تستخدم في هذه الحروب القوة الناعمة إلى جانب قوة السلاح، ومن أشكال القوة الناعمة: التمرد وحرب العصابات وحرب السايبر الفضائي والحصار الاقتصادي وغيرها. كما تمتاز بدمويتها وتعدد جبهاتها. ويصعب التفريق فيها بين المقاتلين وغير المقاتلين والجندي والمدني والسياسي. وعلاوة على ذلك تقوم تلك الحروب على إرغام الخصم على تنفيذ آرائك، أي حرب بالإكراه، والإكراه يقوم على مصادرة إرادة الخصم بغض النظر عن الوسائل والأساليب التي استخدمت للوصول لهذه النتيجة، كذلك يمكن الوصول إليها دون الحاجة إلى استخدام جيوش وأسلحة وقوات كبيرة، بمعنى أنه يمكن الوصول إليها دون اللجوء إلى استخدام النيران والأسلحة. (علي، محمود ، ٢٠١٩، ص ٥)

أما مصطلح الجيل الخامس فقد ظهر عام ٢٠١٠ من قبل فريق من الأمريكيين من تخصصات مختلفة ، وقد جاء متزامنا مع التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصالات والمعلومات ؛ حيث أسهمت التطورات التكنولوجيا السريعة في إظهار التقنيات المتقدمة في مجال التسليح وتطوير أدوات غير تقليدية يمكن توظيفها في إخضاع الخصوم واختراق الدول المعادية داخليا من خلال الحروب الإعلامية والحروب

السيبرانية والمعلوماتية؛ فقد تصاعدت قدرات الفاعلين المسلحين من غير الدول على تنفيذ هجمات مؤثرة وممارسة أنشطتها بصورة عابرة للحدود مثل التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة وشبكات التهريب ، كما أضحى الأفراد قادرين على تهديد أمن واستقرار الدول بالاعتماد على وسائل مدنية متاحة وإمكانيات محدودة للقيام بهجمات غير متوقعة تخترق الإجراءات الأمنية المشددة وتسبب قدرا كبيرا من الأضرار المادية والبشرية، وبات على الدول في عصر حروب الجيل الخامس الاستعداد للتعايش مع حالة استدامة التهديدات نتيجة تزايد وتيرة التحولات غير المتوقعة مع تراجع سيطرة الدول على التدفقات البشرية والمالية والمعلوماتية العابرة للحدود، بالإضافة إلى تعذر إمكانية القضاء التام على مصادر التهديدات بسبب قدرات المراوغة والانتشار والتحفز لدى هؤلاء الفاعلين وقيام بعضهم بأدوار الوكالة لصالح بعض القوى الإقليمية والدولية.(عبد الوهاب، ٢٠١٧،ص ٤).

وعرف البعض حروب الجيل الخامس باسم الحرب الناعمة؛ حيث إنها أحد أشكال الحرب المخطط لها مسبقا من البلد المهاجم حفاظا على أمنها القومي، وتهدف إلى التأثير على الأفكار والميول والقيم التي تنعكس على سلوكيات المجتمع عند البلد المستهدف، وتخريب النظام السياسي من خلال استخدام الأساليب والطرق النفسية السياسية والأمنية لتغيير الفكر والدوافع بين أفراد المجتمع في مختلف الأصعدة المحلية والوطنية والدولية دون استخدام مصادمات عسكرية. (زايد، ٢٠١٩، ص ٣٢٤٢). وهي حروب لا ينظر فيها إلى الصراع على أنه خلافات داخل الدول فحسب، بل على أنه صراع بين المجموعات الثقافية عبر الحدود الوطنية والتي تستخدمها المجموعات والأفراد. وتتسبب في الصراع بين المجتمعات وتمكين التحول بعيداً عن الولاء القومي للدولة. ويتميز هذا الشكل من "الحرب الهجينة" بمزيج من التكتيكات التقليدية وغير النظامية مثل حرب العصابات والتمرد أو أعمال الإرهاب.(Patel,Asmaa,2019,p.3)

ويرى خوري أن الدول الكبرى لن يكون بمقدورها أن تحرم الناس من حقوقهم إذا تمكنوا من الانتظام والانضباط وتمكنوا من المعارف التي تتطلبها تنظيمات الجيل الخامس وصراعاته. كما لن تتمكن الأنظمة من منع هذه التنظيمات من الحصول على قطع الغيار التي تحتاجها مثل الشرائح الإلكترونية أو الهوائيات اللازمة للصراع. فأنظمة المقاطعة التي نجحت في حروب الجيل الرابع سوف تكون غير مجدية في صراعات الجيل الخامس، ومن هنا بات على أنظمة الحكم في الدول عامة أن تغير من أنماط عملها؛ إذ عليها أن تكسب ثقة شعوبها. ولن تستطيع عمليات التضليل التي تمارسها في الجيل الرابع أن تؤثر في الناس؛ فمصادر معلوماتهم سوف تتغير لتصبح أكثر استقلالية. (خوري،٢٠١٦، ص٢٥)

إن طبيعة وإمكانيات الجيل الخامس لا تقتصر على كونها مجرد تقنية جديدة واعدة توفر جودة فائقة وإمكانيات مبتكرة؛ فشبكات الجيل الخامس تمتلك في طياتها إمكانية أن تصبح النظام العصبي الرقمي للمجتمعات المعاصرة، مع عدم وجود ضمانات بأن تكون التكنولوجيا آمنة تماما، والوضع بعين الاعتبار مخاطر حدوث ثغرات أمنية غير متوقعة يمكن استغلالها من قبل جهات معادية. ويوفر الجيل الخامس من الاتصالات المحمولة سرعة أكبر في نقل البيانات ووقت استجابة أقل "استجابة أفضل"، وبالتالي فإن تطبيق ونشر التقنيات سوف يسرع من تقدم تقنية الروبوتات وعملات الأتمتة، وسيدعم الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي، وهو ما يعني أن العالم سيكون أمام تقنية ستقوم بتغيير المشهد العالمي حيث ستحول المجتمعات إلى مجتمعات رقمية بالكامل. وفي ظل هذا التطور التقني يمكن ربط مليارات الأجهزة بالشبكات وهو ما يعني زيادة هائلة في الأهداف المحتملة وفي وسائل التجسس، ناهيك عن استخدامها كمنصات للاستخبارات عن طريق التقاط الإشارات الناشئة عنها لجمع وتحليل بيانات القياس عن بعد على نطاق واسع. (شهاب، ٢٠١٩، ص١). وترى زايد أن حروب الجيل الخامس أكثر من مجرد تطور تقليدي لحروب الجيل الرابع فهي حرب بلا قيود تستخدم فيها كافة الوسائل لإجبار الدول على الخضوع، بالإضافة إلى وجود وكلاء لها من الدول الاستعمارية تقدم الدعم والتسليح والتدريب لمثل هذه التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تهدد الأمن القومي للدولة. (زايد،٢٠١٩، ص٣٤٣٥)

أما **حروب الجيل السادس** فقد كانت روسيا أول من أطلق هذا المصطلح وهو نوع من الحروب يدار عن بعد ويستخدم فيه الأسلحة والبشر وكافة الإمكانات، وقد استخدمت فيه الأسلحة الذكية أثناء حرب العراق في العملية التي أطلق عليها عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، كما استخدمت أيضا عام ٢٠٠٣ في الحرب في أفغانستان. ومن هذه الأسلحة تلك التي تعتمد على التوجيه الذاتي مثل الطائرات بدون طيار أو الألغام التي يتم تفعيلها أو تعطيلها من خلال الأقمار الصناعية؛ حيث يتم استخدام شبكة الاتصالات ونظم المعلومات لاستهداف منشآت الدول أو نظمها العسكرية أو المؤسسات أو الأفراد. ولحروب الجيل السادس ثلاثة أهداف رئيسة هي: هزيمة الخصم والقوات المسلحة في أراضيه، والقضاء على النشاط الاقتصادي وإمكانات الخصم، وتخريب أو تغيير النظام السياسي للخصم. ويمكن من خلالها شن حرب ضد العدو من خارج حدود العمليات، ومهاجمة القيادة العسكرية والسياسية لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية والعسكرية السابقة، ويتم استخدام الوسائل الاستراتيجية العسكرية الكفيلة لإضعاف المجتمع وزعزعة استقراره، ويتم مهاجمته أولا من الداخل من خلال الحرب النفسية والمعلومات. (Mattsson,201,p.6)

وتشير إحدى الدراسات أن حروب الجيل الرابع وما بعدها تتخذ بعض الأدوات وسيلة لتحقيق أهدافها من أهمها الشائعات، وعن انعكاس ذلك على الأمن القومي لمصر فقد تعرضت مصر منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ للعديد من الشائعات، والتي تزايدت بفعل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها مثل عجز الموازنة وزيادة المديونية ونقص الاحتياطي الأجنبي، وانخفاض معدلات الاستثمار، فضلا عن التقلبات في سوق الأوراق المالية وانخفاض صرف الجنيه أمام الدولار، والصراع بين التيارات السياسية والدينية، وارتفاع أسعار البنزين والسولار والغاز الطبيعي والسلع والمواد الغذائية، والاحتجاجات العمالية الداعية لتحسين الأجور. وقد صاحب ذلك معلومات غير مؤكدة وشائعات أثرت بالفعل في الوضع الاقتصادي محليا وأحدثت بعض الاضطرابات السياسية. ومن هذه الشائعات أن مصر مقبلة على حالة إفلاس اقتصادي قبل نهاية عام ٢٠١٢. ويعتبر انتشار الشائعات بصورة واسعة بين فئات المجتمع عموما هو إحدى سمات عصر المعلومات وتقنيات الاتصال الحديثة وأن كل ما يدور في العالم الافتراضي يتم التعامل معه على أساس أنه معلومة بغض النظر عن مصداقيتها ؛حيث إن إنتاج المعلومات لم يعد حكرا على جهة أو شخص معين .و قد أوضحت الدراسة أن أهم أسباب انتشار الشائعات وتداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي هو عدم إدراك مروجي الشائعات لخطورة المعلومة التي يروجون لها عبر صفحاتهم والمجموعات المشاركة لها، ثم تراجع القيم المهنية والأخلاقية للكثير من مستخدمي الإنترنت في مصر، وكذلك تراجع دور الإعلام الرسمي في الرد على الشائعات التي تمس مؤسسات الدولة. (الداغر،٢٠١٧، ص ٨٢)

وفي نفس السياق أوضحت دراسة أخرى أن الشائعات الاقتصادية في مصر هي الأكثر ظهوراً في الفترة (٢٠١٣– ٢٠١٩)، والتي تمثلت في الشائعات المتعلقة بالدعم والدخل والأسعار والاستثمار والسياحة على عكس الشائعات السياسية التي كانت الأقل انتشاراً في نفس الفترة، وقد يرجع ذلك إلى أن الأمور الاقتصادية هي الأكثر تأثيرا على المواطن المصري من الأمور السياسية أو الاجتماعية أو الأمور الأخرى.وتوصلت الدراسة إلى أن ترويج هذه الشائعات كان له تأثير كبير على الاستقرار السياسي المصري؛ حيث تم تغيير العديد من الوزارات في تلك الفترة ، كما اهتمت الحكومة بالرد على هذه الشائعات عبر الوسائل المختلفة وذلك إدراكاً منها لخطورة الشائعات على الاستقرار السياسي.(سعدون وآخرون،٢٠١٩،ص ١٩)

ويرى الهلالي أن هذه الحروب جميعها تتم من خلال الفضاء الإلكتروني ويسعى فيها العدو لاحتلال العقول بدلًا من احتلال الأرض أو البحر أو الجو، وبعد أن يتمكن من احتلال عقلك بدلًا من احتلال أرضك، يبدأ في توجيهك لتتكفل أنت بتنفيذ باقي المطلوب، من خلال دفعك للدخول في معارك لا تعرف فيها خصمك الحقيقي، وتطلق فيها النار في كل اتجاه لكنك لا تصيب عدوك الحقيقي. إنها حروب تستخدمك أنت في تدمير أهلك

ووطنك بالوكالة لصالح طرف ثالث في مكان آخر خارج الميدان يشاهد عمليات التدمير التي تتم والانتحار الجماعي الذي يحدث ويضحك ساخرًا منك ومن أمثالك، وهذا ما يحدث بالضبط في ميادين الحرب الموجودة بطول المنطقة العربية وعرضها حاليًا. (الهلالي ،٢٠٢٠)

يتضح من خلال العرض السابق التطور والتغير في أدوات الحرب بين الدول، فلم يعد الأمر قاصرا على التدخل العسكري فيها، فهناك طرق أخرى للحرب أسهل وأكبر تأثيرا، فهي حروب لاحتلال عقل الإنسان وفكره، وهي تعمد لإسقاط الدول الأخرى وتدمير اقتصادها ونشر التفرقة والعنصرية وهدم الثقافات والفكر بها، فهي حروب تجعل الخصم يقتل نفسه بنفسه، ولماذا يقتله وهو يمكن أن ينتحر؟ لماذا أوحده ضدي وانقسامه في مصلحتي؟ لماذا أطلق عليه الرصاص والقنابل في حين أنني لو استثمرت الإعلام والشائعات المضرة لمزقته كل ممزق؟ لذا فهي معركة وعي ومن ثم فإن الجهد الأمني ليس كافياً وحده، بل هناك حاجة ماسة لتضافر الجهود في مختلف المجالات لخوض هذه المعركة وهوما يحتاج إلى تكاتف وتعاون بين جميع مؤسسات الدولة للتصدي له.

يضاف لما سبق أيضا الاضطرابات على الحدود المصرية جنوبا وغربا وشرقا، وهو ما ستعرض له الورقة البحثية فيما يلي:

من الجنوب

يرى إبراهيم منشاوي أن التوجه الإسرائيلي نحو جنوب السودان –إبان انفصال الجنوب عن الشمال– لم يكن وليد لحظة الانفصال، بل كانت هناك علاقات "خفية"، تمثلت في دعم تلك الحركة مالياً وعسكرياً. وقد شهدت العلاقات الإسرائيلية الجنوب سودانية تطوراً ملحوظاً عقب الانفصال مباشرة، وذلك من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون بين الدولتين في المجالات المختلفة وتبادل التمثيل الدبلوماسي. وقد حاولت إسرائيل توطيد علاقتها بجنوب السودان وذلك للرغبة العارمة منها في إضعاف مصر وتطويقها من ناحية الجنوب، اعتماداً على مبدأ شد الأطراف وخلق معضلات جديدة تواجه الأمن القومي المصري وبالأخص الأمن المائي. وقد كانت إسرائيل أول دولة تبادر بالاعتراف بجنوب السودان بعد الانفصال، وساهمت بشكل كبير في الترويج لهذا الانفصال، حتى تستطيع السيطرة على تلك المنطقة المهمة في حوض نهر النيل، ويرى منشاوي أن خطورة هذا الأمر تمتد إلى الأمن القومي العربي برمته وليس المصري فقط. وقد تطورت العلاقات بين الدولتين واتخذت طابعاً رسمياً بعد موجة السرية التي أحاطت بها قبل الانفصال، حيث أعلنت إسرائيل عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة الوليدة في ٢٨ يوليو ٢٠١١، وبذلك أصبحت الدولة الرابعة من ناحية التمثيل الدبلوماسي

بجنوب السودان بعد السودان ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أعقب ذلك تبادل الزيارات على المستوى الرسمي بين الدولتين، وشهدت العلاقات تعاونا على المستوى الأمني والعسكري والاقتصادي. (منشاوي ،٢٠١٤)

ولا شك أن هذا التوجه الإسرائيلي نحو القارة الأفريقية وجنوب السودان خصوصا لا يخلو من العديد من المطامع من أجل تطويق الأمن القومي المصري من كافة اتجاهاته، ولكن تبقى قضية المياه –وهو ما ستعرض له الورقة البحثية فيما بعد بالتفصيل– هي رأس الحربة التي تنطلق منها إسرائيل في تلك المنطقة. حيث شكلت نظرة إسرائيل تجاه مياه النيل والتي لم تخل من مطامع استيلائية جزءاً من النهج الإسرائيلي تجاه المياه المشتركة بينها وبين الدول العربية.

وبناء على ما سبق، يجب أن يحتوي المجال الحيوي لمصر كل تلك الدول التي تؤثر على أمن مصر القومي في حوض النيل، وكذلك ما يمثل تهديداً لمصر سواء أكان في صورة عدائيات مباشرة لها، مثل التأثير على حصة المياه الواردة إليها، أو في صورة عدائيات على العمق الاستراتيجي لمصر مثل دولة جنوب السودان.

من الغرب

تواجه مصر تحديات أمنية نتيجة للصراع الدائر في ليبيا بما يهدد الأمني القومي المصري من ناحية الغرب؛ خصوصا بعد ما أعلنت القوات التركية هي الأخرى دخولها على الخط في ذلك الصراع .و يرى البستاني أن تركيا تحاول حصار مصر ومصالحها بالوكلاء أو بالتحالفات ويتجلى ذلك في محاولتها استخدام حكومة الوفاق في غرب ليبيا من خلال الاتفاقيتين التي وقعتهما تركيا مع حكومة طرابلس سواء فيما يتعلق بالتعاون الأمني أو فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية، وهذا الاتفاق يمثل مشكلة جسيمة لمصر لأن ليبيا دولة جوار بالنسبة لمصر وتربطهما حدود طويلة وبالتالي فإن ذلك سيكون له تأثير علي الأمن القومي المصري .وتعاني مصر جراء ذلك من وجود البؤر الإرهابية في الغرب كما هو الحال في الشرق ؛حيث يستغل الإرهابيون بؤر الفراغ الأمني المحيطة بمصر خاصة في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء وهو ما سيكون له تأثير على الأمن القومي المصري.ولا شك أن الأزمة الليبية أضحت تشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي المصري نظرًا لتدهور الوضع الأمني وهشاشته هناك ، مما شكّل أرضية خصبة لنمو الجماعات الإرهابية على نحو جعل أنشطتها لا تقتصر فقط على الداخل الليبي وإنما امتدت إلى داخل دول الجوار من خلال تجارة السلاح واختراق الحدود.(البستاني، ٢٠٢٠،ص ٢٤)

ويرى الهلالي أن الدور المصري في ليبيا يرتكز على مبادئ أساسية تتمثل في الحفاظ على الشعب الليبي ووحدة وسلامة أراضيه وثرواته وحل النزاع بالطرق السلمية، وقد أعلنت مصر ذلك مرارًا وتكرارًا على لسان كل المسؤولين المصريين، وهو ما تضمنته المبادرة السلمية لحل النزاع التي أطلقها الرئيس السيسي من القاهرة في ٦ يونيو ٢٠٢٠ ولاقت تأييدًا دوليًا وعربيًا واسعًا، وقد وضعت هذه المبادرة وكذا التصريح بإمكانية التدخل العسكري المباشر في ليبيا– إن اقتضى الأمن القومي المصري ذلك – كثيرًا من الأطراف الدولية أمام مسؤوليتها تجاه القضية الليبية ؛ ومن ثم اتضحت مواقف كثير من الأطراف الدولية والعربية، والتي أعلنت دعمها الصريح لحق مصر في حماية حدودها الغربية من الإرهاب، وأكدت أن أمن مصر جزءاً لا يتجزأ من أمنها. وقد مثل هذا الدعم العربي الكبير لموقف مصر مؤشرًا واضحًا علي رفض العالم العربي لاستباحة سيادته وحدوده من قبل الدول الإقليمية غير العربية، وكذا رغبته في تعزيز دور مصر الإقليمي والدولي وتأكيد سيادتها في ظل استعداد جيشها الدائم لمواجهة أي تهديد خارجي. (الهلالي، ٢٠٢٠)

ومع ذلك وبالرغم من المبادرات والمحاولات القائمة حتى اللحظة لإنهاء الأزمة الليبية فإن الحدود الغربية لمصر لا زالت تواجه تحديات أمنية تؤثر على أمنها القومي.

من الشرق

يتعرض الجيش المصري لهجمات إرهابية مستمرة في سيناء وهو ما يؤدى إلى استشهاد العديد منهم جراء هذه العمليات. ويتركز وجود الجماعات الإرهابية في سيناء في ثلاث مناطق هي جنوب الشيخ زويد، ومزارع المطار بالعريش، وشمال وجنوب رفح، فيما بات الظهير الصحراوي لجميع مدن شمال سيناء منطلقا للمسلحين لشن هجماتهم بين الحين والآخر .ويقع التمركز الأول للمسلحين في قرى جنوب الشيخ زويد الحدودية؛ حيث يستغل الإرهابيون هذه القرى التي يعرفونها جيدا للاختباء داخلها لفترات زمنية محددة .أما قرى جنوب مدينة رفح فتعتبر الامتداد الصحراوي لجنوب الشيخ زويد .وفي الفترة الأخيرة احتلت منطقة بئر العبد أهمية خاصة لدى الجماعات المسلحة، خاصة المنطقة الصحراوية الحدودية المحصورة بين مدينتي بئر العبد والعريش. ومن أهم الجماعات المتطرفة المتواجدة في شبه جزيرة سيناء: أصحاب الرايات السوداء (التكفير والهجرة) وهي تشمل جماعات متعددة تحمل نفس الفكر وإن اختلفت الأسماء، مثل: جماعة خير أجناد الأرض، وجماعة جند الإسلام، وجماعة أنصار الشريعة، وأنصار الجهاد، والجماعات الجهادية وتنتشر أغلبها في رفح والشيخ زويد، وجماعة التوحيد والجهاد، والجماعة السلفية الجهادية، وجماعة مجلس شورى المجاهدين، وجماعة أنصار بيت المقدس. (عبد السلام، ٢٠١٩، ص ٥٦).

وترى الباحثة أن هذه التهديدات والتحديات على حدود الدولة المصرية ترتبط بالنوع السابق من الحروب –أي حروب الجيل الرابع وما بعدها–إذ تؤدي إلى مزيد من الهجمات الإرهابية التي تؤثر على الأمن القومي المصري من كافة الجوانب؛ سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وتستنزف الكثير من الموارد المادية والبشرية. ولا شك أن الإرهاب ظاهرة عالمية لها أسبابها الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية، ولها انعكاساتها أيضا على كافة هذه الجوانب. هذا بالإضافة إلى وجود قوى وعوامل خارجية من مصلحتها إضعاف بعض الدول الأخرى وتقسيمها وتفتيتها، وتعمل على تحريك بعض القوى الداخلية والخارجية في سبيل تحقيق مراميها. وخطورة هذا الأمر بل وصعوبته أن كثيرا من العمليات الإرهابية والأفكار المتطرفة التي تحاول زعزعة أمن البلاد تتستر كثيرا وراء الدين، نتيجة الفهم الخاطئ لمبادئه أحيانا، أو سعيا لتشويه الدين الإسلامي ومحاربته من خلال ذلك أحيانا أخرى والدين منهم براء. وعلى كل الأحوال يجب أن تلعب التربية بمؤسساتها المتعددة دورا فاعلا ومؤثرا في مواجهتها.

٢– التحديات الاقتصادية

هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي؛ فالتهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لسوء السياسات التي تؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها لرفع نسب البطالة التي تمثل مشكلة ذات حدين اجتماعية واقتصادية. والفيصل في تأثير التهديدات الخارجية والداخلية هو ما يسمى بحد الخطر، الذي تتحول بعده مشكلة عادية إلى مشكلة أمنية. والأعوام السابقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في المنطقة عام ٢٠١١ كانت تطبيقا فعليا لهذه المهددات الخارجية والداخلية التي فجرت قضايا العدالة الاجتماعية والحرية والسلام الاجتماعي. من هنا تعتبر الباحثة أن الأمن الاقتصادي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الأمن القومي الشامل.

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن مصر على الرغم من أنها قطعت شوطا كبيرا من الإصلاحات الصعبة والتي يأتي في مقدمتها الإصلاحات المالية المختلفة؛ فإن مردود تلك الإصلاحات لم يواكبه تحسن في أداء القطاع الخاص غير النفطي بمصر ولا الاستثمارات المباشرة سواء كانت المحلية أو الأجنبية. وأن الاقتصاد المصري يواجه عدة تحديات منها: الزيادة السكانية المضطردة وهو ما كان له تأثير واضح على المؤشر العددي للفقر في مصر عند خط الفقر الوطني، ومناخ الأعمال غير المناسب. (يونس ، ٢٠١٩، ص ٢٣٦)

كما تشير إحدى الدراسات إلى أن النشاط الصناعي بمصر غير قادر على دعم الاقتصاد المصري بالقدر الكافي الذي يمكنها من تحقيق ما تصبو إليه من تميز

اقتصادي؛ حيث يعاني القطاع الصناعي المصري من عدم قدرته على تلبية احتياجات السوق للعديد من المنتجات بالقدر والمستوى الفني الملائم والتي يتم استيرادها من الخارج. هذا بالإضافة إلى محدودية القدرة التصديرية للمنتجات الصناعية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويؤدي إلى فقد العديد من فرص العمل. (فرج ، ٢٠١٩، ص ٨٠٥)

وترى الباحثة أن مشكلتي الفقر والأمن الغذائي من أهم المشكلات الاقتصادية ذات العلاقة بالأمن القومي المصري نظرا لتأثيراتها المتعددة الصحية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، وهو ما سيتم عرضه فيما يلي:

مشكلة الفقر

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء المصري إلى ارتفاع نسبة الفقر عام ٢٠١٧ عنها عن عام ٢٠١٥؛ حيث كانت عام ٢٠١٥(٢٧.٨ %)، بينما وصلت عام ٢٠١٧ إلى (٣٢.٥ %) بزيادة ٤.٧ نقطة مئوية. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠١٧)

كما يشير التقرير الذي أعدته منظمة اليونيسف بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي المصرية أن الفقر يعد تحدياً اقتصاديا رئيساً يواجه مصر، وبناءً عليه أصبح القضاء عليه بنداً محورياً ضمن مبادرات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الجارية التي تطرحها الحكومة المصرية .وعلى الرغم أن الحرمان من الحماية هو المساهم الرئيسي في الفقر متعدد الأبعاد لجميع الأطفال، فإن أهمية إسهام الأبعاد الأخرى يختلف حسب السن . وتساهم بشكل كبير أوجه الحرمان من التغذية والصحة في الفقر متعدد الأبعاد للطفل تحت خمس سنوات. وبالنسبة للأطفال في الفئة العمرية ٥- ١١ سنة تأتي أوجه الحرمان من التغذية والمسكن كثاني وثالث أكبر مساهم في الفقر متعدد الأبعاد للطفل. أما بالنسبة للأطفال في الفئة العمرية ١٢- ١٧ سنة فيمثل التعليم والمسكن أكبر المساهمين في الفقر متعدد الأبعاد للطفل .وتكشف النتائج الخاصة بالمستويين الريفي والحضري عن معلومات مهمة عن الأطفال تحت خمس سنوات، فعلى الرغم من أن أكبر ثلاثة مساهمين في فقر الأطفال متشابهون في المناطق الحضرية والريفية (الحرمان من الحماية والتغذية والصحة) ، فإن مساهمة أوجه الحرمان من الحماية والتغذية تكون أعلى في المناطق الحضرية. وتبرز بدرجة أكبر في الفئة العمرية للأطفال من ٥-١١ سنة الاختلافات في الأولويات بين المناطق الحضرية والريفية .كما يشير التقرير إلى أنه على الرغم من أن الحماية هي المساهم الأكبر في الفقر متعدد الأبعاد للطفل في المناطق الحضرية والريفية، فإن ثاني وثالث أكبر مساهمين مختلفين هما التغذية والمسكن في المناطق الحضرية، والمسكن والصرف الصحي في المناطق الريفية. وقد شهد العقدان الأخيران تقدماً بدرجات متفاوتة من حيث الرفاه، فمن ناحية تم إحراز تقدم في بعض المؤشرات الرئيسية وهي: تخفيض وفيات

الأطفال والأمهات، وتعميم المساواة في الوصول إلى التعليم الأساسي، والتغلب على الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم، ومن ناحية أخرى شهدت بعض المجالات الأخرى المتعلقة برفاه الطفل تدهوراً، بما في ذلك زيادة في نسبة السكان الذين يعيشون في فقر نقدي مدقع(حسب قياسه بواسطة خطر الفقر الوطني الأدنى) من ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧.٨٪ في عام ٢٠١٥ ، إذ يعاني الأطفال من معدلات فقر أعلى، وارتفاع معدلات سوء التغذية المزمنة ، وتوقف النمو بين الأطفال تحت خمس سنوات.

ويؤثر مستوى تعليم الأبوين أكبر تأثير على احتمالية الحرمان والتي تبلغ ٢٣.٢ % بين الأطفال الذين لم تلتحق أمهاتهم بالتعليم الرسمي، وتنخفض إلى ٤.٩٪ بين الأطفال الذين أكملت أمهاتهم التعليم الجامعي. وتنخفض احتمالية الحرمان بين الأسر المعيشية الأكثر ثراءً عن الأسر المعيشية الأكثر فقرًا . كما يعاني بعض الأطفال من الحرمان من المسكن؛ إذ ينتشر بدرجة أكبر بنسبة ١٤.٦٪ بين جميع الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية حيث يقيم في المتوسط أربعة أفراد أو أكثر في غرفة نوم واحدة ٦٢٪. وهناك أطفال يعيشون في أسر معيشية لا تمتلك جهاز معلومات وجهاز اتصالات واحد على الأقل . وينتشر الحرمان بشكل كبير في التغذية والصحة للأطفال تحت خمس سنوات بنسبة ٣٠.٢٪ و٢٠.٩٪على التوالي، وترتفع نسبة الحرمان من التغذية للأطفال في سن ٥-١١ سنة. ويتجلى الحرمان من التعليم بشكل كبير بين الأطفال في سن ١٢-١٧سنة.وهناك فجوة كبيرة في انتشار الحرمان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فعلى سبيل المثال هناك ١٤.٦ % من الأطفال في المناطق الريفية يعيشون في أسر معيشية لا يتوفر لها إمكانية الوصول إلى مرفق صحي محسن وغير مشترك، في حين أن هذه النسبة تنخفض إلى ١.١٪ بين الأطفال في المناطق الحضرية. (وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع اليونيسف والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،٢٠١٧، ص. ص ٢١-٢٦)

وتؤثر مشكلة الفقر على جميع القطاعات الأخرى في الدولة ؛فهو يؤثر على التعليم من حيث ضعف الموارد المخصصة له كما سبق القول ، ويؤثر أيضا على الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة الفقراء ومن أهمها القطاع الصحي؛ حيث أشار أحد التقارير إلى أن التحديات الصحية في مصر تؤثر بشكل كبير على فقراء الريف ولديها القدرة على التأثير على الرخاء الاقتصادي للبلاد على نطاق أوسع على المدى الطويل، كما تقل احتمالية حصول النساء الفقيرات في مصر على الرعاية الصحية المنتظمة السابقة للوالدة بنسبة ٢٠٪ عن النساء الأثرياء. كما تبلغ وفيات الأطفال دون الخامسة ٤٢ وفاة من كل ١٠٠٠ مولود حي في مقابل ١٩ وفاة في الطبقات الأكثر ثراء. وتشمل التهديدات الحالية أيضا ارتفاع معدلات التقزم نتيجة لسوء التغذية المزمن، وكذلك ارتفاع معدلات الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي سي حيث يعاني ٧٪ من المصريين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥

و٥٩عاما من الالتهاب الكبد الوبائي سي. (إحصائيات سوق الرعاية الصحية أفريقيا الشمالية في عام ٢٠٢٠،٢٠٢٠، ص ٤)

مشكلة الغذاء

يؤدي ارتفاع نسبة الفقر إلى نقص الأمن الغذائي وسوء التغذية في مصر والذي لوحظ بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك وفقاً لتقارير مشتركة أصدرها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وقد ذكر التقرير أن حوالي ١٣.٧ مليون مصري يعانون من نقص الأمن الغذائي عام ٢٠١١ مقارنةً بحوالي ١٤ مليون عام ٢٠٠٩. والأمن الغذائي هو قدرة الناس على الحصول على الغذاء الكافي والصحي والآمن الذي يلبي احتياجاتهم الأساسية من الغذاء بشكل دائم. (برنامج الغذاء العالمي، ٢٠١٦، ص ١). وترى الباحثة أن هذه الزيادة لا ترجع فقط إلى نقص الغذاء بل تعتبر الزيادة السكانية ايضا أحد أسبابها.

وتشغل قضية الأمن الغذائي ركنا أساسيا في الاقتصاد المصري؛ وذلك نظرًا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، فهي قضية ذات جوانب متعددة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة، إلا أنها ترتبط بصفة رئيسة بالقطاع الزراعي، ومن ثم تجعل التنمية الريفية أمرا حيويا لإنتاج مزيد من الغذاء، خاصة في ضوء محدودية الموارد الطبيعية واستمرار الزيادة السكانية ومن ثم زيادة الطلب على الغذاء.

ويعد قطاع الزراعة في مصر من أهم القطاعات التي يتوقف عليها نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك فقد أصبح دور قطاع الزراعة عاجزا عن الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي من الغذاء، مما دفع مصر إلي سد هذا العجز عن طريق الاستيراد؛ إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي في الفترة الأخيرة قد انخفضت وخاصة لمجموعات السلع الغذائية الضرورية من الحبوب مثل القمح والذرة الشامية والبقوليات وعلي وجه الخصوص الزيوت النباتية والسكر، وذلك يظهر حجم المعاناة التي تواجهها مصر من وجود فجوة في معظم المجموعات السلعية الغذائية الرئيسة، مما يؤدى إلى زيادة اعتمادها على الاستيراد من الخارج في سد معظم احتياجاتها الغذائية.وقد أشارت الدراسة إلى أن قضية الأمن الغذائي تعد من أهم القضايا التي يجب التركيز عليها نظرا للعديد من الأسباب والتحديات التي تواجه هذا القطاع ومن أهمها الزيادة السكانية وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء في ظل محدودية الموارد الزراعية المتاحة الأرضية والمائية منها .(عبد الموجود ، ٢٠١٧،ص ٢٧٥)

وترى الباحثة أن مشكلة الغذاء لها تأثيراتها السلبية على المواطن نفسيا وصحيا كما تؤثر أيضا علي الدولة اقتصاديا وسياسيا. لذا فإن قضية الغذاء في مصر تستحق أن توضع لها برامج زمنية من خلال الدراسات التي تعدها الجامعات والمراكز البحثية؛ وبخاصة في ظل الزيادة السكانية بمصر، وكذلك التداعيات بالسوق العالمي للغذاء حيث تتحكم فيه النوازع السياسية بشكل كبير، وتؤثر فيه التقلبات المناخية، والتي يتوقع أن يكون لها الكثير من التداعيات السلبية خلال الفترة القادمة.

وتتفق الباحثة في ذلك مع جمال حسن الذي يرى أن للأمن الغذائي أبعادا متعددة منها **البعد السياسي**؛ حيث إن تأمين الغذاء لدولة ما لا يعتمد فقط على المقومات الاقتصادية وإنما يعتمد كذلك على القوة والوزن النسبي لها، كما يحتاج إلى النفوذ ومدى التأثير السياسي. وتوفير حصة الغذاء المطلوبة للسكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية منه يؤدي إلى الاستقرار السياسي للدولة والعكس صحيح. أما عن **البعد الاجتماعي** للأمن الغذائي فإن عجز الدولة عن تلبية متطلبات الأفراد من الغذاء يؤثر على معيشتهم وهو ما يدفعهم للبحث عن منافذ وطرق توفير الغذاء وخاصة فئة المزارعين والفلاحين، وهو ما يؤدي إلى هجرتهم للمدن وتزداد البطالة وتتفاقم المشكلات والآفات الاجتماعية ويزداد الضغط على سكان المدن وتتدني مستوى الخدمات بها. **أما البعد الاقتصادي** للأمن الغذائي فيتضمن جانبا تنمويا يتمثل في العلاقة الطردية بين الغذاء والصحة من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى؛ فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد من القيام بدورهم في مسار التنمية الاقتصادية والعكس أيضا صحيح بسبب تدهور الحالة الصحية للأفراد باعتبارهم أهم عناصر الإنتاج. (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ٣)

لذا تعتبر الباحثة أن مشكلتي الفقر والأمن الغذاء تعتبر من أهم التحديات الاقتصادية التي تهدد الأمن القومي المصري وركنا أساسيا له؛ ذلك لأن تأمين الغذاء ومتطلبات الحياة الأساسية للمواطنين يعد من الأمور الهامة التي تساعد على الاستقرار السياسي، وكثير من الحركات الاحتجاجية والثورات التي قامت في المنطقة كان تدنى الأحوال الاقتصادية فيها هو العامل الرئيس.

٤- التحديات الثقافية

لابد من القول ابتداء أن العولمة بغض النظر عن مفهومها ومقدماتها ونتائجها، تضطلع بدور أساسي وفاعل في جعل العالم المعاصر قرية كوكبية يعرف فيها الكل أخبار الكل، ويؤثرون في حياتهم بقدر ما تتأثر حياتهم بهم. لذلك فقد عملت ظروف العولمة وتأثيراتها على زيادة شروط مفهوم الأمن عامة والأمن القومي خاصة، إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد حماية أركان الدولة المادية والدفاع عن حدودها الإقليمية؛ لأن هذه

الشروط تعولمت هي الأخرى، فعالم اليوم يعيش في ظل معلومات بلا حدود، ومرجعيات بلا حدود، وشفافية بلا حدود.

وتؤثر العولمة على الدولة من خلال بعدين؛ البعد الأول التأثيرات أو المتغيرات التي تضعف الدولة من داخلها ، إضافة إلى متغيرات إضعاف الدولة من الخارج ،وفي إطار المتغير الأول تتكامل القوى الكبرى في العالم دولا أو مؤسسات مع المجتمع من خلف ظهر الدولة القومية في الجنوب،بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت الدولة تعجز عن السيطرة على الفضاء الواقع داخل حدودها.وقد يسرت التكنولوجيا الحديثة متمثلة في الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية اختراق معظم المجتمعات حيث ؛ أصبح تأثيرها يفوق وسائل الثقافة التقليدية والمحلية وغيرها من الوسائل القابلة للمراقبة والضبط. وفي ظل ذلك أصبح من الصعب على الدولة السيطرة على المضامين الثقافية المتدفقة من خلال الفضائيات وتكنولوجيا المعلومات،وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى إشاعة الفوضى والانحرافات الأخلاقية في المجتمع.(ليلة،٢٠١٢، ص٣٤)

ويرى ليلة أن العولمة قد أثارت حفيظة العديد من المجتمعات العربية؛ حيث أدرك الكثيرون أنها تسعى للهيمنة على العالم، كما تسعى للاعتداء على المقدسات والثوابت والسعي لإحياء العصر الاستعماري من جديد، وهي هيمنة مضادة تسبح في ذات الفضاء الذي أطلقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على ساحته شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. والعبثي أن ذات القوة هي التي أطلقت الدعوتين. كما حاولت العولمة تبديد الهويات الثقافية القومية، وهي تكوينات تبلورت تاريخيا وتشبعت بها بنية البشر حتى أصبحت عنصرا مكملا في تكوينها. ونتيجة لهذا الوعي المتنامي فقد عبرت العديد من الكيانات الدينية والسياسية والثقافية في العالم العربي عن مخاوفها تجاه العولمة بسبب آثارها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وإن كان الوعي الأكثر عمقا حول الآثار الاقتصادية بالأساس، ثم تبين بعد ذلك أن الآثار الثقافية والاجتماعية هي الأكثر خطورة. (ليلة، علي، ٢٠١٦، ص ٢٩٩). ويرى الرياشي أن من أهم التحديات الثقافية نتيجة لذلك تهديد واكتساح الخصوصية الثقافية، وتهديد البناء الروحي للإنسان، واستهداف الهوية الثقافية، وتسليع الثقافة، والهيمنة على العقول والنفوس. (الرياشي ،٢٠١٨، ص ٧٥٠)

كما يرى العنزي أن أهم القضايا الشائكة في ظل الاجتياح الثقافي للعولمة والتي تؤرق العقل العربي وتضعف انتماءه وتهمش هويته وتهدد كيانه الثقافي ما يلي:

- **تغريب الثقافة الوطنية:** من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة واحتكارها على مستوى المعرفة والتشغيل. وكان

لصناعة الثقافة الدور الأكبر؛ حيث تم توجيه نمط الثقافة نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب العربية.

- **الاختراق الثقافي:** من خلال العولمة التي تعبر عن نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة اتباعه، بل وتبنيه كفلسفة ونظرة معينة إلى الحياة والكون، ومن هذه الفلسفة التخلي عما يسمى بالخصوصية واستخدام مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والسيكولوجي والعقلي لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام.
- **تنميط السلوك البشري:** في اتجاه ثقافة معممة، أو ما يسمى بثقافة الأمركة وهي ثقافة المأكولات السريعة والجينز، والتي يتم الترويج لها تحت مسمى ثقافة العولمة.
- **التدويل الثقافي:** من خلال عملية نقل الصناعات التقليدية من المراكز الرأسمالية المنتجة للمعرفة والمتحكمة فيها إلى بعض الأجزاء الأخرى من العالم، إما لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الدول المتلقية لهذه الصناعات، أو تفادي تلوث البيئة في المراكز. ومع أن هذه العملية (نقل الصناعات) تدخل في عملية تدويل الاقتصاد، فإن أبعادها الثقافية الخفية أخطر بكثير من أبعادها الاقتصادية.
- **تكوين قوى عولمية:** من رجال الأعمال فاقدة الهوية لا تنتمي إلى بلد بعينه تستطيع وفقا لمواقعها على خريطة العالم نقل نشاطها من مكان لآخر تبعا لمقتضيات تعظيم الفائض الاقتصادي الرأسمالي على النطاق الدولي، وذلك بفعل آليات قوة المعلومات والاتصالات.
- **عدم مواءمة ما يتم استيراده من النماذج الغربية:** لطبيعة احتياجات المجتمع العربي مما يشكل تيارات مناقضة تحاول إحياء السلفية تحت تبرير الخصوصية الثقافية.
- **ازدواجية الثقافة العربية:** وازدواجية التقليدي والعصري وازدواجية الأصالة والمعاصرة في الثقافة والفكر والسلوك.
- **التبادل الثقافي غير المتكافئ؛** حيث يردد البعض مقولات سائدة في سيسيولوجيا التحديث حول إيجابيات الاحتكاك، والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلى المجتمع التقليدي. لكن يخطئ من يتصور أن التبادل الثقافي والانتشار يساعد الدول الفقيرة في تخطي مرحلة التخلف، ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ "الاختراق أو الغزو" فإن

الثقافات التقليدية تفقد مقومات استمراريتها وبالتالي طمس هويتها. (العنزي،٢٠١٨، ص ٥٧٧)

وتواجه الدول العربية ومن بينها مصر تحديات ثقافية ترتبط بالوقوف في وجه أخطار العولمة الثقافية تستهدف الإنسان العربي وأمنه، وتحاول القضاء على الخصوصية الثقافية للأمم الضعيفة والنامية، وإحلال ثقافة الدولة الأقوى. وتلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في النفاذ إلى أعماق المجتمع العربي وهي من الوسائل الأساسية والفاعلة في بناء وعيه وثقافته. ومما يزيد من خطورة الأمر أن الإعلام أصبح ينافس بل ويحتل المكانة التي كانت موكولة للمؤسسات التعليمية والاجتماعية كالأسرة. وهكذا تلعب الصورة والكلمة والصوت الدور الأساسي في تشكيل الوعي والثقافة والمعرفة، وهي التي صارت تبني لديه نماذج وأنماط سلوك غير مرغوبة، وتحول الإنسان إلى مجرد طالب للمتعة والبعد عن العمل وروح الإنتاج، كما ساهمت في بناء الإنسان وتشكيل أنماط سلوكه وعاداته من خلال ما يشاهد ويسمع.

ويرى وطفة أن الثقافة الرقمية اليوم تنطلق من ثقافة الصورة وومضها، لتعمل على هندسة النوازع وتشكيل القيم عبر الإغراء والجاذبية والإدهاش، لتنتهك الوعي الإنساني وتعيد تشكيله على نحو يستجيب لتطلعات الشركات الإعلامية الجديدة في تشكيل الإنسان على مقياس الاستهلاك والانصياع لنسق رمزي جديد يريد أن يفتك بالقيم الإنسانية الخلاقة ويدمر المنطق العقلاني، ويغرق الإنسان المعاصر في لجة المتعة والقيم اللذويّة. ومن هذا المنطلق ينظر إلى الثقافة المعاصرة اليوم بأنها امتداد مخيف لثقافة الصورة والومض الضوئي، وذلك إلى الحد الذي دفع بكبار المفكرين إلى إطلاق عصر الصورة على العصر الذي نعيش فيه، وهو عصر يتصف بتراجع كبير في الثقافة النقدية المكتوبة التي تفسح مكانها لثقافة الضوء والصورة وومض الصورة وسحر الشاشات الضوئية. وهذا الامتداد المرعب لعالم الصورة يؤدي إلى ضمور في المعرفة العقلية النقدية، وإلى تراجعها وانحسار قيمها لصالح القيم الفردية والأنانية على حساب القيم النبيلة الخلاقة التي تتسم بالعقلانية والغيرية والتسامي والإنسانية. (وطفة، ٢٠١٩، ص ٢)

ومصر لم تكن بعيدة عن هذا المشهد؛ فقد كان للتداعيات الثقافية للعولمة الأثر البالغ على تغيير سلوكيات كثير من المصريين وتشير إحدى الدراسات إلى أن ثمة تغيرات انعكست على الجانب القيمي في المجتمع المصري حيث حدثت تغييرات كبيرة في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية التي صاغت سلوك المصريين بما فيهم الشباب، وأفسحت المجال لبعض القيم السلبية المعوقة للسلوك النمطي للشخصية المصرية. ومن ذلك التراجع النسبي لقيم التسامح والإيثار مقابل زيادة ملحوظة في العنف والتعصب. والواقع أن تعزيز مثل هذه القيم بحاجة الى خطة اجتماعية وتربوية وإعلامية متكاملة بمدى زمني دقيق. (محمد، ٢٠١٨، ص ١٢٥)

كما أشارت إحدى الدراسات إلى انتشار و ظهور ثقافة الاستهلاك كرد فعل للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي حدثت في مصر استجابة لهذه التحولات، ونتيجة لاختراق العولمة لكافة الجوانب الحياتية وتوفر السلع المبهرة من ناحية أخرى في كافة الأسواق وتهافت الأفراد علي اقتناء هذه السلع بغض النظر عن المستوي الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشون فيه، كما تغيرت كثير من حياة المصريين في الملبس والغذاء والممارسات والعادات والأفكار وغيرها، وطال ذلك كافة شرائح المجتمع المصري وهو ما أثر بالتالي علي نمط الحياة داخل الأسرة المصرية.(عبد الرحمن، ٢٠١٢، ٣١٩)

ويقدم المشهد الثقافي المصري دليلا حيا على المرض العضال الذي أصاب اللغة والثقافة والفن. فهنا يبرز الفساد الثقافي واللغوي والموسيقي والدرامي والسينمائي على أشده، وتتحول كل هذه المجالات إلى وسائل لغرس قيم سلبية بالغة الخطورة في عقول الشباب بالإجهاز على ما تبقى من الانتماء الوطني والقومي، وخلق نموذج لشخصية مشوهة ومفككة ومقطوعة الجذور يسهل تطويعها وقيادتها وهذا هو الخطر بعينه.

وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أن بداية دخول الهوية الثقافية المصرية إلى مرحلة التهجين جاءت عبر وسائل الإعلام التقليدية التي صبغت بشكل كبير بصبغة تجارية، وبدأت في التسعينيات من القرن الماضي تبني أفكارا جديدة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي فرضتها العولمة، وظهر ذلك وقتها في تقليد الشباب لموضة الغرب، وسماع الموسيقى الغربية، ومشاهدة الأفلام الأجنبية، وانتشار الـ "fast food" أو الأكل السريع، وبدء انتشار مفهوم المواطنة العالمية Citizenship Globalفي هذه الأشكال. وأصبحت ثقافة الشباب ثقافة مهجنة نوعا ما وهذا التهجين خلق صراعا جديدا أطلق عليه صراع الأجيال؛ حيث قلص هذا التغير الثقافي من تأثير الآباء والمؤسسات التربوية والثقافية التقليدية، وأدى إلى زيادة تأثير الأصدقاء والثقافات الخارجة عن إطار المجتمع. (أشرف،٢٠١٧، ص ٤)

وربما يكون التعليم المصري – بما يشهده من تمايز في المدارس بسبب التفاوت الكبير في مستوى الخدمة المقدمة في المدارس الحكومية والمدارس التي يلتحق بها أبناء الطبقات العليا – أثره البالغ على الهوية الثقافية ، والذي تمثل في إضعاف مقومات الهوية الثقافية للمجتمع والمتمثلة في اللغة والدين والتاريخ ، وبالتالي التأثير سلبا على روابط الانتماء والاعتزاز بتلك الهوية، وكذلك اختلال النسق القيمي للأجيال الناشئة؛ حيث الاختلاف الواضح بين النسق القيمي للمجتمع المصري والقيم السائدة في مدارس التعليم الأجنبي يؤدي إلى اختلاف الشخصية المتخرجة من النظامين؛ حيث يتعلم الطفل معايير الدولة التي تنتمي إليه المدرسة سواء كانت أمريكية أو إنجليزية أو ألمانية وهو ما يحدث صراعا بين ثقافة الأبناء وآبائهم، كما أن ذلك يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الانسحاب وتأكيد

فكر الاغتراب لعدم قدرتهم على التأقلم مع ثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه، وكل ذلك يؤدي إلى ضعف تماسك المجتمع وتهديد السلام الاجتماعي.

وتتفق وجهة النظر السابقة للباحثة مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات التي أكدت ذات النتيجة؛ حيث أشارت إلى أن هناك تمايزا كبيرا يشهده التعليم المصري، والذي لا يمثل خطرا على الثقافة وحدها وإنما هو أيضا تهديد للأمن الاجتماعي وللهوية الثقافية؛ وذلك يرجع لانتشار التعليم الأجنبي بجانب التعليم العام الحكومي، والذي من شأنه أن يجعل أبناء البلد الواحد عبارة عن طوائف فكرية وثقافية؛ لأن كل فئة من الطلاب تصطبغ بصبغة خاصة تتبع المدرسة التي يدرسون فيها ومناهجها وطرق التدريس فيها وطبيعة الرسالة التعليمية ذاتها. ويتعاظم خطر التعليم الأجنبي عندما لا تخضع أطر التدريس والمناهج لرقابة حكومية، وهو ما يحول المجتمع الواحد إلى فئات بثقافات وعادات وتقاليد وهويات مختلفة، مما ينتج عنه أحيانا تآكل فكري، وأحيانا تمييز واضح بين من درسوا تعليما بثقافة متحررة ومن عاشوا داخل جدران مدارس حكومية تقدس التقاليد أكثر من العلم .كما أشارت الدراسة إلى زيف تقدير كلفة الفرص التعليمية؛ فالمدارس الحكومية مجانية في الظاهر وغير مكلفة ولكن هذه المجانية أصبحت الآن شعارات زائفة ومفرغة من المضمون حيث يقابلها إرهاق الأسر بمصروفات يصعب التخلص منها. (إبراهيم ،٢٠١٧، ص ٣٨)

وتتفق نتيجة الدراسة السابقة مع وجهة نظر ليلة الذي يرى أن تأثير الإعلام وتكنولوجيا المعلومات قد أدى إلى انهيار الأسرة والمؤسسة التعليمية كمؤسسات تقليدية للتنشئة الاجتماعية. ويشكل انهيار النظام التعليمي أحد نتائج تأثير العولمة على بنية المجتمع وذلك مثلما انهارت الأسرة والعلاقات القرابية. ويتمثل المظهر الأول لتراجع نسق التعليم في ظهور ما يسمى بالتعليم المغترب الذي يجنح عادة إلى المرجعية العلمية التي طورتها المؤسسات الأجنبية، الأمر الذي يؤسس لدى الدارسين نوعا من الارتباط الثقافي بعلم وأوطان أجنبية، والنتيجة حرمان عدد هائل من حقه في التحصيل لضعف الإمكانات والموارد والبنى الأساسية للتعليم. ويتعلق المظهر الثاني بفقر محتوى برامج التكوين والتعليم وقصورها عن الاستجابة للحاجات المعرفية والعلمية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تخريج أفواج ودفعات متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لا يستفاد من طاقاتهم المتواضعة في المؤسسات الإنتاجية. (ليلة، ٢٠١٢، ص٢٦)

وترى الباحثة أن ثمة علاقة قوية بين الأمن الثقافي والأمن القومي؛ حيث إن الأمن القومي في مفهومه الشامل يعني تأمين الدولة والحفاظ على مصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي

تكفل تحقيق ذلك، وهنا يبرز أهمية هذا البعد المعنوي للأمن القومي الذي يهدف إلى حفظ الفكر السليم والمعتقدات والقيم والتقاليد الأصيلة. لذا فإنه يمثل بعداً استراتيجيا للأمن القومي لأنه مرتبط بهوية الأمة واستقرار قيمها التي تدعو إلى أمن الأفراد وأمن الوطن والترابط والتواصل الاجتماعي، ومواجهة كل ما يهدد تلك الهوية والأفكار الهدامة التي تنعكس سلباً على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الهوية تمثل ثوابت الأمة من قيم ومعتقدات وعادات، وهذا ما يحرص الأعداء دائماً على مهاجمته لتحقيق أهدافهم العدوانية والترويج لأفكارهم الهدامة وخاصة بين شريحة الشباب والتشويش على أفكارهم ودعوتهم للتطرف.

٥- التحديات البيئية

تواجه مصر العديد من التحديات البيئية ذات التأثيرات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والسياسية بالغة الأثر على الأمن القومي المصري كما أشارت لذلك العديد من الدراسات، وهو ما ستتناوله الباحثة فيما يلي محاولة التركيز على أهم هذه التحديات وهي المتعلقة بقضايا المياه، والتغير المناخي، والتلوث.

المياه

أكد جمال حمدان ضرورة أن تولي مصر اهتماما خاصا بالبعد الإفريقي، فهي بوابة القارة وحارسها في الشمال الشرقي ونقطة الارتكاز لها في التضامن الأسيوي الإفريقي، كما تعتبر إفريقيا الظهير الضخم لمصر ومستقبلها في الصراع العالمي ضد الاستعمار، كل ذلك دون أن تضعف عروبتها في أي معني. وقد شدد حمدان على حتمية أن يكون للقارة الأفريقية مكانًا هامًا ومتقدمًا علي سلم أولويات السياسة المصرية وذلك انطلاقًا من أسباب ثلاثة وهي: مصلحة الاقتصاد والتنمية نظرًا لثراء القارة بالموارد النادرة والأسواق والإمكانات المتزايدة، وضمان الأمن القومي المصري حيث لا ينبغي أن تترك مصر فناءها الخلفي فراغًا يمكن للقوى العظمي أن تحاصرها به من الخلف، وكذلك مواجهة التوغل الاسرائيلي في القارة ومحاصرة خطره الداهم. (حمدان،١٩٩٣، ص٦١)

ويرى البنداري أن السياسة المصرية تجاهلت العمق الإفريقي على مدار عقود، لاسيما في مرحلة ما بعد محاولة اغتيال الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، حتى أفاقت في الثاني من أبريل ٢٠١١ على إعلان إثيوبيا وبصورة منفردة الشروع في إنشاء" سد النهضة"، مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت مصر فيها منشغلة كلية بإعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة. ونظرًا لحجم وضخامة الأضرار المحتملة لهذا السد علي حصة مصر المائية وبالتالي على كافة مناحي النشاط الاقتصادي بما يشكله من تحديات تواجه مصر، تتمحور حول ازدياد الطلب على المياه مع ثبات الحصة من مياه النيل، وهو ما أدخل مصر بالفعل في مرحلة الفقر المائي. ورغم أن لمصر علاقات

تاريخية مع دول القارة الأفريقية تمتد إلى آلاف السنين، فإن التواجد المصري القوي في الكثير من تلك الدول ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا كان بارزًا على وجه التحديد في عهد الرئيس جمال عبد الناصر؛ حيث كان لمصر دورًا كبيرًا في دعم حركات التحرر. إلا أن هذا الدور قد بدأ في التراجع بصورة تدريجية في عهد الرئيس أنور السادات، ثم أفل بصورة تكاد تكون كلية في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك. وكان ظهور الرئيس الأسبق مبارك نادرًا في مؤتمرات القمة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، مقارنة بزعماء دول شمال أفريقيا كليبيا والجزائر، والتي كانت تحرص على التواجد القوي في كل تلك المحافل. ولقد وافقت دول حوض النيل في اجتماع لوزراء الموارد المائية عقد في بوجمبورا مايو ٢٠٠٦ على اتفاقية الإطار الجديد، وذلك عدا إثيوبيا التي أبدت اعتراضها على ثلاثة نقاط، وهي: الإخطار المسبق الذي يلزم كل دولة من دول الحوض قبل أي مشروع تقوم بتنفيذه، والأمن المائي أي ضمان حصة كل دولة من المياه، ومسألة المصطلحات الفنية مثل حوض النهر ومنظومة المياه وغيرها ومتي يتم استخدام كل مصطلح وسياقه. وعند هذه اللحظة تحديدًا برزت أزمة مصر مع دول الحوض. وهو ما دفع عددًا منها للتوقيع على ما عرف بمبادرة «عنتبي » عام ٢٠١٠ ، والتي وقعت عليها كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وبوروندي، وصادقت عليها هذه الدول عبر برلماناتها عدا بوروندي، وعبرت جنوب السودان عن رغبتها في التوقيع، ورفضتها كل من مصر والسودان والكونغو، فقد اعتبرت مصر أن الاتفاقية لم تقر لها بحقها في مياه النيل وفقًا لاتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ . وتحدثت هذه الاتفاقية عن «الاستخدام المنصف والمعقول للدول» في مياه النيل، وأن من حق دول المبادرة استخدام المياه داخل حدودها، كما اعتمدت مبدأ الأمن المائي لكل دول حوض النيل. إلا أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ نظرًا لأن القانون الدولي يربط ذلك بمصادقة ثلثي دول الحوض عليها، مع ملاحظة أن إقرار هذه الاتفاقية يلغي فعليًا. وكانت حجة دول الحوض في ذلك هو أنها لم تكن دولاً مستقلة عندما تم التوقيع على اتفاقية عام ١٩٢٩ وكانت تحت الاحتلال. (البنداري، ٢٠١٨، ص ٤٢-٤٣)

وما زاد المشكلة تفاقما أن العلاقات السودانية – المصرية شهدت توترا ملحوظا وفي نفس الوقت حدث تقارب بين السودان وإثيوبيا في كثير من المجالات، وهو ما أدى إلى تغير موقف السودان إزاء سد النهضة الإثيوبي. هذا التغير في موقف السودان لا يُفسر فقط في إطار التقارب السوداني – الإثيوبي ولكن أيضا يُفسر في إطار أن سد النهضة أصبح أمرا لا مفر منه، وأن من مصلحة السودان الخروج بمنافع جراء إنشائه على الرغم من احتمالية وجود أضرار له. ولا أحد يستطيع إنكار أن التقارب الإثيوبي – السوداني سوف يكون له تأثير على الأمن القومي المصري الذي يعتبر أن للسودان أهمية حيوية وكبرى بالنسبة له؛ حيث إنه

ليس من مصلحة مصر أن يكون لإثيوبيا دور هام في شمال السودان .(محمد، ٢٠١٨، ص ١٣٧)

وعن تأثير بناء السدود على مصر تشير العديد من الكتابات إلى الآثار السلبية لها؛ فتؤكد إحدى الدراسات الآثار التدميرية للسدود التي يتم بناؤها على منابع نهر النيل، ومن ضمن تلك الآثار أن مصر ستعاني من عجز في إيراد النهر بمتوسط سنوي مقداره ٩ مليار متر مكعب، وسيزداد العجز المائي إلى ١٦ مليار متر مكعب سنويا مع التغيرات المناخية، وستخسر مصر ما لا يقل عن ٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية، كما سيترتب على إنشاء السدود انخفاض في إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان اسوان، كما أن تأثير بناء السد سيكون بالغ الأثر على مصر بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وانخفاض كهرباء السد العالي وخران أسوان ، وتوقف العديد من محطات كهرباء السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي ، وتوقف العديد من محطات مياه الشرب الموجودة على نهر النيل ، وتوقف الكثير من الصناعات ، فضلا عن تأثير محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل ، وتدهور نوعية المياه في الترع والمصارف ، وتداخل مياه البحر في المنطقة الشمالية ، وتدهور المياه في البحيرات الشمالية ، بالإضافة إلى عجز مصر عن الوفاء باحتياجاتها من المياه ، ومن ثم تأثيرها الاجتماعي البالغ على ملايين الأسر من الفلاحين . أنظر بالتفصيل كلا من : (منصور،٢٠١٣،ص ٩)و(شمس الدين،٢٠١٤،ص ١٠٢)

ومن هنا تتضح الأهمية الجوهرية لقضية المياه، فما يحدث به من صراعات بالطبع هو شديد التأثير ليس فقط على الأمن المائي المصري، بل الأمن القومي بمختلف أبعاده. والحقيقة أنه لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، وعصب الأمن الغذائي ومنتجه هي المياه، وهناك علاقة عضوية وطيدة بين الأمن المائي والاستقلال السياسي والاقتصادي، بمعنى أن تحقيق الأول يقود إلى تحقيق الثاني، كما أن فقدان الأول يؤدى منطقياً إلى فقدان الثاني. ولذا تعتبر الباحثة أن قضية المياه من أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، نظرا لأثرها البالغ على كافة المناشط الاقتصادية وعلى حياة الأفراد عموما؛ إضافة إلى تأثيراتها السياسية وما قد يترتب عليها من نزاعات سياسية وربما مسلحة.

التغيرات المناخية

يشهد النظام البيئي العديد من التغيرات التي لها بالغ الأثر على النظام البيئي العالمي بوجه عام وعلى القارة الإفريقية بوجه خاص، ومن ذلك التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض والتي تسمي بظاهرة الاحتباس الحراري والتي يمكن أن يكون لها

تأثير على نسبة المياه وارتفاع مستوى البحار والمحيطات بالكرة الأرضية بوجه عام وعلى إفريقيا ومنها مصر بوجه خاص.

وقد حاولت بعض الدراسات الوقوف على أهم هذه التغيرات وتأثيراتها على مصر، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه نتيجة لارتفاع سطح البحر ونتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري، سيؤدي ذلك بدوره إلى تآكل وغرق المدن والمناطق الساحلية التي تقع على البحار والمحيطات؛ حيث ستتأثر بارتفاع منسوب البحر. ومن المناطق التي من الممكن أن تتعرض لمخاطر الاحتباس الحراري والظواهر التابعة لها، السواحل الشمالية بمصر ومنطقة دلتا النيل التي تعتبر من المناطق التي يمكن أن تدخل ضمن المناطق المعرضة للغرق من خلال ارتفاع منسوب البحار. والذي قد يؤدي لتعرض الدلتا والسواحل الشمالية للغرق، كما توجد تحذيرات من احتمال غرق ١٥٪ من أراضي شمال الدلتا في مصر وذلك بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار ٣ درجات خلال الخمسين عاما القادمة وتهجير أكثر من ثلاثة ملايين من موطنهم. (مرزوق، ٢٠١٤، ص ١٢)

كما أشارت الاستراتيجية الوطنية الصادرة عن مجلس الوزراء إلى أن التغيرات المناخية وارتفاع منسوب سطح البحر سيؤثر تأثيرا مباشرا يتمثل في تآكل ونحر أو غمر الشواطئ الرملية، وبالتالي تراجع خط الشاطئ تدريجيا في اتجاه اليابسة، كذلك احتمال تكرار العواصف والأعاصير التي تؤثر سلبا على القطاعات المتعددة بالمناطق الساحلية، وقد يؤدي ذلك إلى التحام هذه البحيرات الشمالية بالبحر تدريجيا كما هو متوقع بالنسبة لبحيرة المنزلة، وهو ما يؤدي إلى تغير في التركيبة الكيمائية والطبيعية للبحيرة وزيادة ملوحة المياه الجوفية وتعرض الأراضي الزراعية للتملح. كما أن الزيادة الملحوظة في ارتفاع وشدة أمواج البحار والمحيطات قد يؤدي إلى زيادة قوتها التدميرية بالمناطق الساحلية، وسيكون لذلك أثر سلبي على النواحي الاقتصادية والاجتماعية من خلال نقل بعض الأنشطة لمناطق أقل خطورة. كما أن الأراضي المنخفضة ستكون أكثر عرضة للغمر، وهو ما سيفضي إلى نقص إنتاجية بعض المحاصيل والتأثير السلبي على الأراضي الزراعية بالدلتا، كما أن ارتفاع درجة الحرارة والملوحة وشدة الأمواج والتيارات البحرية ستؤثر سلبا على الثروة السمكية. (الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها، ٢٠١١، ص ٦١)

كما أشارت دراسة أخرى إلى أن التغيرات المناخية تهدد الأمن البشري وتؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ خاصة في ظل ما يعتري منطقة البحر المتوسط من تغيرات مناخية ومنها ارتفاع منسوب البحر والعواصف والفيضانات إضافة إلى عمليات التعرية وهبوط مستوى التربة الذي قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات واضحة في المدن الساحليةّ والموانئ والبنية التحتية الساحلية، إضافة إلى الأراضي الرطبة وشواطئ منطقة البحر المتوسط ، خاصة أن المناطق المعرّضة للمخاطر الشديدة

في جنوب وشرق البحر المتوسط بما في ذلك المغرب والجزائر وليبيا ومصر وفلسطين وسوريا. وسيؤثرّ ارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار متر واحد على ما يقارب ٤١٥٠٠ كيلومتر مربعّ من الأراضي في دول شمال إفريقيا، ممّا سيلحق ضرراً بما لا يقلّ عن ٧٣ مليون شخص أي ما يعادل ١١ % من عدد السكّان، كما تعاني المناطق الساحليّة كذلك من تسّرب المياه المالحة وهو ما سيعمل أيضا على زيادة ارتفاع منسوب مياه البحر. (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ،٢٠١٩، ص ١٥)

وترى الباحثة أن التغيرات المناخية لا بد من النظر إليها على أنها قضية أمن قومي؛ إذ ترتبط بقضية الأمن الغذائي الذي يواجه تهديدا أيضا، وجاءت التغيرات المناخية لتزيد من حجم هذا التهديد وهذا الاختلال في منظومة الأمن الغذائي، وأي خسائر في الإنتاج الزراعي نتيجةً لتلك التغيرات المناخية ستضطر مصر إلى تعويضها بالاستيراد، فالتغير المناخي ليس في صالح ميزان الأمن الغذائي المصري تمامًا. والمخاطر الناجمة عنه تمثل تهديدًا آنيًّا، وليست فقط خطرًا مؤجلًا سيكون على الأجيال القادمة التعامل معه. لذا يجب الاهتمام بتطوير مفهوم الأمن القومي ليأخذ التغيرات المناخية في الاعتبار وإعطاء أولوية قصوى لقضية تغير المناخ، والتعامل مع التهديدات الناجمة عنه كجزء لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي.

التلوث

تعتبر الباحثة أن مشكلة التلوث في مصر من التحديات الهامة للأمن القومي المصري؛ وذلك لما لها من تداعيات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية؛ خاصة بعد أن أثبتت الدراسات أن مصر تعاني من التلوث بكافة أشكاله سواء كان تلوث الهواء أو الماء أو التربة.

أما عن **تلوث الهواء** فتشير إحدى الدراسات إلى أن المناطق الأكثر تلوثا بالهواء هي القاهرة والجيزة والإسكندرية والسويس وخاصة في مدن شبرا الخيمة وحلوان والعامرية بالإسكندرية والزيتية بالسويس. ويحمل الهواء العديد من الأجسام السامة عديمة اللون والرائحة والتي لها تأثير ضار على الجهاز التنفسي للإنسان والحيوان إلى جانب أنه يعمل على تآكل الأبنية، كما ينتج عنها تكوين كيماويات ملهبة للعين ، وقد أوضحت الدراسة أن كمية الأتربة الساقطة فوق مدينة القاهرة تزيد بأكثر من عشر مرات عن المواصفات القياسية الموضوعة لحماية المدن، ويرجع ذلك إلى النشاط الصناعي والتجاري ونشاط تكسير الأحجار من هضبة المقطم إلى جانب الأتربة الطبيعية خاصة خلال فترات العواصف الرملية ، مما جعل معدلات التلوث بمدينة القاهرة أعلى من أي معدل سجل في أكثر البلدان تلوثا. (رفاعي،٢٠١٩، ص ٣٣٢)

وترى الباحثة أن زيادة نسبة الملوثات الغازية في هواء القاهرة الكبرى يعود إلى تأثير الصناعة خاصة وأنه يحيط بالقاهرة من الشمال منطقة شبرا الخيمة الصناعية ومن الجنوب منطقة حلوان الصناعية، إضافة لزيادة عدد السيارات المحملة بعوادم السيارات الملوثة للهواء، وكذلك الكثافة السكانية المرتفعة والكثافة المرورية، حيث تعكس هذه الزيادة في الملوثات أثر التوسع في النشاط الصناعي والخدمات وخاصة وسائل النقل بهذه المناطق. وللتلوث الهوائي العديد من الآثار السلبية على الصحة العامة؛ حيث إن تساقطه يؤدى إلى تلوث المياه السطحية والجوفية وكذلك إضعاف عملية التنفس والتخليق الضوئي للنبات، مما يساعد في إفساد وظائفها الفسيولوجية وإتلافها، وكذلك عكارة الهواء الذي يؤدى بالتالي الى تدهور درجة الرؤية مما قد يتسبب في كثير من الحوادث. هذا بالإضافة إلى أن ذلك يمثل عبئا على اقتصاد الدولة من حيث تكاليف إقامة المستشفيات لمواجهة ازدياد حالات الأمراض، وكذلك انخفاض إنتاجية العامل بسبب تدهور صحته، واستنزاف الموارد بسبب الفاقد الناتج عن التلوث، يضاف إلى ذلك التأثير على حركة السياحة حيث يرغب السياح في الابتعاد عن المدن التي بها تلوث.

وبالنسبة **لتلوث المياه** وهو شكل آخر من أشكال التلوث فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نفس المناطق الصناعية التي تعاني من تلوث الهواء تعاني أيضا من تلوث الماء، ويرجع ذلك إلى إلقاء المخلفات الصناعية في مياه البحر والنهر، ومن هذه المدن مدينة حلوان والتي تتسم بارتفاع نسبة تلوث المياه. ويرجع ذلك إلى النمو الضخم للعديد من الصناعات الاستراتيجية والتحويلية في المدينة وما ارتبط بها من زيادة واضحة في كمية المخلفات الصناعية والمواد السائلة التي تنصرف من المصانع إلى نهر النيل والترع، وكذلك الزيادة الواضحة في استخدام الوقود الحفري بأنواعه المختلفة كقوى محركة في المصانع ووسائل النقل والأغراض الزراعية، وأيضا استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأراضي الزراعية. وارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكبريت والرصاص في الهواء والمنبعثة من المصانع وعوادم السيارات والتي تؤدى إلى تلوث مياه الأمطار. هذا وتعاني البحيرات الشمالية في مصر من ارتفاع نسب التلوث في مياهها وليس مدينة حلوان وحدها، حيث أدى ذلك إلى قتل الحياة بصفة شبه كاملة في مساحات كبيرة منها، وذلك بسبب الكميات الهائلة من مياه الصرف الصحي والصناعي التي تلقى بالبحيرة يوميا، وقد نتج عن ذلك اختفاء عدة أنواع من الأسماك والبحيرات. (عبد الله، ٢٠١٤، ص٨)

وترى الباحثة أن خطورة تلوث الماء أن هذه المواد تتغذى عليها الأسماك وبالتالي يمكن أن تنتقل للإنسان عند التغذية عليها. هذا بالإضافة إلى تأثيرها السام على الأسماك ذاتها حيث تقضى على كميات كبيرة منها وبالتالي تفقد مصر موردا هاما من مواردها الاقتصادية ألا وهو الثروة السمكية. إضافة للعديد من الآثار السلبية على صحة الإنسان منها عدم توافر مياه نقية للشرب وللاستحمام وهو ما يؤدى إلى أمراض صحية خطيرة

ونقص إنتاجية الفرد نتيجة اعتلال صحته، كما يؤدى تلوث المياه إلى فقدان الشواطئ لأنشطتها السياحية نتيجة التلوث، فتلوث المياه الشاطئية يمنع حركة الاصطياف بنشاطها المتنوع.

أما عن **تلوث التربة** فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الريف المصري أصبح يواجه تزايداً في تلوث بيئته جراء التوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية. مع التوسع في استخدام الطائرات لمكافحة الآفات وتلوث الماء والهواء بهذه المبيدات السامة. كما أوضحت أن في مصر يستهلك سنوياً ما يقرب من عشرين ألف من الأطنان من المبيدات في السنوات شديدة الإصابة بالآفات والتي تسهم إلى حد كبير في تلوث البيئة وتسبب للإنسان أضراراً جسيمة وأمراضاً قاتلة بالإضافة إلى تسمم الحيوانات. وتتمثل خطورة المبيدات الحشرية في بقاء أثرها في التربة لمدة قد تطول إلى اثني عشر عاماً. كما أن استصلاح أراضي جديدة يستلزم أموالاً كثيرة، بالإضافة إلى عدم كفاءة الأراضي المستصلحة كتلك التي تم تدميرها. وكذلك زيادة الطلب على أعلاف الماشية واستيرادها من الخارج وقتل الكائنات المفيدة غير المقصودة باستخدام المبيدات، وإضعاف إنتاجية الحيوانات التي تتأثر بها، وتزيد من مقاومة الآفات الحشرية مما يقلل من تأثيرها عليها. (عبد الله، ٢٠١٤م، ص٣)

ويتضح من خلال العرض السابق لمشكلة التلوث تعدد تأثيراتها المتعددة على الفرد والمجتمع، وهى في ذلك ترتبط مع ما سبق عرضه من مشكلات؛ فمن حيث ارتباطها بمشكلة الفقر فأنها تؤدى إلى انتشار الفقر وتدنى مستوى المعيشة؛ حيث تنخفض القدرة على الإنتاج وتفقد المنتجات صلاحيتها للتصدير أو المنافسة وتنهار الوحدات الإنتاجية، الأمر الذي تتدنى معه المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع معدل التضخم وانخفاض الناتج القومي الإجمالي، مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد و تدنى مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة البطالة حيث تنهار وحدات إنتاجية بالكامل ؛ نظرا لتدنى الإنتاج وتحقيق خسارة مستمرة مع عدم القدرة على العمل والإنتاج الأمر الذي يعرض العمال للفصل.

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق الإنتاج الأنظف في الصناعة المصرية، ويشمل ذلك ما يلي:

المعوقات المعلوماتية: وتتمثل في نقص المعلومات المتاحة عنها وتقسيم المناطق وعمليات الرصد الشامل لأحجام التلوث؛ نظرا لتشعبها وتعدد الجهات المسؤولة عنها وغياب الشفافية في الصناعة وضعف الإلزام.

المعوقات المالية: وتشمل محدودية التمويل الداخلي والخارجي، وضعف الحوافز، وقصور النظام المحاسبي، وعدم وجود خطة استثمارية واضحة لمشروعات الإنتاج الأنظف في الموازنة العامة للدولة.

المعوقات الإدارية: وتتمثل في تنمية المناطق الحضرية المتدهورة بيئيا من مراجعة الهيكل التنظيمي والإداري والتوصيف الوظيفي والمهام الموكلة إلى الجهات الحكومية المعنية بإدارة تنمية المناطق الحضرية المتدهورة بيئياً. (سالمان،٢٠١٧، ص١١)

وترى الباحثة أن القضايا البيئية تأخذ بعداً استراتيجياً؛ إذ لم يعد نشوب التوترات والنزاعات العسكرية قاصراً على حدوثها بمفردها، ولكن أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة وواسعة النطاق وبات الارتباط بين مشاكل البيئة والأمن القومي في تزايد. ومع ارتفاع وتيرة التدهور البيئي زادت الأهمية والحاجة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي؛ لأن الإنسان قام بإهمال مقومات الحياة التي تمده بالماء والمأكل والدواء والهواء النقي. كما أن أهمية الأمن البيئي تبرز في الحفاظ على الموارد الطبيعية والابتعاد عن شبح الندرة، وذلك بالاستغلال الرشيد لهذه الموارد وفق مبدأ المساواة بين الأجيال الحاضرة وكذا مبدأ الإنصاف مع الأجيال المستقبلية.

لذا ترى الباحثة أن للأمن البيئي تأثيرا كبيرا على الأمن القومي المصري؛ ويظهر أثر البعد البيئي في الأمن القومي من خلال عنصر الأمان والاطمئنان على الثروات الطبيعية الواجب حمايتها من أجل أجيال الغد خوفاً من مستقبل يحمل مخاطر وتحديات بيئية تضر أجيال المستقبل بقدر إضرارها بسيادة الدولة.

القسم الثالث: رؤية مستقبلية لدور التربية في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري

تناولت الورقة البحثية فيما سبق مفهوم الأمن القومي، واتضح من خلال ذلك أن هذا المفهوم في معناه المعاصر لم يعد قاصرا على الأمن العسكري فقط، وإنما شمل جوانب متعددة منها – إضافة إلى الأمن العسكري– الأمن الاقتصادي، والبيئي، والتربوي، والإنساني، والاجتماعي، والثقافي، والصحي.. إلخ. وعلى ضوء هذا المفهوم عرضت الباحثة أهم تحديات الأمن القومي المصري، وقد تبين من خلال ذلك أن هناك تحديات متعددة تواجهه وفي جوانب مختلفة. وحيث إن التربية إحدى العمليات الهامة إن لم تكن أهمها على الإطلاق في بناء الإنسان وتشكيله عبر مؤسساتها ووسائطها المختلفة. ستحاول الباحثة فيما يلي تقديم رؤية مستقبلية مقترحة للدور الذي يمكن أن تقوم به في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري، انطلاقا من هذه الأهمية والأدوار التي يمكن أن تلعبها.

فلسفة الرؤية المقترحة

تتبلور فلسفة الرؤية المقترحة في اعتبار أن تحقيق الأمن القومي أساس لبناء المجتمع المصري والنهوض به، فلا تنمية بلا أمن، وأنه ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق التنمية. وأن قضية الأمن القومي لا يمكن التعامل معها من خلال المحاولات

الفردية والاجتهادات الشخصية، وإنما تتحقق من خلال العمل المؤسسي الجماعي الذي يأخذ في اعتباره كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تكامل وتناغم بين هذه الأبعاد وبين الفرد ومؤسسات المجتمع.

منطلقات الرؤية المقترحة

- ❖ المفهوم الشامل للأمن القومي الذي تم عرضه في الإطار النظري للورقة البحثية.
- ❖ التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري والتي تم تناولها بالتفصيل.
- ❖ الدور الفاعل للتربية باعتبارها العملية التي تتشكل من خلالها مهارات ومعارف وسلوكيات الفرد التي تمكنه من التعامل الواعي مع تحديات الأمن القومي المصري.
- ❖ المسؤولية المجتمعية لكل فرد في المجتمع والتي تحتم عليه المساهمة في حماية الأمن القومي المصري.
- ❖ التنسيق والتناغم بين مؤسسات التربية في حماية الأمن القومي المصري هو أساس نجاح الجهود المبذولة.

أهداف الرؤية المقترحة

الهدف العام

تقديم رؤية مستقبلية مقترحة لدور التربية في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري.

الأهداف الفرعية المنبثقة:

- ❖ نشر الثقافة الواعية بالأخطار المحدقة بالوطن والتي تحيط بالأمن القومي المصري.
- ❖ التأكيد على دور الأفراد في تحقيق الأمن القومي المصري.
- ❖ تزويد الأفراد ببعض المهارات والمعارف التي يمكن أن تسهم في مواجهة تحديات الأمن القومي المصري.
- ❖ إبراز دور المؤسسات التربوية في تحقيق الأمن القومي المصري.

محاور الرؤية المقترحة وآليات تنفيذها:

انطلاقا من مفهوم الأمن القومي واتساقا مع تصنيفاته ومع تحديات الأمن القومي المصري والتي سبق عرضها، تطرح الورقة البحثية الحالية أهم ملامح الرؤية المقترحة والتي تتبلور في خمسة محاور، وستعرض الباحثة فيما يلي لهذه المحاور مع بيان آليات التنفيذ في كل منها.

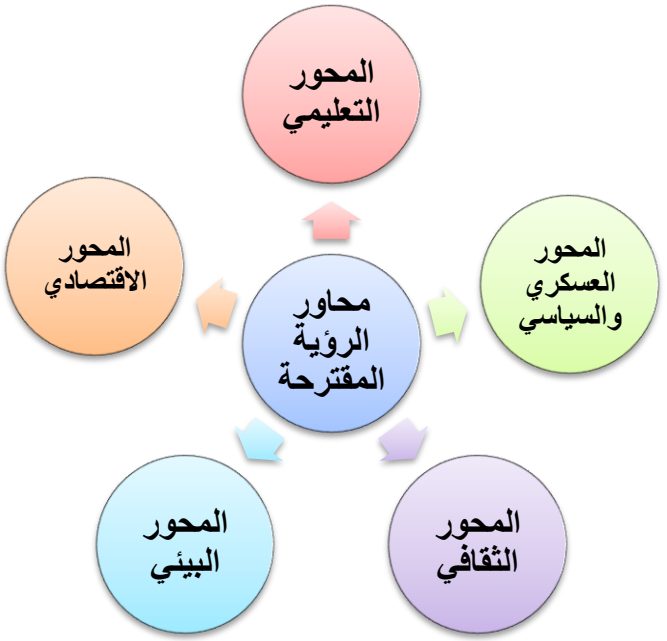

شكل رقم (٤) محاور الرؤية المقترحة

المصدر: الباحثة

المحور الأول: المحور التعليمي

لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تعليم، لذا ترى الباحثة أن التعليم يعد من أهم سبل مواجهة تحديات الأمن القومي المصري، وأحد ركائزه الهامة إن لم يكن أهمها على الإطلاق. لذا كان المحور الأول في هذه الرؤية المقترحة الذي يجب العمل عليه. ومرد ذلك أن التعليم هو المسلك الذي يتشكل من خلاله هوية الفرد، كما أنه الطريق الصحيح للتنشئة السليمة بكل أبعادها ومستوياتها، وهو المسؤول الأول عن غرس منظومة القيم الوطنية وتحقيق التقدم والإبداع وخلق الشخصية الوطنية، ومجموع هذه الفعاليات والنشاطات والعمليات تشكل بدورها الدرع والحماية للأمن القومي المصري. وعندما ينحسر ويضعف دور المؤسسات التربوية والتعليمية يحدث الخلل في بناء الشخصية والهوية الوطنية، ويتعرض الأمن القومي لجملة من التحديات والمخاطر الكبرى، ويحدث

الانفصال بين الأفراد والأجهزة المسؤولة والمختصة بالأمن القومي. فسلوك الفرد في الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.. ألخ يتشكل من خلال ما يقدم له من تعليم. ومن هنا جاءت الحاجة الماسة للنهوض بالتعليم وتطويره بصفته الركن الأساسي للأمن القومي المصري.

ومن الآليات التي تساعد على ذلك:

- **التشـــخيص:** بداية التطوير هو تشخيص الأسباب والعوامل – وبكل موضوعية وحيادية – التي أدت إلى ضعف النظام التعليمي المصري، وذلك بتحديد مواطن القوة والضعف فيه؛ من أجل التوصل إلى قرارات تسهم في وضع ثوابت ومنطلقات من قبل أصحاب الاختصاص وأصحاب القرار، تتوافق وتتماشى مع المتطلبات العصرية الآنية والمستقبلية للأمن القومي بمعناه الشامل.

- **إعادة هيكلة التعليم العالي:** من حيث نوعيته وإتاحته وتمويله وارتباطه بالاقتصاد وتقنية المعلومات، وزيادة الاهتمام بمقررات العلوم والرياضيات باعتبارهما الركيزة الأساسية لامتلاك التقنية، ويشمل ذلك تجديد بنى التعليم الجامعي وبرامجه وتخصصاته؛ بحيث يصبح قادرا على مواكبة التطور السائد في التعليم العالي إقليميا وعالميا، وعنصرا فاعلا في تزويد المجتمع بالقوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.ويشمل ذلك الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل بما يؤدي إلى التقليل من نسبة الفقر الناتج عن ارتفاع البطالة، وفي نفس الوقت يلبي طموحات الشباب من ناحية الدخل والمكانة الاجتماعية. وهو الأمر الذي يتطلب التخطيط الجيد بما يشمله من إعادة النظر في التخصصات القائمة والوقوف على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، كما يتطلب مراجعة المناهج ومحتواها.

- **سد منابع الأمية والقضاء على التسرب:** واعتبار الأمية من أهم مشكلات المجتمع المصري ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا فهي من أهم تحديات الأمن القومي المصري وعقبة كؤود أمام تحقيق التنمية، **ويستوجب ذلك** تقديم كافة أشكال الدعم للأجهزة المسؤولة عن ذلك، ودراسة أسباب الأمية والعمل على معالجتها، وتحسين ظروف الفقراء ومساعدتهم على الالتحاق بالتعليم واستكمال دراستهم بتوفير الدعم المناسب لهم، والعمل على إعادة المتسربين من خلال برامج علاجية متنوعة، بالإضافة إلى علاج أسباب التسرب وتوفير البيئة التعليمية المناسبة للمتسربين لاستكمال التعليم

من خلال الاهتمام بالتعليم الموازي الذي يقدم فرصة ثانية للتعلم عبر مؤسسات التعليم المفتوح.

- **رعاية وحماية الموهوبين:** تعتبر مؤسسات التربية والتعليم الحاضنة الطبيعية والأولية للموهوبين والمبدعين والمتميزين ومن جميع المجالات، فهي من تتحمل مسؤولية رعايتها وإعدادها وتطويرها بما تحتاجه من أنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية وفنية. **وهذا يمكن أن يتم** من خلال التعاون مع بعض المؤسسات المجتمعية الأخرى مثل وزارة الشباب والرياضة وقصور الثقافة ومراكز البحث العلمي ومراكز رعاية الموهوبين، لتعزيز دور الأجهزة الأمنية ورفدها بالعناصر المتفوقة والموهوبة في شتى المجالات.

- **الاهتمام بالتعليم الفني:** وذلك بتوفير الإمكانات اللازمة له من معامل وورش، ودعم التدريب اللازم للمعلمين والطلاب، وتطوير مناهجه بحيث تتناسب مع التخصصات الجديدة اللازمة لسوق العمل، والعمل على تغيير النظرة المتدنية له في المجتمع، وإنشاء مجلس تعاون بين رجال الأعمال والمتخصصين في التعليم الفني للمشاركة في تطوير المناهج وطرق التدريس والتقييم وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل ، وتوسيع مفهوم التعليم الفني ليشمل تخصصات أخرى تلبي احتياجات الاقتصاد المصري من العمالة في قطاعات حيوية مثل السياحة والفندقة، وربط التعليم بتطورات سوق العمل، وإحياء مبادرات التعاون في مجال التعليم مع بعض الدول في مجال التعليم الفني والمهني من خلال إقامة المدارس والمعاهد المشتركة، وإحياء منظومة التعليم الحرفي التي تعتمد على التدريب المباشر في ورش العمل المتخصصة.

- **تبادل الخبرات :** بين الأكاديميين والتربويين والمسؤولين مع بعضهم البعض وبين المؤسسات التربوية محليا وإقليميا وعالميا، وبينها وبين القيادات الأمنية **من خلال** الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات الحوارية والبحثية الدورية المنتظمة والمخطط لها بعلمية ومنهجية ؛ وذلك بهدف إيجاد الكوادر البشرية القادرة على تطوير المؤسسات التعليمية بما فيها من برامج ومناهج وأنشطة ، وبالتالي الارتقاء بالتعليم بالشكل الذي يجعله قادرا على تعزيز الأمن القومي بمفهومه الشامل، وإعداد وبناء جيل قادر على الدفاع عن الوطن والإسهام في تنميته والحفاظ على أمنه القومي.

- **الحفاظ على مجانية التعليم:** وترسيخ مفهوم العدالة فيه من خلال اعتماد التعلم مدى الحياة حقاً وفلسفة تحكم العمل التربوي بكافة أنواعه، على نحو

يؤدي إلى الإسهام في توسيع نطاق فرص مواصلة التعليم والتعلم أمام الجميع، بحيث يستفيد منه أكبر قدر ممكن من الأفراد وبخاصة المنتمين للطبقات الفقيرة والقاطنين بالمناطق النائية، وذلك من أجل دمجهم في بناء الوطن وتحقيق تقدمه. **ويتطلب ذلك** إصدار التشريعات التي تضمن تفعيل مبدأ الحق في التعليم، وفق ما كفله الدستور المصري والتشريعات والقوانين وتطبيقها فعليا على أرض الواقع.

- **إعادة التأهيل:** ويشمل ذلك المعلمين والقيادات، واستبعاد العناصر غير الصالحة في هذه المنظومة بشكلها الجديد من المتلونين والمنتفعين من البقاء في مواقعهم وهم غير قادرين على القيادة والتغيير، والذين أصبحوا عوامل إعاقة للتقدم والإبداع ونماذج سلبية تعوق الطاقات العلمية والفنية والثقافية، وكذلك عوامل طرد لأصحاب المواهب والكفاءات التي بمقدورها إحداث التطوير.

- **تطوير المناهج** :أصبح من الضروري القيام بعمليات إصلاح شامل للمناهج بإدخال مفاهيم جديدة تعزز الأمن القومي، **ويستلزم ذلك** الاهتمام بمفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان بشكل هادف ومدروس يتلاءم وطبيعة المرحلة، وإيجاد واقع ثقافي سياسي علمي يعمل على بناء مجتمع ومواطنين مبدعين يؤمنون بالدفاع عن الحريات والديموقراطية في إطار الأنظمة والقوانين دون الخروج عنها، بالإضافة إلى تشجيع الأساليب والممارسات والمهارات والمشاركات اللازمة للمواطنة العصرية بدلا من الممارسات البالية كالتلقين والحفظ المجرد عن ظهر قلب دون فهم أو استيعاب . وكذلك تطوير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع عصر اقتصاد المعرفة، بحيث تبنى بطريقة وظيفية يراعى فيها طبيعة المادة وخصائص المتعلم، والجمع بين الجوانب النظرية المعرفية والجوانب التطبيقية، وتضمين المهارات العقلية اللازمة لتهيئة المتعلمين للتحولات والتغيرات الحالية والمستقبلية والتكيف معها. والاهتمام بتنمية قدرات الطلاب في التعامل مع التقنيات الحديثة خصوصا وأن الحروب الآن لم تعد حروبا عسكرية في المقام الأول بل اتخذت من تلك التقنيات أدوات لها.

- **تطوير برامج التنمية المهنية:** تطويرا حقيقيا جادا، وليس شكليا بغرض التربح من ورائه، وبما يتناسب مع المستجدات العالمية والمحلية فيما يتعلق بالعملية التعليمية، وبما يتناسب أيضا مع احتياجات المعلمين.

- **عودة هيبة المدرسة:** لا قيمة لكل ما سبق وما هو آت دون وجود حقيقي للمدرسة باعتبارها المصدر الأول للتعليم. وترى الباحثة أن ظاهرة غياب الطلاب عن المدارس، وبقاء المدارس خاوية على عروشها والاعتماد على مراكز الدروس الخصوصية من معضلات التعليم المصري الكبرى، ويرتبط هذا بتكريس العديد من السلبيات منها فقدان المعلم لهيبته، وإلغاء دور المدرسة، وتحميل الأسرة المصرية تكاليف أخرى إضافة لأعباء الحياة الأساسية، وغيرها من الأمور التي تناولتها دراسات عديدة باستفاضة. والباحثة ضد هذه الظاهرة التي أدت إلى الغياب شبه الكامل لأدوار المدرسة، لكنها مع إيجاد البديل المناسب لها والذي لن يتأتى ألا بعودة المدرسة لمكانتها باعتبارها المكان الطبيعي للتعليم، ويتطلب ذلك إيجاد الآليات المناسبة التي تضمن حضور الطلاب وانتظامهم. ومرد ذلك أن كل ما سبق وما سيأتي سيصبح حبرا على ورق ما لم يتوفر المكان الذي سينفذ فيه، فأين سيتم تنفيذ الأنشطة؟ وأين ستقدم المناهج المتطورة؟ وأين سيستخدم المعلم أساليب التقويم والتدريس التي من شأنها أن تبني الشخصية؟! كل ذلك لن يكون دون وجود المدرسة.
- **تقدير المعلم:** إن عودة المدرسة ومكانتها وإلغاء الدروس الخصوصية لابد أن يقابله بديل مناسب يحفظ للمعلم دخلا يتيح له العيش بكرامة، من هنا لابد من تقديم الدعم المادي والمعنوي والإعلامي اللازم له، وذلك بزيادة دخل المعلم، وتسليط الضوء على النماذج الجيدة منهم، وتحفيزهم بالتكريم والجوائز في المحافل والمسابقات، وتوفير برامج التدريب العصرية والأدوات والوسائل التعليمية اللازمة للقيام بعمله، وإعادة النظر في معايير قبول الطلاب بكليات التربية، ووضع آليات للترقي تعتمد على الكفاءة وليس سنوات الخدمة، واعتماد معايير خاصة لاختيار القادة والمديرين، وتوفير برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة . فالمعلم لا يمكنه أن يستخدم طرق التدريس المناسبة، ولا أساليب التقويم الملائمة، ولا أن يعمل بشكل جيد وعلى نحو ما هو مطلوب منه دون أن يكون في مناخ مشجع على ذلك من الناحية المادية والمعنوية، ويحتاج ذلك لتكاتف الأسرة والمدرسة والإعلام والدولة.
- **التغير في طبيعة أدوار المعلم:** لابد من تفهم المعلم لأدواره في ظل النظام العالمي الجديد بمتغيراته المتعددة، بحيث يتجسد في هذا الدور مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقيام بدوره كمقوم لأداء الطلاب، و كمساهم في تنمية مجتمعه، وكمستخدم جيد للتكنولوجيا في تيسير عملية التعلم،

وكموجه في التعلم التعاوني، وكمرشد في التفكير النقدي والإبداعي.**ويتحقق ذلك من خلال** الاختيار الجيد للطلاب في كليات التربية، والتغيير في لائحة إعداد المعلم بحيث يراعى في عملية الإعداد التطورات العلمية السريعة والمتلاحقة في كافة المجالات، والاهتمام بالتربية العملية بحيث تتخذ الطابع الجاد من حيث الإشراف والمتابعة، والاهتمام بتدريبه وتنميته مهنيا أثناء الخدمة بإكسابه المعلومات والمعارف والمهارات التي تجعله قادرا على أداء أدواره بشكل فعال.

- **المشاركة في اتخاذ القرارات**: بحيث تكون برامج الإصلاح التعليمي ساحة للحوار الديمقراطي، تشارك فيها كافة فئات المجتمع بدءا من صياغة الأهداف وترتيب الأولويات ومرورا بتحديد المسؤوليات وتوفير الموارد وتحقيق العوائد، خاصة تلك التي تهم الفقراء والمهمشين بقدر ما تهم الأغنياء وأبناء الطبقة الوسطى، لأنها ليست مجرد عوائد رمزية أو معنوية مجردة، وإنما هي عوائد تشكل حياة الناس جميعًا ومواقعهم وأدوارهم في الحياة الاجتماعية، كما تشكل مكانة المجتمع ودوره في عصر الديموقراطية والمعرفة والتقدم التكنولوجي.

- **التغيير في أساليب التدريس والتقويم في التعليم:** بحيث يتم الانتقال من الطرق التقليدية في التعليم إلى الطرق التي يكون للمتعلم فيها دور فاعل، مثل أسلوب التقييم الذاتي للأداء، والزيارات الميدانية، والندوات مع الخبراء، والحلقات البحثية بين المعلمين وبعضهم البعض، والتعلم من الأقران، وإثارة الأسئلة والاستفسارات، والتعلم الذاتي، والتعلم التعاوني. واستخدام أساليب تقويم تكشف عن القدرات الحقيقة والمتنوعة للطلاب، وهو ما يؤدي إلى إيجاد جيل من المتعلمين لديهم القدرة على استيعاب علوم العصر والتعامل معها، والتفكير بوعي في قضايا الوطن والمساهمة في حل مشكلاته.

- **دعم المؤسسات التعليمية:** فتعزيز المؤسسات الأمنية الوطنية مرتبط بتعزيز دور المؤسسات التربوية والتعليمية وما تحتاجه من تجهيزات وإمكانات ومعامل وفصول ومعلمين ومناهج ومواد علمية، وتحقيق كل ما سبق مرتبط بتوفير تلك الإمكانيات. من هنا يجب تقديم كافة أشكال الدعم المادي والبشري للمؤسسات التعليمية بشكل يمكنها من أداء مهامها المنوطة بها بشكل جيد؛ خاصة في ظل ما تعانيه المدارس من ضعف إمكاناتها، وبما يحول دون قيامها بتلك الأدوار بشكل جيد.

- **تمويل البحث العلمي وتطبيقه وتسويقه:** فالبحث العلمي هو أساس التقدم؛ لذا يجب دعمه ماديا من خلال توفير التمويل اللازم للقيام به والأهم من ذلك تطبيق نتائج هذه البحوث؛ فلا معنى وقيمة للبحث العلمي دون تطبيق نتائجه على أرض الواقع وبقائه حبيس الأدراج. ويستلزم ذلك اهتمام البحوث العلمية بالقضايا والمشكلات التي تهم المجتمع وقضاياه، وتحقق مفهوم الأمن القومي بمعناه الشامل، وإيجاد آليات لتسويق البحوث العلمية بشكل جاد وفاعل، وعقد شراكة مع المؤسسات التي تتولى ذلك، وتنمية مهارات الباحثين في تسويق البحوث العلمية والتعاون والتواصل مع جهات التسويق في الداخل والخارج.

المحور الثاني: المحور العسكري والسياسي

سبق وأن تعرضت الورقة البحثية للتحديات العسكرية والسياسية التي تواجه مصر ومن أهمها ما يتعلق بالعمليات الإرهابية ذات التأثيرات المتعددة الأبعاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ومن أهم هذه الأسباب على الإطلاق الفهم الخاطئ لدى البعض لتعاليم الدين الإسلامي وقيمه ومبادئه، والتستر خلفه للقيام بهذه العمليات، بينما الدين الإسلامي بمبادئه السمحة بعيد كل البعد عن ذلك، هذا بالإضافة إلى الحروب الخفية من بعض الدول والكيانات والمنظمات والتي لا يعرف من فاعلها في بعض الأحيان وهي ما سميت بحروب الجيل الرابع وما بعدها. من هنا ترى الباحثة أن دور التربية في هذا المحور يمكن أن يتحقق من خلال أمرين هما: التوعية بصحيح الدين الإسلامي، وحماية الأمن الفكري.

وفيما يلي تفصيل لدور التربية في تحقيقهما والآليات التي يمكن الاستناد إليها في ذلك.

١) التوعية بصحيح الدين الإسلامي

إن التوعية بصحيح الدين الإسلامي من أهم الجوانب التي يجب العمل عليها لمواجهة هذا التحدي؛ ذلك لأن الإنسان الذي يتمتع بالفهم الصحيح للدين وما يتضمنه من قيم ومبادئ وأخلاقيات وشرائع وأحكام، سيمثل له ذلك حصنا منيعا يمكنه من عدم الانسياق وراء الأفكار المتطرفة ويسعى جاهدا لحماية بلده وأمنه والحفاظ عليه. فالانتماء للوطن والزود عنه وحمايته من صميم الدين، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة حينما خرج من مكة قائلا " والله لولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت" رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهْ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وهو ما يدل على مدى ارتباطه بوطنه وانتمائه له، على أن يتم ذلك في تناغم بين مؤسسات التربية كافة.

ومن الآليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا المحور ما يلي:

- ❖ تجديد لغة الخطاب الديني بحيث تنتهج لغة جديدة يفهمها الشباب وتتميز بالقدرة على الإقناع واستخدام المنطق والحوار. والباحثة تؤكد هنا على ألا يمس ذلك ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أو التشكيك فيهما تحت شعار التجديد! فالأصل أن الاجتهاد يكون فيما لم يرد فيه نص صريح، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بخريجي المعاهد الأزهرية من الذين يتمتعون بالكفاءة والعلم والأسلوب الخطابي والدعوي المقبول.
- ❖ إدراج الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي بمفهومه الشامل في المناهج وعرضها بشكل سلس ومقبول وتوضيح موقف الدين منها، دون غلو أو تطرف ودون تهاون أو تساهل أو تزييف للحقائق.
- ❖ تأهيل الدعاة تأهيلا جيدا وتدريبهم على الدعوة والإرشاد بصورة محببة وليست منفرة، وتلعب المعاهد الدينية دورا هاما في ذلك.
- ❖ تنظيم المسابقات الدينية سواء داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بحيث تتناول بعض المشروعات البحثية في القضايا المجتمعية الهامة التي تمس الأمن القومي مثل: التطرف والإرهاب وتخريب الممتلكات العامة مع بيان موقف الدين منها.
- ❖ التعاون بين المؤسسات الدينية المتمثلة في الأزهر الشريف وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى الاجتماعية والتعليمية والثقافية، في تقديم الخطب والبرامج والندوات والمناظرات بشكل لائق وجاد.
- ❖ ترجمة اللقاءات والبرامج والندوات ورفعها على المواقع الإلكترونية بلغات مختلفة لتصل لأكبر عدد ممكن؛ وذلك لإعطاء صورة سليمة عن صحيح الدين حتى لا ينزلق الشباب في التيارات المتطرفة باسم الدين.
- ❖ التركيز على بيان طبيعة الشريعة الإسلامية التي تتميز بالاعتدال والوسطية، وثبات الأصول ومرونة الفروع وتيسير ورفع الحرج، والتدرج في مراعاة أحوال الناس، والتوازن بين مطالب الدنيا والآخرة.
- ❖ ربط الأنشطة التربوية والتعليمية بالجهود المجتمعية من أجل إيجاد جيل متوازن سوى محاط بسياج من القيم الدينية والأخلاقية؛ وبما يؤدي إلى اتساقه مع المحيط الذي يعيش فيه.
- ❖ التأكد من خلو المناهج الدراسية من الأفكار المنحرفة والمنافية لتعاليم الدين الإسلامي أو التي تؤدي لانقسام المجتمع.

- التركيز على الموضوعات الهامة التي قد يكون لدى البعض فهما مغلوطا عنها مثل: توضيح أحكام الجهاد وضوابطه في الإسلام، وتجسيد مفاهيم الوسطية والاعتدال قولا وعملا، وعرض أساليب بعض الفئات المتطرفة الفكر في نشر أفكارها حتى يمكن تجنبها، وتوضيح مفهومي العدل والإحسان في المنهج الإسلامي مع المسلم وغيره. وذلك من خلال المناهج والندوات واللقاءات والمحاضرات على أن تسند هذه إلى دعاة ثقة لهم قبول عند الناس.

دور الإعلام

للإعلام دور كبير في هذا الصدد؛ حيث يمكن تقديم البرامج الدينية التي تتناول الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي وتهم الشباب ووجهة نظر الدين فيها من خلال البرامج التليفزيونية والخطب الدينية واللقاءات مثل:

- قيمة العمل، والتسامح، واحترام الآخر، والتعايش، والمحبة، والسلام، واحترام الكبير، والصدق، والأمانة، واحترام الجار، وعدم الغش وموقف الأديان من كل ذلك.
- بيان أحكام الإسلام في المستجدات الفقهية المعاصرة خاصة تلك التي تمس واقع الناس.
- حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام وممارستها في إطار القوانين.
- المنهج الإسلامي الوسطي في التعامل مع المخالفين في الفكر.
- التوعية بأهمية الأمن وحفظ مصلحة الوطن وبيان أن ذلك من صميم العقيدة.
- التعريف بآداب الحوار وضوابطه في الإسلام.
- تفعيل الدور الرقابي في الإعلام على الأعمال التي تنافي القيم الدينية.
- تقديم البرامج المتخصصة التي تسهم في توضيح حرمة قتل النفس البريئة في الإسلام.
- بيان حرمة الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو تدميرها وتوضيح موقف الإسلام من ذلك.

دور الأسرة

الاسرة هي النواة التي ينشا ويتشكل الفرد من خلالها، من هنا يمكن أن يكون لها دور هام في تحقيق هذا المحور وذلك من خلال تفعيل بعض الأساليب التربوية مثل:

أسلوب القدوة: فالطفل يميل للتقليد والملاحظة وأول من يلاحظه الأم والأب ولذلك لابد أن يتجسد فيهما سلوك الانتماء وحب الوطن بالقول والفعل، وأن يتمثل في سلوكهم وأقوالهم تعاليم الدين الإسلامي الصحيحة.

أسلوب المناقشة والحوار: مع الأبناء وإكسابهم الاتجاهات والمعارف الصحيحة المتعلقة بالأمن القومي وموقف الإسلام منها.

أسلوب التوجيه والموعظة الحسنة: يستميل هذا الأسلوب قلوب الأبناء؛ خاصة إذا اقترن الوعظ بالمحبة والعطف واللين ستكون نتائجه إيجابية. من هنا يجب على الآباء في حوارهم مع أبنائهم حول القضايا المتعلقة بالوطن وقضاياه أن يستخدموا معهم الموعظة الحسنة البعيدة عن الغلظة والقسوة.

أسلوب الإقناع العقلي: فالإسلام دين يخاطب العقل في الأساس، من هنا وجب على الآباء عند تناول القضايا المتعلقة بأمن الوطن مخاطبة العقل أيضا؛ فمن مميزات مرحلة الشباب النمو العقلي المتزايد وتطور المهارات العقلية ومهارة النقاش والاستيضاح، فعلى الأسرة أن تعتمد على الإقناع العقلي وتقديم المعلومة الخالية من المتناقضات العقلية التي إن اكتشفها الشاب ستكون عائقًا كبيرًا يحول دون تقبله للقيم وامتثاله لها. ويكون الإقناع العقلي باستخدام الأدلة العقلية المؤيدة للمعنى وضرب الأمثلة وإثارة الخيال، وتقريب الصورة لدى الشاب حتى يزداد الإيمان وتترسخ القناعة ويصبح التطبيق آنذاك ناتجًا عن قناعة داخلية لا يمكن أن تتبدل أو تتغير وليس ناشئا عن التقليد للآخرين الذي سرعان ما يزول أثره عند أدنى حد مؤثر يتعرض له الشاب.

(٢) تحقيق الأمن الفكري:

إن تحقيق الأمن الفكري يحتاج إلى تكاتف جميع المؤسسات التربوية مثل الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ووسائل الإعلام وغيرها، وفيما يلي توضيح لدور كل مؤسسة والآليات التي يمكن اتباعها.

المؤسسات التعليمية

ويقصد بها المدارس ومؤسسات التعليم العالي التي يقع عليها دور كبير في تعزيز مفهوم الأمن الفكري وعلاقته بالأمن القومي ويكون ذلك من خلال الإدارة، والمعلم بالمدرسة أو عضو هيئة التدريس بالجامعة، والمناهج، والأنشطة، وأساليب التدريس.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال بعض الآليات والإجراءات التالية:

دور الإدارة المدرسية/الجامعية

- إقامة الدورات والبرامج التدريبية المرتبطة بالإعلام الجديد والمجتمعات الافتراضية بجميع مؤسسات الدولة لا سيما التعليمية والأمنية، بحيث يساهم فيها الخبراء من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- حظر أي أنشطة داخل المؤسسات التعليمية تهدد الوحدة الوطنية أو تدعو للانقسام .
- تنسيق الجهود مع مؤسسات المجتمع لتوعية الطلاب بمفهوم الأمن الفكري لدى الطلاب.
- وضع آلية للتواصل بين الجامعات ومراكز التدريب والمؤسسات الفكرية والعلمية.
- وضع برامج لاستطلاع الرأي، ومقاييس علمية توضح التأثير والتأثر في المجتمع حيال الأفكار الضالة، مع استمرارية التأكيد على دور وأهمية الأمن الفكري ضمن منظومة الأمن الشامل للحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع وتنمية الوطن.
- بناء مرصد علمي متكامل يرصد ما يتعرض له الأمن الفكري بالتهديد، ويستطلع الظواهر الفكرية من حيث طبيعتها وتأثيراتها، وذلك من خلال آليات لرصد الشبهات المطروحة وجمعها، ووضع الإجراءات العملية الكفيلة بالرد عليها، ودراسة الظواهر الفكرية الشاذة والغريبة على المجتمع أيا كانت طبيعتها وأيا كان مصدرها.
- تفعيل التواصل بين الإدارة المدرسية والإدارة التربوية والتعليمية من أجل إشراك الإدارة المدرسية في تخطيط المناهج والأنشطة المنهجية واللامنهجية وتضمينها المبادئ والقيم التي تعزز الأمن الفكري.
- تهيئة المناخ التعليمي الذي يساعد على نشر جو من الطمأنينة والأمن.
- تشجيع المسابقات الثقافية بين الطلاب التي تتناول تحديات الأمن الفكري والقضايا المرتبطة به.
- توزيع النشرات التوعوية التي تبين خطورة الفكر المنحرف، وتوظيف اللوحات الإعلانية لتوعية الطلاب بالأحداث الجارية وتأثيراتها على الأمن القومي.

- عقد ندوات وورش عمل في المؤسسات التعليمية تضم كبار المسؤولين ورجال التربية والدين والسياسة والاجتماع والإعلام للتعريف بالأمن الفكري ودوره في تحقيق الأمن القومي المصري.
- عمل منتديات خاصة بموقع المدرسة يتم فيها طرح بعض القضايا الهامة وتشجيع الطلاب على ارتيادها مع توفير الدعاية وعوامل الجذب واستخدام التقنيات الحديثة فيها.

المناهج:

يمكن للمناهج أن تسهم بدور فاعل في تحقيق الأمن الفكري، وذلك من خلال الآليات الآتية:

- إدراج بعض الموضوعات التي تتضمن القضايا المتعلقة بالأمن الفكري وفق المرحلة الدراسية مثل مفهوم الأمن القومي، والحقوق والواجبات، والتطرف والإرهاب، والتسامح، والتعايش، والاعتدال، والانتماء والمواطنة، والإخاء، والوسطية، والسلام، والوعي الأمني.
- تشجيع الطلاب على البحوث وأوراق العمل التي تتناول الأمن الفكري وقضايا التعصب والتطرف، بحيث يعبر الطالب عن رأيه ووجهة نظره من خلالها بما يسهم في حل المشكلات والقدرة على مواجهتها.
- تنمية قدرة الطالب على البحث عن المعلومة من المصادر الموثوقة، والتحقق منها وذلك من خلال التكليفات والأنشطة المصاحبة للمنهج.
- تنمية قدرة الطالب على التفكير الناقد وذلك بما يمكنه من معرفة الغث من الثمين في المواقع الإخبارية، من خلال المناهج وما يرتبط بها من أنشطة.
- إكساب الطالب مهارات النقد البناء الذي يطرح حلولا وبدائل لمشكلات الوطن، لا النقد الذي يهدم بناء الوطن ويمزق نسيجه.
- اعتماد طرق جديدة في التقويم تقوم على إعمال العقل والفكر لا على النقل والحفظ؛ حتى تكون هذه طريقة المتعلم في التفكير في حياته عموما.
- إكساب الطالب مهارات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بشكل سليم يضمن سلامة المجتمع.
- الاهتمام بتنمية قدرة الطالب على التعامل مع الحاسب الآلي وتقنياته وبرامجه، في عالم تلعب فيه نظم المعلومات والتقنيات الحديثة دورا هاما في حماية أو تهديد الأمن الفكري ومن ثم القومي.

المعلم/ عضو هيئة التدريس:

يمكن للمعلم أن يقوم بدور فاعل في مواجهة تحديات الأمن الفكري ومن الآليات التي يمكن أن تحقق ذلك:

- إثراء نمو المعلم المعرفي في القضايا المتعلقة بالأمن الفكري وعلاقته بتحقيق الأمن القومي من خلال حضور اللقاءات والندوات المرتبطة بذلك.
- اعتماد أسلوب الحوار والمناقشة في تعامله مع الطلاب.
- تفعيل الساعات المكتبية في مناقشة مشكلات الطلاب ومساعدتهم في مواجهتها بطرق رشيدة وعقلانية، بحيث لا تكون هذه الساعات في مناقشة ما يتعلق بالأمور الأكاديمية فقط.
- المشاركة في تقديم الندوات واللقاءات وورش العمل بالجامعة حول الأمن الفكري وما يرتبط به من قضايا معاصرة، وأن يكون ذلك في إطار تعاوني بين عمداء الكليات ورؤساء الأقسام.
- إجراء مزيد من الدراسات حول العلاقة بين التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظواهر الانحراف.
- دراسة مظاهر وأسباب التعاطف مع الأفكار المنحرفة.

أساليب التدريس:

- تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلاب والتي تكسبهم القدرة على النقد البناء والتمييز بين الحق والباطل، والحقيقة والراي، والخبر الصحيح وغير الصحيح.
- تناول مفاهيم الأمن الفكري باستراتيجيات وطرائق تدريس تقوم على الحوار والمناقشة، والتعلم التعاوني، وحل المشكلات، والعصف الذهني، والإقناع والتوجيه، ولعب الأدوار، وغيرها مما ينمي قدرة الطلاب على النقد البناء وحرية الرأي وتقبل آراء الآخرين.

الأنشطة

- توظيف الأنشطة التربوية بكافة أشكالها لتعزيز الأمن الفكري كالإذاعة المدرسية، وتنظيم الندوات، واللقاءات وإقامة الرحلات، والمعارض، والشعر، والنشيد الوطني، والقصة الوطنية، والمسرحية، والتمثيليات، وجماعة الصحافة، واللوحات الفنية، والمجسمات والمعارض.

- ترجمة الأنشطة الطلابية للأفكار والمفاهيم وتحويلها إلى سلوكيات وممارسات حياتية، ويأتي من أبرزها تعزيز مفهوم الأمن الفكري لدي الطلاب سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.
- إقامة فعاليات وأنشطة تثقيفية في صورة أسبوع ثقافي يتولى إدارتها وتنفيذها الاتحادات الطلابية تحت إشراف نخبة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ويكون هدفها نشر الوعي بالقضايا المعاصرة ومنها قضية الأمن الفكري وما يرتبط بها من قضايا مثل الانتماء والولاء والتطرف والإرهاب وحقوق الإنسان والممارسة الصحيحة للديمقراطية وغيرها.

الإعلام

- الشعور بالمسؤولية المجتمعية؛ بحيث يكون الإعلام مسؤولا مسؤولية اجتماعية، ولا يكون هدفه الربح في تناول القضايا دون اكتراث لما يقدمه من مواد وبرامج قد تؤدي إلى إثارة الفتنة بين المواطنين وهدم الثوابت الأخلاقية والقيمية والدينية.
- الترويج لثقافة الحوار الهادئ البناء الذي يكون هدفه من تناول القضايا في الإعلام البناء وليس الهدم وهذا يتطلب رقابة موضوعية وجادة على البرامج.
- السعي للحصول على الأخبار الدقيقة الصادقة من مصادرها الحقيقة دون مبالغة أو تزييف، فتزييف الحقائق من أكبر أخطاء الإعلام التي تجعل الشباب خصوصا يتجهون لوسائل إعلام أخرى سواء عربية أو أجنبية قد تكون مضادة للإعلام الوطني، لذا فإن الصدق في عرض القضايا والمشكلات– مهما كانت صادمة – أمر لا مناص منه؛ حتى لا يفقد الإعلام المصري مصداقيته ويؤدي إلى عزوف المشاهدين عنه.
- إشراك الشباب في مناقشة القضايا التي تهم المجتمع بشفافية وانتقائية، على أن تكون عينات الشباب المنتقين ممثلة لكافة فئات وطبقات المجتمع.
- محاربة الشائعات بصدق وشفافية؛ فمحاربة الشائعات لا يكون بشائعات أخرى ولا أخبار مضللة؛ فالفرد إذا فقد الثقة في الإعلام لن يستقي الأخبار منه بعد ذلك.
- دعم الإعلام للمناهج والبرامج الاعلامية الخاصة بالمؤسسات التعليمية من الناحية العملية التطبيقية، ويكون ممثلا عنها عضو في مجلس التنسيق

الذي يجمع ممثلين عن وزارتي التربية والتعليم والأجهزة الأمنية لإنجاح مهمة التربية والتعليم الإعلامية تجاه حماية الأمن الفكري.

- التوعية بمفهوم الجيل الرابع وما بعده وأدواته ووسائله وأثره على الأمن الفكري ومن ثم القومي المصري، ودور الفرد حيال ذلك.

الأسرة

- يمكن للأسرة أن تقوم بدور فاعل في تنمية وعي الأبناء فيما يتعلق بتحديات الأمن الفكري ومواجهتها، وحتى تقوم الأسرة بهذا الدور يمكن وضع برامج مشتركة بينها وبين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي بهدف تأسيس نسيج اجتماعي صلب قادر على تنمية الوعي لدى الأبناء من الطلاب ومواجهة تلك التحديات.
- تفعيل مجالس الآباء وعقد لقاءات مع أولياء الأمور والقيادات بالمدارس لتوعيتهم بكيفية توجيه أبنائهم فكريا، ومعالجة الانحرافات الفكرية بالسبل السليمة، والتعاون في تعديل بعض الأوضاع الأسرية والاجتماعية التي تقضي على الانحرافات الفكرية لدي الطلاب.

المحور الثالث: المحور الاقتصادي

ترى الباحثة أن الجانب الاقتصادي من المحاور الهامة؛ خاصة لما للعامل الاقتصادي من أثر بالغ في ضمان الاستقرار السياسي، فكثير من حركات الاحتجاج في مصر وغيرها كانت بسبب تدني الأحوال المعيشية للناس، وكانت الشرارة التي اندلعت بسببها الثورات في بعض البلدان العربية ومنها مصر في السنوات السابقة، وتعرضت بسببها كثير من البلدان لمخاطر جمة هددت أمنها القومي عانت ولا زالت تعاني منها. لذا فإن الاستقرار الاقتصادي يقود إلى الاستقرار السياسي، ومن الآليات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات التربوية في هذا المحور ما يلي:

المؤسسات التعليمية: الجامعة/المدرسة

- مشاركة الجامعات في تأهيل الشباب حديثي التخرج من خلال البرامج التدريبية المتنوعة التي يجب أن تركز على متطلبات سوق العمل.
- تقديم برامج تدريب مدعمة ماديا؛ بحيث لا يشكل الالتحاق بها عائقا أمامهم والاستفادة منها.
- المساهمة في تأسيس قاعدة معلوماتية للوظائف المطروحة والباحثين عنها.
- مشاركة الخبراء من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في وضع استراتيجية لمحاربة الفقر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وزيادة

معدلات النمو الاقتصادي ومشاركة الفقراء في كافة النواحي السياسية لرفع قدراتهم وضمان مشاركتهم بكفاءة في النشاط الاقتصادي، ومشاركتهم في النواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ خاصة أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب رفع قدرات كافة أفراد المجتمع للمشاركة في تحقيقه والحصول على العوائد المادية نظير هذه المشاركة، وهو ما يعد استهدافا للفقراء وتحقيقا للعدالة في توزيع الدخل.

- ❖ إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبي حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة، لاسيما الدراسات التقنية والعلمية الحديثة والدراسات التخصصية التي يجب أن تهدف إلى تأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة وقطاعاتها الصناعية والإنتاجية والخدمية.
- ❖ التوسع في برامج التدريب المهني الهادفة إلى تأهيل القوى العاملة وتمكينها من الالتحاق بفرص العمل المتاحة وخاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تستقطب المزيد من القوى العاملة، ويمكن أن تقوم الجامعات بوحداتها ذات الطابع الخاص بدور فاعل في ذلك.
- ❖ إنشاء هيئة مشتركة لتحقيق التنسيق بين جانب الطلب في العمل من جهة، والجامعات ومؤسسات التدريب من جهة أخرى.
- ❖ رفع جودة مخرجات التعليم وتأهيلها من خلال التوجه نحو بناء نظام تعليمي قابل للتكيف مع متغيرات سوق العمل ومواكبة المستجدات والشروط المطلوبة فيه، وذلك بالتوسع النوعي والكمي الكفيل بتحقيق التطابق بين الأهداف المرسومة للسياسة التعليمية والمواصفات والشروط المطلوبة في سوق العمل.
- ❖ إعطاء قضية وفجوة المهارات الأولوية في سياسات واستراتيجيات التشغيل من أجل الحد من ظاهرة الفقر وكذلك بطالة الخريجين، وذلك من خلال التأكيد على العناصر التالية:

- تقليل الفجوة بين الجانب المعرفي المكتسب من النظام التعليمي والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وهذا يتحقق من خلال إعادة النظر في البرامج المقدمة في الجامعات بما يلبي مطالب سوق العمل من المهارات.
- الاهتمام بالعمال ذوي المهارات المنخفضة الذين يشكلون نسبة عالية من السكان، وذلك من خلال تشجيع التدريب المستمر، ويتحقق ذلك من خلال

الشراكة بين الجامعات والمصانع والشركات في تقديم البرامج التي ترفع من كفاءتهم وزيادة مهاراتهم.

- تصحيح الاختلال القائم بين التخصصات النظرية والتطبيقية لصالح الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل عن طريق تعديل وتحسين شروط القبول بهذه التخصصات.

❖ إكساب الطلاب من خلال المناهج وما يرتبط بها من أنشطة قيم البذل والعطاء والإيثار والتعاطف، والتعاون بإخراج زكاة المال والصدقة وغيرها وأنها وسيلة للتقرب إلى الله، فضلاً عما فيها من استشعار لآمال وآلام المجتمع والإحساس بالآخرين ومراعاة مشاعرهم وإدخال السرور عليهم. وفي هذا تحقيق لحاجة الانتماء للوطن وتحقيق الذات والرضا النفسي.

❖ الاهتمام بتشجيع المتفوقين والمبدعين في شتى المجالات ورعايتهم لجعلهم قوة تضاف للاقتصاد المصري، وذلك بتوظيف نوادي العلوم بشكل فعال يسمح بالكشف عن تنمية القدرات الإبداعية والابتكارية للشباب وتوفير الإمكانات المادية والبشرية لهم واحتضانهم وتذليل المعوقات أمامهم.

❖ قيام الباحثين من الجامعات ومراكز البحوث بإجراء مزيد من الدراسات عن حجم وظروف الفقراء ومدى تأثرهم بانخفاض الإنفاق العام، وكيفية توفير سبل الدعم لهم.

❖ تطبيق نتائج البحوث العلمية بدلا من أنها حبيسة الأدراج، ففي هذه البحوث ما يسهم في حل كثير من المشكلات ليس من الناحية الاقتصادية فقط بل من كافة الجوانب.

❖ مساهمة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في وضع سياسات وبرامج تنفذ من خلال موازنة الدولة ومتابعة ومراقبة تنفيذها، ويتطلب ذلك تنمية مؤسسية للقيام بذلك، وإنشاء مؤسسات تضم الأفراد والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني مع الحكومة لتحديد أولويات الإنفاق العام وتنفيذها بالمناطق الأكثر حاجة.

❖ الاهتمام بالتعليم الفني وتطوير تخصصاته؛ حيث يعتبر رافدا مهما للمؤسسات الإنتاجية وإكساب الأفراد المهارات التي يحتاجها سوق العمل من خلاله.

❖ التركيز على إكساب الفرد المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة من خلال ترغيب الطالب في البحث عن المعرفة، وتنمية قدرته على تحليل المعلومات

وحل المشكلات، وتنمية التفكير الابتكاري الذي يمكنه من توظيف المعرفة وإيجاد حلول متنوعة للمشكلات التي يواجهها بناء على ما تم دراسته.

- ❖ إجراء المزيد من الدراسات حول القطاع الزراعي وكيفية تحسين إنتاجية الأرض والمحاصيل وتطبيق هذه البحوث، وكذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في المجتمع وكيفية النهوض بها.
- ❖ **الإعلام**

يمكن للإعلام أن يقوم بدور هام في هذا الصدد ومن الآليات التي يمكن اتباعها في ذلك ما يلي:

- ❖ إتاحة بعض البرامج التدريبية المتعلقة بإكساب المهارات التي تحتاجها بعض المهن من خلال قنواته التليفزيونية.
- ❖ توعية المواطنين وبشفافية عن الوضع الاقتصادي للبلاد والخطط المستقبلية التي تقوم بها في سبيل دعم المواطنين وخصوصا الفقراء منهم.
- ❖ التوعية بقيمة العمل والإنتاج والاعتماد على النفس وحفز الهمم العالية حتى يصبح الفرد منتجا وليس مستهلكا.
- ❖ تنمية الوعي بالاستثمار والادخار وتوجيه جزء من مدخرات الإنسان لعملية الإنتاج بما يخدم الحاضر والمستقبل على المستوى الفردي والجماعي، وتكوين ثقافة أصيلة واتجاهات إيجابية لديه نحوها، وذلك من خلال أدوات ووسائل الإعلام المتنوعة.
- ❖ تنمية وعي الأفراد بأهمية توظيف مهاراتهم الشخصية في إيجاد فرص استثمارية ناجحة، وكيفية إدارة المشروعات الاستثمارية الصغيرة.
- ❖ تقديم برامج تدريبية تليفزيونية لملاك الأراضي والمزارعين للتدريب على الاعتماد في الزراعة على المزارع العضوية والترويج للنباتات الطبيعية التي يتم الاعتماد فيها على الأسمدة الطبيعية بدلا من الأسمدة الكيمياوية.
- ❖ تقديم برامج لتوعية المزارعين بأهمية تبنى أنظمة زراعية تمكنهم من تجديد التربة وفى نفس الوقت تحقق ربح على المدى البعيد.
- ❖ التوعية الإعلامية بالاستخدام المناسب للغذاء والحفاظ عليه.
- ❖ تسليط الضوء على الطبقات الفقيرة ومعاناتهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم والتواصل بينهم وبين المسؤولين لعلاج هذه المشكلات وتلبية احتياجاتهم.

دور الأسرة

- ❖ حث الأبناء منذ مرحلة الطفولة على ممارسة العمل والإنتاج بما يتناسب مع عمر الطفل وإدراكه وفهمه. وليبدأ من القيام ببعض الأعمال البسيطة في المنزل مثل تنظيف الرفوف والاعتناء بالمكتبة وبغرفته وترتيب المقاعد.
- ❖ تعظيم قيمة العمل لدى الأبناء من خلال سرد القصص البسيطة عن ذلك، وتوضيح موقف الدين من السعي وراء الرزق، ومن التكاسل، وإتقان العمل.
- ❖ تنمية ثقافة الحفاظ على المال الخاص والمال العام دون تقتير أو إسراف وموقف الإسلام الوسطي في ذلك.
- ❖ إكساب الأبناء الاتجاهات الإيجابية نحو الادخار.

المحور الرابع: المحور الثقافي

يشكل الانهزام النفسي عاملا خطيرا لفناء الأمم؛ فالتربة المشبعة بالهزيمة وفقدان الثقة هي التربة المناسبة لتفكك المجتمع، لذلك لا بد من تربية الأفراد على مقاومة روح اليأس والسلبية بتعزيز ثقة الإنسان بكافة مقومات هويته التي تميزه عن الأمم الأخرى، وتحريره من الانبهار بالغرب والتخلص من مركّب النقص والتبعية .وفي ظل ما يواجه المجتمع المصري شأنه شان باقي المجتمعات العربية من اجتياح ثقافي غربي- كما سبق القول – شمل كل ما يتعلق بحياة الإنسان اليومية حتى ملبسه ومظهره ولغته، فإن مواجهة هذا التحدي يكون بتفعيل دور المؤسسات التربوية، والذي ترى الباحثة أنه يمكن أن يتحقق من خلال بعض الآليات التالية:

دور المؤسسات التعليمية

- ❖ إقامة معسكرات طلابية لزيارة معالم الوطن والتأكيد على رقي الحضارة المصرية والتراث المصري الأصيل بما يربطهم بالتراث والثقافة المصرية.
- ❖ تنظيم زيارات ميدانية للطلاب لمؤسسات مجتمعية ومنتديات ثقافية مختلفة بما ينمي الإحساس بالانتماء الوطني والمسؤولية لديهم.
- ❖ إدراج بعض الموضوعات التي تتناول الجوانب المضيئة من التاريخ العربي الإسلامي الحديث والمعاصر حتى لا يشعر الطالب بغربة الفكر في ظل مجتمع متعدد الثقافات وغزو ثقافي يجتاح حياته.
- ❖ وضع خطة واضحة المعالم قبل تدريس المقررات للطلاب حول الأنشطة المصاحبة للمقرر المنهجية واللامنهجية، والتي تساهم في نشر الوعي بالتحديات الثقافية وكيفية مواجهتها للمساهمة من خلال هذه الأنشطة في الحفاظ على مكونات الهوية الثقافية الحضارية للأمة الإسلامية والعربية.

- ❖ الاهتمام بتنمية المهارات اللازمة للطالب في هذا العصر من نقد وتحليل واستنتاج وتقويم، ونشر المعرفة وتطبيقها وتوظيفها والاستفادة منها في حياته بدلا من الاقتصار على الحفظ والتلقين، وذلك في كافة مراحله الدراسية، وذلك بما يمكنه من التفاعل مع الثقافات الأخرى بوعي.
- ❖ تحديث البرامج والمقررات الدراسية، بما يضمن جمعها بين الأصالة والمعاصرة وفق متطلبات وقضايا العصر ومتغيراته وتقنياته.
- ❖ توعية الطلاب بالمخاطر التي تهدد الأمن الثقافي المصري والهوية الثقافية واعتباره جزء هام من أمن مصر القومي من خلال المحاضرات والبرامج المتنوعة والمسابقات.
- ❖ إقامة ندوات وورش عمل لتثقيف الطلاب وزيادة وعيهم بالثقافة العربية ومقوماتها ومهدداتها.
- ❖ تضمين بعض الموضوعات في المناهج الدراسية عن الاستهلاك السليم المتوازن وقيمة العمل والإنتاج ومخاطر الثقافة الاستهلاكية غير السليمة على الفرد والمجتمع.
- ❖ تجسير الفجوة وتقليل التمايز بين أنواع التعليم، وذلك حتى لا يكون التعليم أداة لتمزيق النسيج الاجتماعي الواحد بدلا من أن يكون أداة للتماسك الاجتماعي، ومن الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك:

- الرقابة على المناهج التي تقدم في المدارس الأجنبية واستبعاد كل ما يمس الهوية الثقافية وينافي القيم والعادات المصرية.
- الحد من الانتشار الواسع للمدارس الأجنبية والدولية التي تسهم في توطين ثقافات تعليمية متباينة تهدد التشكيل السوي للهوية الثقافية لبناء المجتمع المصري.
- جعل مادة التربية الوطنية إجبارية في المدارس الأجنبية وتضمينها أنشطة عملية تعزز الانتماء للثقافة المصرية.

- ❖ تنمية قدرة الأفراد على التعامل البناء والإيجابي مع التعددية الفكرية والثقافية والعرقية والسياسية والاقتصادية، ويتطلب ذلك من المؤسسات التربوية تنمية روح التسامح واحترام الرأي الآخر والتعايش.
- ❖ تنمية قدرة المتعلم على فهم الصورة والغاية منها والكشف عن خفاياها ومضمونها، وفهم لغتها وفك رموزها.

- ❖ تنمية قدرة المتعلم على التفكير الناقد من خلال طرق التدريس والتقويم التي تنمى وتدعم هذه القدرة، والتي تمكن الطالب من الانتقاء والاختيار والانفتاح الواعي والسليم على الثقافات الأخرى.
- ❖ تنمية الاعتزاز باللغة العربية، وذلك من خلال:

- مراجعة مقررات اللغة العربية وعدد الساعات التدريسية لها وجودة إخراج الكتاب المدرسي ومحتواه.
- تشجيع المتفوقين في اللغة العربية علميا وأدبيا بما ينمي لديهم الإحساس بأهميتها وقيمتها والاعتزاز بها.
- العمل على تطوير طرق تدريس اللغة العربية وبرامجها ومناهجها؛ حتى تصبح من اللغات الجاذبة والمشوقة للطالب.
- زيادة النشاط البحثي والمعلوماتي الجاد في ميدان اللغة العربية بحيث يشارك فيه الباحثون في اللغة العربية مع أصحاب الاختصاصات الأخرى للتعاون في: وضع معاجم وظيفية متخصصة، وتعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر، وإجراء البحوث لتيسير قواعد اللغة العربية.
- تيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعليم النظامية وغير النظامية.
- إثراء المحتوى الرقمي باللغة لعربية على شبكات المعلومات.
- إضافة مقرر إجباري في اللغة العربية لكافة الكليات باعتبار أن مهارات اللغة العربية أساسية لأي خريج.
- إنشاء لجنة علمية جادة من كبار الأساتذة في كل التخصصات، مهمتها التأليف والترجمة والنشر باللغة العربية لكل مستحدثات العلم، والمتابعة لما يحدث في العالم الخارجي؛ حتى لا يحدث انفصال أو تأخر عنه. فالاهتمام باللغة العربية لا يعني إهمال تعلم اللغات الأخرى.
- غرس ثقافة الاعتزاز باللغة العربية لدى الطلاب وبعث الشعور والانتماء القومي في نفوس الأفراد بأن اللغة العربية ليست أقل عطاء من عشرات اللغات التي اعتز بها أهلها ولم يتخلوا عنها، من خلال المناهج والندوات والمؤتمرات

- عدم الاستعانة بالمعلم الأجنبي في مدارس اللغات، والاستعانة بخريجي أقسام اللغات في كليات الآداب والألسن والتربية.

الإعلام

- ❖ إحياء المناسبات الوطنية والاهتمام بها؛ واستخلاص ما بها من عبر تشحذ همة الأفراد وعزيمتهم وتزيد من الولاء للوطن.
- ❖ توعية الأفراد بالأفكار الدخيلة المنافية للقيم والعادات المصرية التي تربينا عليها والإفادة من التقنيات الحديثة بإنتاج برامج وأفلام توعوية ومواقع إلكترونية تعضد ذلك.
- ❖ الاهتمام بسير العلماء العرب والمسلمين مصحوبا بالسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي نشأت فيه، وكذلك الأحداث التاريخية واستخلاص العبر من النصر أو الهزيمة.
- ❖ الاهتمام بزيادة المحتوى الناطق باللغة العربية الفصحى فيما يقدم من برامج تليفزيونية للكبار وكذلك للأطفال، ودعم المسلسلات التاريخية الناطقة باللغة العربية الفصحى وزيادتها حتى يألف المشاهد سماعها ونطقها.
- ❖ العناية الخاصة بالبرامج والمسلسلات والأفلام المعدة من قبل القائمين على القنوات التليفزيونية وخاصة المقدمة للأطفال لما لها من تأثير على الهوية الثقافية، والعمل على الحد من بث البرامج وأفلام الكرتون المستوردة من ثقافات أخرى غير ملائمة لثقافتنا العربية أو وتهذيبها بحذف ما لا يناسبها.
- ❖ اختيار المذيعين بعناية وخاصة مقدمي النشرات الإخبارية وتقديم دورات بشكل مستمر لتأهيلهم وتطويرهم وتنمية مهاراتهم اللغوية.
- ❖ الاهتمام بنشر ثقافة الاستهلاك الصحيح والعادات المصرية الأصيلة ومحاربة الممارسات الشاذة في المأكل والملبس والغريبة على المجتمع المصري من خلال:

- تقديم برامج تثقيفية وتوعوية لتقنين السلوك الاستهلاكي وضبط مداخله وآلياته، والعروض التسويقية والترويجية الاستهلاكية، وتأكيد جودة السلع المعروضة في السوق.
- تنمية الوعي لدي الأفراد بالمخاطر الناتجة عن الاستهلاك السلبي، وكيفية التعامل مع الأزمات والتحديات المالية والتكيف مع مستجدات الواقع وتعميق مفهوم المسؤولية الذاتية.

- التوعية بمخاطر الانسلاخ عن الهوية العربية الإسلامية ومكونات الثقافة العربية والمصرية على الانتماء ومن ثم الأمن الثقافي فالقومي.

الأسرة

- ❖ التنشئة السليمة منذ الصغر على الحب والانتماء للثقافة العربية والاعتزاز بها.
- ❖ تقويم وإرشاد الأبناء وتوجيههم للحد من التقليد الأعمى للغرب خاصة فيما لا يفيد.
- ❖ تربية الأبناء على مبدأ الانفتاح الواعي والتفكير الناقد.
- ❖ ترسيخ مفهوم الاستهلاك الحاجي محل الاستهلاك الترفي والمظهري.

المحور الخامس: المحور البيئي:

يقع على التربية دور هام في حماية الأمن البيئي كجزء من الأمن القومي المصري، ومن الآليات التي يمكن أن تحقق ذلك في المؤسسات التربوية ما يلي:

المؤسسات التعليمية والبحثية

يمكن للمؤسسات التعليمية والبحثية أن تسهم في حماية الأمن البيئي من خلال بعض الآليات مثل:

- ❖ إجراء مزيد من الدراسات حول المشكلات البيئية التي تهدد الأمن البيئي وتأثيراتها.
- ❖ المساهمة في إنشاء قاعدة بيانات عن حالة البيئة وما يطرأ عليها من تغييرات وانعكاس هذه التغيرات على حياة الناس اجتماعية واقتصاديا.
- ❖ توفير الخبرات المدربة والعمالة المؤهلة التي تحتاجها الأجهزة والمراكز الحيوية المرتبطة بحماية البيئة.
- ❖ المساهمة في وضع التشريعات المرتبطة بحماية البيئة ومتابعة وتقويم تطبيقها على أرض الواقع.
- ❖ تنمية وعي الطلاب من خلال المناهج بحيث تتناول الموضوعات المتعلقة بالبيئة مثل التلوث والمياه والتغيرات المناخية.
- ❖ تكوين الاتجاهات والقيم البيئية وأنماط السلوك البيئي السليم لدى الطلاب، والتي تمكنهم من حسن التعامل مع البيئة من خلال الأنشطة التربوية؛ حيث إنهم يتأثرون بالأنشطة والممارسات التي تجري داخل وخارج المدرسة.

- ❖ التعاون مع الأجهزة والمؤسسات الموجودة بالبيئة المحيطة، مثل الوحدات المحلية والأحياء والمجتمعات الأهلية والوحدات الصحية ودور العبادة، في تقديم اللقاءات التي تتناول المشكلات البيئية وتأثيراتها ودور الفرد في حمايتها.
- ❖ إعداد وتقديم مقرّر جامعي حول البيئة والاستدامة يقدم لطلّاب السنة الأولى ولجميع التخصصات.
- ❖ تطوير البرامج الأكاديمية البينية لمعالجة الترابط بين التحدّيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- ❖ إدخال القضايا البيئية المستجدة في صلب الدراسات الجامعية، مثل القانون البيئي في كليات الحقوق، والاقتصاد الأخضر في كليات الاقتصاد، والتأثيرات الصحية في كليات الطب، والتأثيرات المجتمعية في أقسام الاجتماع..ألخ.
- ❖ المساهمة في إجراء مزيد من الدراسات حول كيفية إدخال الموارد الطبيعية في الموازنات والحسابات القومية، وجعل هذا الموضوع جزءاً في مناهج الإدارة العامة.
- ❖ ربط البحث العلمي حول البيئة والاستدامة بقطاعات الصناعة والأعمال والمال.
- ❖ تصميم المحتوى البيئي لإعداد الطلاب بشكل مناسب ليكونوا مواطنين مسؤولين، وتزويدهم بالمعرفة الكافية لذلك. فمحتوى المناهج البيئية المدرسية لم يعد محصوراً في الطبيعة والتلوث والأمور ذات العلاقة بالصحة، بل يجب توسيع نطاقها لتعالج إدارة الموارد والقضايا المستجدة الملحّة مثل تغير المناخ والاستهلاك المستدام. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بإدماج التربية البيئية في جميع الصفوف.
- ❖ استحداث تخصصات جديدة مرتبطة بالقطاعات الخضراء.
- ❖ إنشاء كليات للطاقة والبيئة لتلبية حاجة المجتمع من القوي العاملة في قطاع الصناعات الخضراء الناشئة مثل الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة والتكنولوجيا النظيفة.
- ❖ المساهمة في تطوير التكنولوجيا الخضراء ونشرها والحصول عليها، ويتأتى ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وإنشاء مراكز تعاونية للبحث

والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء.

- تصمم برامج التربية البيئية بحيث توضح الصلة بين القضايا البيئية من ناحية، وبين الاهتمامات الشخصية والمحلية وأنماط العيش من ناحية أخرى.
- نشر الوعي البيئي من خلال القيام ببعض النشاطات الجامعية مثل تشجير الحرم الجامعي وتنظيفه.
- إجراء البحوث الخاصة بالمقاييس المتعلقة بالدراسات الاقتصادية لتلك الدول التي أحرزت تقدما في تطبيق مفهوم التربية البيئية.
- إجراء البحوث التي يمكن من خلالها توفير تقديرات القوى العاملة الاقتصادية والمؤهلة للوظائف في القطاعات الخضراء وذلك بناء على مسح يعتمد على البيانات لتحديدها.
- مضاعفة الإنفاق على البحوث المتعلقة بإنتاج وتطوير الأصناف المتأقلمة مع التغيرات المناخية.
- تنمية وتعزيز فرص الانتفاع بالبحوث والابتكارات العلمية والتكنولوجية التي تتناول القضايا المتعلقة بالمشكلات والقضايا البيئية؛ وذلك من خلال الاهتمام بتسويقها وتطبيقها بالشراكة مع الشركات والمصانع في ذلك.
- إعداد دراسات مرتبطة باحتياجات السوق المحلى والعالمي من القطاعات الخضراء وربطها بالمجالات الدراسية ذات العلاقة، على أن يعاد تقدير هذه الاحتياجات من الحين للآخر وفقا للمستجدات.
- إنشاء مراكز بحثية تابعة للجامعات هدفها إجراء البحوث المتعلقة بالقضايا البيئية ومتابعة تطبيقها.
- التعاون مع التعليم الفني والتقني في مجال التدريب وذلك فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالبيئة.
- المشاركة في عقد بعض الندوات والمؤتمرات في الجامعات والمدارس ومؤسسات المجتمع الأخرى، ويكون الهدف منها زيادة وعي المواطنين ومتخذي القرار والمستثمرين بخطورة بعض القضايا البيئية وتأثيراتها على صحة البشر وحياتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- إجراء مزيد الدراسات المتعلقة بالأمن البيئي وعلاقته بتحقيق الأمن القومي.

- ❖ الاهتمام بالدراسات المستقبلية المعنية بالتعامل الفعال والآمن مع المشكلات البيئية المحتملة في حالة حدوثها بالفعل، والتخطيط المستقبلي للتعامل معها.

الإعلام

إن حماية وسلامة الموارد البيئية هي مسؤولية كل مواطن، وهذا يتطلب وعياً إعلامياً تربوياً مسؤولا، لذلك يجب على الإعلام تطوير الوعي البيئي للمواطن في التعامل مع البيئة بحكمة ورشد، ومن الآليات التي يمكن أن تساعد في ذلك:

- ❖ إعداد وتنفيذ استراتيجية للتوعية البيئية في الإعلام مدعمة من رجال الأعمال والدولة.
- ❖ اللقاءات مع بعض الخبراء في مجال البيئة وتوعية المواطنين بالمخاطر البيئية على الصحة العامة لهم.
- ❖ توعية أصحاب المصانع بسبل التخلص من المخلفات الصناعية وخطورة إلقائها في غير الأماكن المناسبة لها على صحة الإنسان.
- ❖ التوعية بقوانين حماية البيئة وعقوبة من يخالفها.
- ❖ التغطية الإعلامية للندوات والمؤتمرات المعنية بحماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي وعلاقته بالأمن القومي.
- ❖ يمكن للإعلام أن يقوم بدور بارز في قضية المياه وهي إحدى القضايا البيئية الهامة؛ بهدف إحداث التقارب بين مصر ودول إفريقيا خصوصا حوض النيل، خاصة أن مصر بما لها من ريادة في المجال الإعلامي وبما تملكه من أقمار صناعية وكوادر إعلامية تستطيع أن تحقق هذا التقارب والتعاون الفاعل معها، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال بعض الآليات مثل:

- إنشاء قناة فضائية لدول حوض النيل تكون بمثابة الوعاء الفكري والثقافي الهدف منه إزالة الحساسيات المتراكمة وبناء علاقات استراتيجية مع هذه الدول.
- إنشاء إذاعات موجهة بلغات متعددة لمخاطبة تلك الشعوب بخطاب إعلامي مخطط ومدروس ينطلق من العلاقات التاريخية ويؤكد عليها ويراعي خصائص هذه الشعوب وسيكولوجيتها واهتماماتها.
- تأسيس جريدة باسم دول حوض النيل تنشر في هذه البلاد بلغات مختلفة وتركز على القواسم المشتركة في كل المجالات.

- تدريب الكوادر الإعلامية من أبناء هذه الدول في مصر بصورة دورية وفي صورة منح مقدمة من مصر.
- فتح مكاتب إعلامية فاعلة لمصر في تلك البلاد والاستعانة بالشباب وغيرها من الفعاليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق التقارب والتعاون بين مصر ودول إفريقيا.

دور الأسرة

تعد الأسرة من أهم مؤسسات المجتمع التي يمكن أن تقوم بتهيئة الأفراد للحفاظ على البيئة، وبناء الاستعدادات لديهم للنهوض بها ودرء المخاطر عنها. ويتمثل دور الأسرة فيما يلي:

- ❖ إكساب الأبناء قيم ترشيد الاستهلاك في المياه والطاقة، وكيفية التخلص من النفايات، والمحافظة على الحدائق العامة.
- ❖ التوعية بخطورة التلوث بكافة أشكاله اقتصاديا وصحيا.
- ❖ التوعية بأهمية الحفاظ على البيئة والممتلكات العامة – مثل الحدائق والشوارع ووسائل المواصلات وفناء المدرسة – واعتبارها مثل الممتلكات الخاصة.
- ❖ التربية بالتقليد والمحاكاة من أجل بناء الاتجاهات الإيجابية لدى الأبناء وإكسابهم السلوكيات السليمة من خلال تعايشهم اليومي مع أسرهم، ولذلك يجب أن يكون الآباء قدوة لأبنائهم، من ذلك على سبيل المثال:
  - تعامل الأبوين مع المياه بشكل سليم دون إسراف ولا تلويث له.
  - غرس قيمة النظافة في كل شيء.
  - غرس قيمة التعامل السليم مع الممتلكات العامة في الشوارع والحدائق وعدم إلقاء المخلفات على الأرض.
  - إشراك الأبناء في عملية إبلاغ المؤسسات المسؤولة عن أية أضرار بالبيئة على سبيل المثال تسرب للمياه.

معوقات تحقيق الرؤية المقترحة

- ➢ التطور السريع في نظم الاتصالات والمعلومات ووسائل الإعلام وصعوبة السيطرة عليها وعلى تأثيراتها.

- سيطرة الإعلام غير الهادف في كثير من الأحيان على العقول والتفكير سواء كان محليا أو عالميا.
- الدور الهزيل للإعلام المصري مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى العربية والإقليمية والعالمية.
- فقدان الثقة لدى البعض في مصداقية الإعلام المصري.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية من ناحية وبينها وبين مؤسسات المجتمع الأخرى من ناحية أخرى.
- الافتقار إلى النواحي المادية الكفيلة بتحقيق الإجراءات والآليات الكفيلة بتحقيق محاور الرؤية المقترحة.
- عدم وجود وحدات هيكلية رسمية في المؤسسات التعليمية هدفها الحفاظ على الأمن القومي بمفهومه الشامل.

وسائل التغلب على معوقات الرؤية المقترحة

- التخطيط والتنسيق الجيد والمستمر بين المؤسسات التعليمية والإعلامية وباقي مؤسسات المجتمع.
- توفير الدعم المادي المناسب لتحقيق الرؤية بكافة آلياتها وإجراءاتها.
- وجود خطة إعلامية للحفاظ على الأمن القومي بمفهومه الشامل تتميز بالوضوح والشفافية والموضوعية.
- إنشاء بعض الوحدات الهيكلية في المؤسسات التعليمية تعني بالحفاظ على الأمن القومي بمفهومه الشامل ومواجهة تحدياته. وتقترح الورقة البحثية الحالية هذه الوحدات:

شكل رقم (٥) الوحدات الهيكلية التي يمكن إنشاؤها في المؤسسات التعليمية لنشر الوعي بالأمن القومي وتحدياته

المصدر: إعداد الباحثة

قائمة المراجع

المراجع العربية

-إبراهيم، جمال حسن السيد (٢٠١٧)، أثر وحدة مقترحة في الجغرافيا السياسية على تنمية مهارات التفكير التحليلي والوعي بالقضايا الاستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي لدي طلاب التعليم الفني نظام الثلاث سنوات، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، العدد ٣٣، المجلد ٧.

-إبراهيم، دعاء محمد أحمد (٢٠١٧)، التوزيع الاجتماعي للتعليم وتشكيل الهوية الثقافية: دراسة نقدية في سيسيولوجيا التعليم المصري، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، العدد الرابع، الجزء الثاني.

-ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٩٨٠)، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، القاهرة، دار المعارف.

-الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها (٢٠١١)، القاهرة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

-إحصائيات سوق الرعاية الصحية: أفريقيا الشمالية في عام ٢٠٢٠، تقرير معد بواسطة North Africa health : ، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٧/٢٥، على الموقع التالي :

https://www.northafricahealthexpo.com/content/dam/Informa/northafricahealthexpo/english/images/NAH-HEALTHCARE-INDUSTRY-REPORT-ARABIC-V2.pdf.

-إسماعيل، علي سيد (٢٠١٩)، الأمن القومي العربي: واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.

-أشرف، داليا (٢٠١٧)، التفاعلية والهوية الثقافية لدى الشباب المصري – رؤية تحليلية، مجلةArab Media & Society، كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، العدد ٢٣.

-أمين، فالح عبد النعيم، وعبد الموجود، محمد (٢٠١٧) ، دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي لأهم المجموعات والسلع الغذائية النباتية في مصر، مجلة كلية الزراعة، جامعة أسيوط، العدد ٤٨، المجلد ٤.

برنامج الغذاء العالمي، مكافحة الجوع في العالم(٢٠١٦)، على الموقع التالي http://ar.wfp.org، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/١.

-البستاني، جاد مصطفى وآخرون (٢٠٢٠) ، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع التالي: http://www.acrseg.org/41600تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٢.

-بلقزيز، عبد الله (١٩٨٩)، الأمن القومي العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-البنداري، صلاح سمير (٢٠١٨)، مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد الأول، المجلد الأول.

-ثجيل، عادل عبد الحمزة (٢٠١٦)، الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٥١.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري(٢٠٢٠):على الموقع التالي
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&YearID=23160، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٥

-حجي، أحمد إسماعيل (٢٠٠٤)، تطوير نظام إعداد المعلم في مصر: رؤية مغايرة، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر، جامعة المنصورة، كلية التربية ٢- ٣ أكتوبر.

-حسب النبي، أحمد محمد نبوي (٢٠١٧)، التعليم والتنافسية في تايلاند وإمكانية الإفادة منها، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد ٣٦.

-حمدان، جمال (١٩٩٣)، نحن وأبعادنا الأربعة، القاهرة، مكتبة مدبولي.

-حمزاوي، جويد (٢٠٢٠)، المقاربات النظرية للأمن: من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد السادس، المجلد الثاني.

-خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (٢٠١٩):، المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيّرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، التقييم الأوليّ من قبل شبكة الخبراء

المعنية بالتغيّرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-خليل، جودية (٢٠١٩)، مركز الأمن القومي في ظل الثورة المعلوماتية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد الثالث.

-خوري إميل (٢٠١٦)، صراعات الجيل الخامس، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

-الداغر، مجدي (٢٠١٧)، اتجاهات الجمهور نحو تأثيرات الإعلام الجديد على التحولات السياسية في مصر وانعكاساتها على الأزمات الاقتصادية أثناء ثورة يناير وما بعدها – دراسة ميدانية، مجلةArab Media & Society، كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، العدد ٢٤.

-دهشان، جمال (٢٠٢٠)، الأمن التربوي العربي مدخلا لتحقيق الامن القومي العربي، مقال منشور في شارع الصحافة، ٢٥ أكتوبر.

-ديورانت، ول وايريل (١٩٩٨)، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود وآخرون، الجزء الأول، المجلد الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع.

-رفاعي، صفاء على (٢٠١٩)، التحديات البيئية والآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط، كلية الآداب، جامعة دمياط، العدد ٤٨.

-رمان، عرفة حسين عرفة (٢٠١٨)، تطوير الجامعات المصرية بما يخدم التنمية الاقتصادية في ضوء خبرة ماليزيا، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد ١٩، الجزء ١٠.

-الرياشي، محمد ناصر علي (٢٠١٨)، تحديات تعليم الكبار في ظل العولمة الثقافية وسبل مواجهتها، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، كانون أول، العدد ٤١.

-زايد، غادة عبد الفتاح عبد العزيز (٢٠١٩)، برنامج في التاريخ قائم على أدوات حروب الجيل الخامس لتنمية مهارات موثوقية المعلومات والاتصالات الرقمية لدي طلاب كلية التربية ومدي تأثيره على اتجاهاتهم، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، العدد ٦٨.

-سالمان، وفاء محمد محمد (٢٠١٧)، محددات التلوث البيئي في مصر بالتركيز على الوقود الأحفوري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، العدد٤، المجلد ٣٧.

-سعدون، عبد الله سعد علي وآخرون (٢٠٢٠)، تأثير الشائعات على الاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩، المركزي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ١٥ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الدخول ٢٠٢٠ /٨/٥

-شلبي، محمد (٢٠٠٣)، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية.

-شمس الدين، اسماعيل (٢٠١٤)، سد النهضة الأثيوبي وحتمية توفر المياه والطاقة لدول المصب: السودان ومصر، القاهرة، روافد للنشر والتوزيع.

-شهاب، أشرف (٢٠١٩)، الصين وأمريكا والجيل الخامس، التنين الصيني وفن إخضاع العدو دون قتال، مجلة لغة العصر، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٢٣، يونيو.

-طشطوش، هايل (٢٠١٢)، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

-عبد الرحمن، مني السيد حافظ (٢٠١٢)، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية: رؤية سوسيولوجية واستشرافة مستقبلية، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٠.

-عبد السلام، محمد (٢٠١٩)، جيوبوليتكية الإرهاب في سيناء، دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة، د.ن .

-عبد الله، عزة أحمد (٢٠١٤)، التلوث البيئي في جمهورية مصر العربية وأثره على الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس، وحدة بحوث الأزمات.

-عبد الوهاب، شادي (٢٠١٧)، حروب الجيل الخامس، التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم، مجلة دراسات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد ١، نوفمبر.

-علوش، إبراهيم (٢٠١٧)، حروب جيل رابع أم ثورات مضادة معاصرة ضمن طلقة تنوير، المجلة الثقافية للائحة الأمن القومي العربي، دمشق، عدد ٣٢، كانون الأول.

-علي، محمود محمد (٢٠١٩)، الفوضى وزعزعة الاستقرار وطبيعة حروب الجيل الرابع، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

-علي، محمود محمد (٢٠١٩)، حرب العصابات وبداية حروب الجيل الرابع، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

-علي، محمود محمد (٢٠١٩)، حروب الجيل الرابع وجدل الأنا والآخر، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

-العنزي، محمود عواد (٢٠١٨)، تصور تربوي مقترح للحفاظ على الهوية العربية في ضوء ثورة المعلوماتية، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك، العدد ١٩.

-فرج، عزة علي (٢٠١٩)، الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، العدد ١.

-ليلة، على (٢٠١٢)، الأمن القومي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، القاهرة، مكتبة الأنجلو.

-ليلة، على (٢٠١٦)، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الإصلاح الداخلي لمواجهة العولمة، الكتاب الثالث، القاهرة، مكتبة الأنجلو.

-متولي، السيد عبد المنعم على (٢٠١٨)، آليات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة، المؤتمر الدولي العاشر، القدرة التنافسية للجامعات العربية في مجتمع المعرفة: الواقع واتجاهات المستقبل، ١٠-١٢فبراير.

-مجاهد، فايزة أحمد الحسيني (٢٠١٩)، رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، العدد ٤، المجلد ٢.

-محمد ، إبراهيم اسماعيل عبده (٢٠١٨)، التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٨ ، العام الرابع ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، مركز جيل البحث العلمي ، بيروت، العدد ١٤.

-محمد، صفاء محمد (٢٠١٨)، الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري، مجلة الدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المجلد الأول، العدد الأول.

-محمود، خالد صلاح حنفي (٢٠١٨)، تطوير التعليم الثانوي الفني المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، العدد ١٣.

-مراد، علي عباس (٢٠١٧)، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية، بيروت، دار الروافد الثقافية.

-مرزوق، أحمد محمد السيد وعلي، محمد أبو الحسن محمد (٢٠١٤)، التغيرات المناخية وتأثيرها على الدلتاوات دراسة حالة الدلتا المصرية، المؤتمر الدولي حول الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على القارة الإفريقية، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٨-٢٠ مايو.

-مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ (٢٠١٥)، جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ - ٢٠٣٠.

-مكنمارا، روبرت (١٩٧٠)، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

-منشاوي، إبراهيم (٢٠١٤)، تحالف استراتيجي دائم: تداعيات العلاقات الإسرائيلية بجنوب السودان على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع التالي: http://www.acrseg.org/41600 تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٣.

-المؤشرات التقديرية لأعداد السكان والأميين ونسبهم موزعة مراكز إدارية وأقسام للشريحة العمرية عشر سنوات فأكثر حتى ١/ ٧/ ٢٠١٩، القاهرة، مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بالهيئة العامة لتعليم الكبار. على الموقع التالي: http://www.eaea.gov.eg، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٧/٢٥.

-منصور، سمير عبد الملاك (٢٠١٣)، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ١١، العدد ٣٩.

-هلال، على الدين (١٩٨٤)، الأمن القومي: دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٣٥.

-الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٢٠)، التعليم قضية وطن، مقال منشور في جريدة البوابة، الأربعاء ١٨/ ٣ /٢٠٢٠.

-الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٢٠)، حروب الصمت وتحديات الأمن القومي العربي، مقال منشور في جريدة الدستور: الجمعة ٢٢/مايو/٢٠٢٠.

-الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٢٠)، الحرب الأهلية الليبية :تطورها وتداعياتها على الأمن القومي المصري(2-2) ، مقال منشور في جريدة الدستور: الخميس ٩ يوليه٢٠٢٠.

-هويدي، أمين (١٩٧٥)، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة.

-وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع اليونيسيف والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧)، فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر، جمهورية مصر العربية، اليونيسيف .

-وطفة، على أسعد،(٢٠١٩) ، التربية في مواجهة الدور الاستلابي للصورة ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحوث، بحث منشور ٢١ فبراير على الموقع التالي: https://www.mominoun.com/articles،تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٧/٢٦.

-يونس، إيهاب محمد (٢٠١٩)، إصلاحات السياسة المالية والنمو الحقيقي "حالة مصر" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد ٣، المجلد ٤٩.

المراجع الأجنبية

1- Kissinger,H. (1969), Nuclear Weapons and Foreign Policy, London, Wild Field and Nicholson.

2- Lind, W. (1989): The changing face of war into the fourth generation, Marine Corps Gazette, November.

3- Lind, W., (2004), Understanding fourth generation war, Military Review, September- October.

4- Lippmann W., (1943), Foreign Policy, Shield of the Republic, Boston, Little Brown& Company

5- Mattsson, P., (2015), Russian Military thinking new generation of warfare, journal on Baltic Security, Vol 1, Issue 1

6- Patel, A., (2019), Fifth- generation warfare and the definitions of peace, The Journal of Intelligence, Conflict, and Warfare, Simon Fraser University, Volume 2, Issue 2

7- Trager, F., Konenberg P.,(1973), National Security and American Society, Kansas, Kansas University Press

8- Wolfers, A., (1962), Discord and Collaboration, Essays on International Politics, Baltimore, John Hopkins University Press

9- World economic forum, (2019), The Global Competitiveness Report, 2009:2019